محكمة المحاسبات

تقرير حول غلق ميزانيّة الدّولة

لسنة 2024

الفهرس

تقديم 4

الجزء الأوّل: تحليل إجمالي وأهمّ الاستنتاجات والتوصيات 5

I. إعداد الميزانيّة 5

II. الظرف الاقتصادي العالمي والوطني لتنفيذ ميزانية سنة 2024 8

III. نتائج تنفيذ الميزانيّة لسنة 2024 9

IV. الملاحظات والتوصيات 13

الجزء الثاني: تحليل موارد وتكاليف الدولة 23

العنوان الأول: موارد الدّولة 23

المحور الأوّل: موارد ميزانية الدّولة 24

أوّلا: المداخيل الجبائيّة 26

ثانيا: المداخيل غير الجبائيّة 36

ثالثا: الهبات 44

المحور الثاني: موارد الخزينة 46

أوّلا: موارد الاقتراض 46

ثانيا: موارد الخزينة الأخرى 53

العنوان الثاني: تكاليف الدّولة 56

المحور الأوّل: تكاليف الميزانيّة 56

أولا: نفقات التأجير 62

ثانيا: نفقات التسيير 66

ثالثا: نفقات التدخلات 70

رابعا: نفقات الاستثمار 75

خامسا: نفقات العمليّات الماليّة 80

سادسا: نفقات التمويل 80

المحور الثاني: تكاليف الخزينة 88

أوّلا: نفقات تسديد أصل الدين العمومي 88

ثانيا: نفقات الخزينة الأخرى 97

الجزء الثالث: تحليل موارد ونفقات الحسابات الخاصّة 101

الجزء الرابع: تحليل موارد وتكاليف ميزانيّات المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج 110

الجزء الخامس: النّتائج العامة لتنفيذ قانون المالية والتّصريح العام بالمطابقة بين حسابات تصرف المحاسبين العموميّين والحساب العام للسّنة الماليّة 115

العنوان الأول: النتائج العامة لتنفيذ قانون المالية 115

I. موارد وتكاليف الدّولة 115
أوّلا-موارد الدولة 115
ثانيا –تكاليف الدولة 116
ثالثا - النتائج 117
رابعا - نتيجة تنفيذ الميزانيّة 118
II. المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدولة 118
أوّلا-الموارد 118
ثانيا- النفقات 118
ثالثا- النّتائج 118
III. المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج 119
العنوان الثاني: التّصريح العامّ بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميّين للحساب العامّ للدولة للسّنة الماليّة 2024 121
الملاحق 125
المرفقات 153
قائمة أمانات المصاريف وأمانات المال الجهوية والخزينة العامّة ومستودع الطابع الجبائي وقباضات المالية وقباضات الديوانة 154
قائمة المراكز الدّبلوماسية والقنصلية للبلاد التونسيّة بالخارج 161
مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2024 163
ردود وزارة المالية بخصوص تقرير محكمة المحاسبات حول غلق ميزانية الدولة لسنة 2024 164

تقديم

تولت محكمة المحاسبات طبقًا لأحكام الفصلين 66 و68 من القانون الأساسي للميزانيّة والفصول 10 و12 و160 من القانون الأساسي لمحكمة المحاسبات إعداد التقرير عن غلق ميزانيّة الدولة لسنة 2024 والتصريح العام بالمطابقة.

وتمّ إعداد التقرير استنادًا إلى الحساب العامّ للسنة الماليّة وحساب التصرّف لأمين المال العامّ ومشروع القانون المتعلّق بغلق ميزانيّة الدّولة لسنة 2024 وقانون المالية لسنة 2024 ومجلة المحاسبة العمومية والقانون الأساسي للميزانية والقانون الأساسي لمحكمة المحاسبات وبقية النصوص القانونيّة والترتيبيّة ذات العلاقة بالتصرّف المذكور.

وتمّ تدعيم التحاليل بمعطيات مستخرجة من منظومة "أدب" ومن تقرير البنك المركزي التونسي لسنة 2024 ومن التقارير الصادرة عن وزارة المالية والمرفقة بمشروع قانون المالية لسنة 2024 وكذلك التقارير الصادرة عنها والمتعلقة بالتنفيذ السنوي والنصف سنوي لتنفيذ ميزانية سنة 2024 والمشاريع السنوية للأداء.

ويتضمّن هذا التقرير الأجزاء التّالية:

-أبرز نتائج تنفيذ قانون المالية لسنة 2024؛

-التحليل الإجمالي وأهم الاستنتاجات والتوصيات حول إعداد وتنفيذ قانون الماليّة لتصرّف 2024؛

-تحليل موارد وتكاليف الدّولة لتصرّف 2024؛

-تحليل موارد وتكاليف الحسابات الخاصة لتصرّف 2024؛

-تحليل موارد وتكاليف ميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصلية بالخارج لتصرّف 2024؛

-النتائج العامّة لتنفيذ قانون الماليّة والتصريح العامّ بالمطابقة بين حسابات تصرّف المحاسبين العموميين والحساب العامّ للسنة الماليّة.

الجزء الأوّل: تحليل إجمالي وأهمّ الاستنتاجات والتوصيات

تمّ إعداد التقرير المتعلّق بغلق ميزانيّة الدّولة لسنة 2024 بناءً على أحكام القانون الأساسي للميزانية والقانون الأساسي لمحكمة المحاسبات ومجلّة المحاسبة العمومية وقانون المالية لسنة 2024 والنصوص الترتيبية ذات العلاقة. وتمّ الاعتماد على المعطيات المالية الواردة بالحساب العامّ لسنة 2024 وحساب التصرّف لأمين المال العامّ لسنة 2024 ومشروع قانون غلق ميزانيّة الدّولة لسنة 2024 وعلى المعطيات المستخرجة من منظومة "أدب" في نسختها الواردة على المحكمة بتاريخ 4 ماي 2026.

ويتضمن هذا الجزء من التقرير:

- ✓ عرضا لأهمّ الفرضيات والتوجهات بخصوص إعداد ميزانية الدّولة لسنة 2024
- ✓ وتحليلا لأهمّ مميزات الظرف الاقتصادي العالمي والوطني لتنفيذها وأهمّ مؤشرات نتائج هذا التنفيذ
- ✓ وبسطا لأهمّ ملاحظات المحكمة وتوصياتها قصد مزيد إحكام التصرّف في ميزانية الدولة وفقا لمتطلبات الشرعية ولمبادئ حسن التصرف من اقتصاد وكفاءة وفعالية.

I. إعداد الميزانيّة

تمّت المصادقة على ميزانية الدولة لسنة 2024 في إطار قانون مالية عدد 13 لسنة 2023 المؤرخ في 11 ديسمبر 2023 ولم تشهد سنة 2024 إصدار قانون مالية تعديلي.

1. قانون المالية لسنة 2024

استند مشروع قانون المالية لسنة 2024 على فرضيات ومؤشرات اقتصادية كلية تمثل أبرزها حسب تقرير الميزان الاقتصادي لسنة 2024[1] والتقرير حول مشروع ميزانية سنة 2024[2] في:

- ✓ تحقيق نسبة النمو الاقتصادي في حدود 2,1 %،
- ✓ استقرار سعر صرف الدولار. وتم في ذلك اعتماد معدل الأشهر الأخيرة من سنة 2023 لسعر صرف الدولار. وبلغ سعر صرف الدولار الواحد ما قيمته 3,095 دينار إلى غاية شهر سبتمبر 2023 مقابل 3,061 دينار خلال نفس الفترة من سنة 2022.
- ✓ اعتماد معدل سعر برميل النفط الخام من نوع "برنت" في حدود 81 دولارا للبرميل،

[1] الصادر عن وزارة الاقتصاد والتخطيط.

[2] الصادر عن وزارة المالية.

- ✓ تطور واردات السلع والخدمات بنسبة مقدّرة في حدود 6,6 % بالأسعار الجارية وذلك نتيجة تزايد الطلب على الحبوب والطاقة.
- ✓ تراجع نسق تطور مؤشر الأسعار عند الاستهلاك وذلك أساسا نتيجة تراجع الأسعار العالمية للمواد الأولية والأساسية وتراجع التضخم المستورد.
- ✓ تحديد مستوى عجز للميزانية في حدود نسبة 6,8 % من الناتج المحلي الإجمالي.

وضبط القانون عدد 13 لسنة 2023 المؤرخ في 11 ديسمبر 2023 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2024 مداخيل ميزانية الدولة بمبلغ 49.160 م.د مقابل 45.360 م.د حسب قانون المالية التعديلي لسنة 2023 وهو ما يمثّل نسبة نموّ قدرها 8,38 %.

وتتوزع تقديرات مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2024 بين مداخيل جبائية بمبلغ 44.050 م.د ومداخيل غير جبائية بمبلغ 4.760 م.د وهبات بمبلغ 350 م.د.

وضبطت نفقات ميزانية الدولة لسنة 2024 بمبلغ 59.805 م.د مقابل 56.071 م.د حسب قانون المالية التعديلي لسنة 2023 وهو ما يمثّل نسبة نموّ قدرها 6,66 %.

وتمّ تقدير عجز الميزانية بمبلغ 10.645 م.د في سنة 2024 مقابل 10.791 م.د حسب قانون المالية التعديلي لسنة 2023.

وتمّ الترخيص في تعبئة موارد خزينة بمبلغ 28.708 م.د (مقابل 25.879 م.د حسب قانون المالية التعديلي لسنة 2023) توزعت بين موارد اقتراض خارجي (16.445 م.د) واقتراض داخلي (11.743 م.د) وموارد خزينة (520 م.د). وفي المقابل ضبطت التقديرات بعنوان استعمالات هذه الموارد بمبلغ 28.708 م.د مقابل على التوالي 15.993 م.د و15.168 م.د حسب قانون المالية وقانون المالية التعديلي لسنة 2023.

وخصصت موارد الخزينة في حدود 10.645 م.د لتمويل عجز الميزانية (باعتبار الهبات الخارجية ومداخيل المصادرة) و8.119 م.د لتسديد أصل الدين الداخلي و9.744 م.د لتسديد أصل الدين الخارجي وكذلك لإسناد قروض وتسبقات الخزينة بمبلغ 200 م.د.

ويبرز الجدول الموالي مقارنة بين تقديرات موارد الدولة لسنة 2024 وتقديرات قانون المالية التعديلي لسنة 2023 (بحساب المليون دينار):

البيانات	تقديرات قانون الماليّة التعديلي لسنة 2023 (2)	تقديرات قانون المالية لسنة 2024 (3)	الفارق =(3)-(2)
المداخيل الجبائيّة	39 488	44050	4562
المداخيل غير الجبائيّة	4 335	4760	425
الهبات	1 537	350	- 1187
جملة مداخيل الميزانيّة	**45 360**	**49160**	**3800**
موارد الاقتراض الداخلي	11 368	11743	375
موارد الاقتراض الخارجي	10 563	16445	5882
موارد الخزينة الأخرى	3 948	520	- 3428

جملة مداخيل الخزينة	**25 879**	**28708**	**2829**

يبيّن الجدول تواصل اعتماد الدولة على الموارد الجبائية وعلى موارد الاقتراض الداخلي والخارجي لتمويل نفقات الميزانية ولتسديد الديون في ظلّ ضعف مساهمة موارد المداخيل غير الجبائية والهبات.

ويبرز الجدول الموالي مقارنة بين تقديرات نفقات الدّولة لسنة 2024 وتقديرات قانون الماليّة التعديلي لسنة 2023 (بحساب المليون دينار):

البيانات	تقديرات قانون الماليّة التعديلي لسنة 2023 (2)	تقديرات قانون المالية لسنة 2024 (3)	الفارق =(3)-(2)
نفقات التأجير	22772,485	23711,066	938,581
نفقات التسيير	2314,327	2538,421	224,094
نفقات التدخّلات	19167,962	19696,167	528,205
نفقات الاستثمار	4692,499	5274,047	581,548
نفقات العمليّات الماليّة	57,010	67,073	10,063
نفقات التمويل	5842,000	6838,000	996,000
النفقات الطارئة وغير الموزعة	1224,717	1680,226	455,509
جملة نفقات ميزانية الدّولة	**56071,000**	**59805,000**	**3734,000**
تمويل عجز الميزانية	10711,000	10645,000	66,000 -
تسديد أصل الدين الخارجي	6553,000	9744,000	3191,000
تسديد أصل الدين الداخلي	8415,000	8119,000	296,000 -
قروض وتسبقات الخزينة	200,000	200,000	0
جملة نفقات الخزينة	**25879,000**	**28708,000**	**2829,000**

يبرز الجدول تواصل الضغوطات على المالية العمومية خلال سنة 2024 في ظلّ ارتفاع نفقات الميزانية في كلّ البنود (التأجير ونفقات التسيير ونفقات التدخلات ونفقات الاستثمار ونفقات التمويل) وارتفاع نفقات الخزينة لتمويل عجز الميزانية وتسديد الديون.

2. التعديلات الترتيبية

يضبط قانون المالية حجم الاعتمادات الجملية حسب المهمات وحسب الأقسام. وتمّ توزيع اعتمادات ميزانية الدولة المفتوحة بمقتضى قانون المالية لسنة 2024 حسب المهمات والبرامج وحسب الأقسام ومصادر التمويل بواسطة قرار وزيرة المالية المؤرخ في 12 ديسمبر 2023[3].

[3] قرار وزيرة المالية مؤرخ في 12 ديسمبر 2023 يتعلق بتوزيع اعتمادات ميزانية الدولة المفتوحة بمقتضى القانون عدد 13 لسنة 2023 المؤرخ في 11 ديسمبر 2023 المتعلق بقانون المالية لسنة 2024.

وعرفت الاعتمادات المرصودة لنفقات ميزانيّة الدّولة لسنة 2024 تعديلات ترتيبية تمثلّت في تحويل اعتمادات بين البرامج بمبلغ 55.964,893 م.د وتحويل اعتمادات داخلية داخل نفس البرنامج بمبلغ 4.429,919 م.د[4].

وتمّ الترفيع في تقديرات مداخيل ونفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة بمبلغ 284,897 م.د وحسابات أموال المشاركة بمبلغ 205,287 م.د بمقتضى قرارات صادرة عن وزيرة المالية.

كما تمّ إسناد اعتمادات تكميلية على النفقات الطارئة بما قدره 630,926 م.د حسب قرار وزيرة المالية المؤرخ في 28 أفريل 2025[5]. وتمّ التوزيع النهائي لجملة اعتمادات الميزانية بمقتضى قرار لوزيرة المالية مؤرخ في 28 أفريل 2025[6].

وبلغت الاعتمادات النّهائية لنفقات ميزانية الدّولة لسنة 2024 ما قدره 60.295,184 م.د باعتبار النفقات الطارئة وغير الموزعة (1.049,300 م.د) وهو ما يمثل زيادة قدرها 490,184 م.د ونسبتها 0,82 % مقارنة بتقديرات قانون المالية.

II. الظرف الاقتصادي العالمي والوطني لتنفيذ ميزانية سنة 2024

تؤثّر الأوضاع الاقتصادية العالمية والأوضاع الاقتصادية المحلية بشكل مباشر على ميزانية الدولة وهو ما يقتضي دراسة أهمّ مميزات الظرف الاقتصادي العالمي والظرف الاقتصادي الوطني خلال سنة 2024 وحجم وطبيعة تأثيرها على مختلف عناصر ميزانية الدولة.

1. الظرف الاقتصادي العالمي

سجّل الاقتصاد الدولي شبه استقرار في نسبة نموّه والتي بلغت 3,3 % مقابل 3,5 % في سنة 2023. غير أن منطقة الأورو الشريك الاقتصادي الأول لتونس شهدت نموّ ا اقتصاديا في حدود 0,9 % مقابل 0,4 % في سنة 2023.

واستقرّت نسبة البطالة العالمية في حدود 5 % وهي نفس النسبة المسجلة في سنة 2023. وارتفع سعر صرف الدولار مقابل الأورو لتبلغ قيمته 1,035 دولار للأورو الواحد مقابل 1,104 دولار للأورو الواحد في سنة 2023.

واستمرّ التضخم العالمي في التراجع ليبلغ 5,7 % مقابل 6,7 % في سنة 2023. وساهم تراجع نسب التضخم العالمية في تراجع أسعار المحروقات وأسعار الحبوب عالميا بما يخفف من نفقات الدعم لهذه المواد.

كما ارتفع حجم التبادل التجاري الدولي للسلع والخدمات إلى 3,8 % مقارنة بنسبة 1 % في سنة 2023. وساهم هذا التحسّن في المؤشرات الاقتصادية العالمية في تطوّر التبادل التجاري للبلاد التونسية. فقد تحسّنت مؤشرات كل من الواردات والصادرات الوطنية وتحسنت مؤشرات التدفقات المالية من العملة الصعبة الناتجة خاصة عن انتعاشة السياحة وعن ارتفاع تحويلات التونسيين بالخارج.

---

[4] قرار وزيرة المالية المؤرخ في 28 أفريل 2025 يتعلق بتحويل اعتمادات بين البرامج بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2024.

[5] قرار وزيرة المالية المؤرخ في 28 أفريل 2025 يتعلق بإسناد اعتمادات تكميلية بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2024.

[6] قرار وزيرة المالية مؤرخ في 28 أفريل 2025 يتعلق بتوزيع اعتمادات الدفع واعتمادات التعهد بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2024.

2. الظرف الاقتصادي الوطني

بلغت في سنة 2024 نسبة النمو الاقتصادي 1,4 % وتطورت المداخيل الجبائية إلى 50.440,641 م.د بنسبة 11,55 % مقابل 9 % خلال سنة 2023.

وتميّز الظرف الاقتصادي الوطني في سنة 2024 بتسجيل تحسّن طفيف في نسبة النموّ مقارنة بسنة 2023. وقد أمكن تحقيق هذه النتيجة بفضل موسم فلاحي طيّب بالعلاقة مع تحسّن الظروف المناخية بالإضافة إلى الأداء الجيّد لقطاع الخدمات وخاصة السياحة.

وبقيت نسبة البطالة شبه مستقرّة بالرغم من التحسّن الطفيف، حيث بلغت 16 % مقابل 16,4 % في سنة 2023.

واتّسمت سنة 2024 بالتحكّم في العجز الجاري الذي تراجع إلى 2.425 م.د. وهو ما يمثل ما نسبته 1,5 % مقابل 2,2 % من الناتج المحلي الإجمالي في التصرف السابق. ويعزى هذا التحسّن إلى تدعّم المقابيض بعنوان السياحة وتحويلات التونسيين بالخارج. وفي المقابل، شهد عجز الميزان التجاري توسعا بنسبة 11 % مقارنة بسنة 2023 نتيجة زيادة حجم واردات السلع والخدمات بنسبة 2,5 %.

وشهد سعر صرف الدينار شبه استقرار مقابل العملات الرئيسية على غرار الدولار والأورو. وتراجع معدل نسبة التضخم إلى 7 % مقابل 9,3 % في سنة 2023. ويرجع هذا التحسن إلى تراجع أسعار المواد الأساسية في الأسواق الدولية واستقرار سعر صرف الدينار مقابل أهم العملات الأجنبية.

وفي المقابل حافظ البنك المركزي التونسي على نسبة فائدة مرتفعة ودون تغيير كامل سنة 2024 في مستوى 8 % نظرا للسياق الدولي الذي مازال يشكّل مخاطر على تصاعد الأسعار.

وقد ساهم التحسن الطفيف في النمو الاقتصادي الوطني وتحسن قيمة الواردات والصادرات في نمو الموارد الذاتية للدولة وهو ما أدّى بدوره إلى التقليص في عجز الميزانية لتبلغ نسبته دون اعتبار موارد المصادرة والهبات في حدود 6 % مقابل نسبة 7,6 % في سنة 2023. وتراجعت نسبة التداين العمومي إلى ما نسبته 81,2 % مقابل 84,6 % في سنة 2023.

III. نتائج تنفيذ الميزانيّة لسنة 2024

يتضمن هذا الجزء أبرز النتائج التي أفضى إليها تنفيذ ميزانيّة الدولة لسنة 2024 ومقارنتها مع التصرف السابق وذلك على مستوى عمليات الميزانيّة وعمليات الخزينة.

1. عمليات الميزانيّة

مداخيل ميزانيّة الدولة

- **تطور مداخيل الميزانية بنسبة 10,53 %**

تطورت جملة موارد الميزانية المنجزة في سنة 2024 بقيمة 5.371,951 م.د وبنسبة 10,53 % مقابل على التوالي 4.151,675 م.د و8,86 % في سنة 2023

- **ارتفاع المداخيل الجبائية بنسبة 11,55 %**

بلغت المداخيل الجبائية 50.440,641 م.د في سنة 2024 مقابل 45.218,664 م.د في سنة 2023 و40.788,014 م.د في سنة 2022. وتطورت بالتالي بنسبة 11,55 % مقابل 10,86 % في سنة 2023.

وبلغت بالتالي نسبة الضغط الجبائي [7]ما قدره 25,10 % مقابل ما نسبته 25,4 % في كل من سنة 2023 وسنة 2022.

- **نموّ المداخيل غير الجبائية بنسبة 4,41 %**

تطورت المداخيل غير الجبائية التي تمّ تحقيقها في سنة 2024 بما قيمته 225,093 م.د وما نسبته 4,41 % مقابل 389,115 م.د ونسبة 8,26 % م.د في التصرف السابق.

- **تراجع الموارد المحصلة من الهبات بنسبة 10,72 %**

تواصل تراجع حجم الهبات التي تمّ تحصيلها في سنة 2024 حيث بلغت 625,740 م.د مقابل 700,857 م.د في سنة 2023 و1.368,947 م.د في سنة 2022.

تكاليف ميزانيّة الدولة

- ✓ **تراجع نسق ارتفاع نفقات الميزانية**

بلغت نفقات الميزانية 55.630,873 م.د في سنة 2024 وارتفعت بما قدره 2.904,432 م.د ونسبته 5,51 % مقابل 3.094,047 م.د ونسبة 6,23% في سنة 2023 و7.084,649 م.د ونسبة 16,65 % في سنة 2022.

- ✓ **تراجع نسق نموّ التأجير العمومي**

بلغت نفقات التأجير 22.273,093 م.د في سنة 2024 أي بزيادة نسبتها 2,63 % مقابل 2,73 % في سنة 2023 و4,67 % في سنة 2022. وتراجعت حصتها من جملة نفقات الميزانية إلى 40,04 % مقابل 41,16 % في سنة 2023 و42,56 % في سنة 2022.

- ✓ **أهمية حصة نفقات التدخلات**

بلغت نفقات التدخلات في الميادين الاجتماعية والاقتصادية 19.276,832 م.د في سنة 2024 وتطورت بما قيمته 860,565 م.د ونسبته 4,68 %. وبلغت حصتها 34,64 % من جملة ميزانية الدولة.

- ✓ **ارتفاع نفقات التسيير بنسبة 13,28 %**

[7] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2024.

تواصل ارتفاع نفقات التسيير في سنة 2024 لتبلغ 2.776,563 م.د أي بما نسبته 13,28 % مقابل 2.451,126 م.د ونسبة 14,21 % في سنة 2023.

- ✓ **ارتفاع نفقات الاستثمار بنسبة 13,34 %**

تواصل ارتفاع نفقات الاستثمار في سنة 2024 وذلك بمبلغ 567,891 م.د وبنسبة 13,34 % وبنسق أقلّ من النمو المحقق في السنة السابقة بنسبة 20,76 %. وبلغت حصة هذه النفقات 8,67 % مقابل 8,07 % في سنة 2023 و7,1 % في سنة 2022.

- ✓ **ارتفاع نفقات التمويل بنسبة 9,04 %**

بلغت نفقات التمويل 6.370,088 م.د في سنة 2024 مسجلة زيادة بمبلغ 528,174 م.د وبنسبة 9,04 % مقابل نسبة 28,32 % في سنة 2023 و23,44% في سنة 2022. وهو ما يعكس تواصل تنامي كلفة فوائد الديون التي بلغت حصتها في الميزانية 11,45 %.

نتيجة ميزانيّة الدولة

- ❖ **تراجع عجز ميزانية الدولة إلى ما نسبته 6,36 %**

تراجع عجز ميزانية الدولة[8] في سنة 2024 إلى 10.576,835 م.د مقابل 11.317,954 م.د في سنة 2023 و10.545,539 م.د في سنة 2022.

وبلغت نسبة عجز الميزانية باعتبار الهبات مقارنة بالناتج المحلّي الإجمالي 6,36 % مقابل 7,41 % في سنة 2023 و7,56 % في سنة 2022.

ويبرز الجدول الموالي عجز ميزانية الدولة لسنة 2024 مقارنة بإنجازات السنوات السابقة (بحساب المليون دينار):

البيانات	إنجازات 2020	إنجازات 2021	إنجازات 2022	إنجازات 2023	قانون المالية 2024	إنجازات 2024
العجز (م.د)	11 .388,527	10.419,795	10.545,539	11.317,954	10.645,000	10.576,835
نسبة العجز%	[9]9,52	[10]7,99	[11]7,56	[12]7,41	[13]6,40	6,36

[8] باعتبار الهبات الخارجيّة والتخصيص والمصادرة.

[9] قيمة الناتج الإجمالي المحلي في سنة 2020 بلغت 119.633 م.د حسب تقرير البنك المركزي التونسي لسنة 2022 ص 60.

[10] قيمة الناتج الإجمالي المحلي في سنة 2021 بلغت 130.466,000 م.د حسب تقرير البنك المركزي التونسي لسنة 2022 ص 60.

[11] قيمة الناتج الإجمالي المحلي في سنة 2022 بلغت 139.503,000 م.د حسب تقرير البنك المركزي التونسي لسنة 2024 ص 60.

[12] قيمة الناتج الإجمالي المحلي في سنة 2023 بلغت 152.671,000 م.د حسب تقرير البنك المركزي التونسي لسنة 2024 ص 60.

[13] قيمة الناتج الإجمالي المحلي في سنة 2024 بلغت 166.228,000م.د حسب تقرير البنك المركزي التونسي لسنة 2024 ص 60.

2. عمليات الخزينة

موارد الخزينة

- **نمو مداخيل الخزينة بنسبة 6,82 %**

ارتفعت موارد الخزينة المنجزة خلال سنة 2024 إلى ما قدره 425.833,654 م.د أي بنمو قيمته 27.200,196 ونسبته 6,82 % مقابل 33.174,128 م.د ونسبة 9,08 % في التصرّف السابق.

- **تطور موارد الاقتراض بنسبة 42,89 %**

بلغت موارد الاقتراض المحصلة 25.040,336 م.د في سنة 2024 مسجلة بذلك تطورا بمبلغ 7.516,517 م.د وبنسبة 42,89 % مقابل تراجع بمبلغ 629,221 م.د وبنسبة 3,47 % في سنة 2023.

- **ارتفاع موارد الاقتراض الداخلي بنسبة 75 %**

تواصل ارتفاع موارد الاقتراض الداخلي البالغة 23.203,426 م.د في سنة 2024 وذلك بنسبة 75 % مقابل 15,17 % في سنة 2023. وتمّ تحصيل هذه الموارد بما نسبته 197,56 % وهو ما يقارب مرّتين تقديرات قانون المالية.

وبلغت موارد الاقتراض الداخلي المتحصل عليها من قبل البنك المركزي التونسي خلال سنة 2024 في شكل تسهيلات ما قيمته 6.700,000 م.د .

- **تراجع موارد الاقتراض الخارجي المحصلة بما نسبته 57,04 %.**

تواصل تراجع موارد الاقتراض الخارجي التي تمّ تحصيلها في سنة 2024 حيث بلغت 1.836,910 م.د مقابل على التوالي 4.275,790 م.د في سنة 2023 و6.650,427 م.د في سنة 2022.

وتراجعت حصة موارد الاقتراض الخارجي إلى 7,34 % من جملة موارد الاقتراض مقابل 72,66 % لفائدة حصة موارد الاقتراض الداخلي. ولم يتمّ تحصيل سوى ما نسبته 11,17 % من تقديرات قانون المالية.

نفقات الخزينة

- **تواصل ارتفاع نفقات تسديد أصل الدين**

بلغت نفقات تسديد أصل الدين 18.584,402 م.د في سنة 2024 وتوزعت هذه النفقات بين 9.392,983 م.د بعنوان تسديد أصل الدين الخارجي و9.191,059 م.د بعنوان تسديد أصل الدين الداخلي.

وسجل هذا الصنف من النفقات ارتفاعا في سنة 2024 بمبلغ 3.578,982 م.د وبنسبة 23,85 % مقارنة بسنة 2023 التي سجلت ارتفاعا بمبلغ 4.209,283 م.د وبنسبة 38,99 % مقارنة بالسنة التي تسبقها.

- **تراجع في إسناد قروض وتسبقات الخزينة لفائدة المؤسسات العمومية**

بلغت قروض وتسبقات الخزينة المسندة خلال سنة 2024 لفائدة المؤسسات العمومية، تطبيقا لأحكام الفصل 62 من مجلة المحاسبة العمومية، ما قيمته 66,380 م.د مقابل 138,882 م.د في سنة 2023. وتمّ إسنادها من ضمن تقديرات رخصت ضمن قانون المالية في حدود 200 م.د.

3. النتائج العامة لتنفيذ العمليات المالية للدولة لسنة 2024

يبرز الجدول الموالي نتائج تنفيذ عمليات الميزانية وعمليّات الخزينة لسنة 2024 (بحساب المليون دينار):

البيانات	تقديرات قانون الماليّة	التقديرات النّهائيّة	الإنجازات	الفارق
المداخيل الجبائيّة	44 050,000	44 050,000	50 440,641	6 390,641
المداخيل غير الجبائيّة	4 760,000	4 760,000	5 326,298	566,298
الهبات	350,000	350,000	625,740	275,740
الترفيعات في تقديرات مداخيل حسابات أموال المشاركة	-	205,287	-	- 205,287
الترفيعات في تقديرات الحسابات الخاصّة	-	284,897	-	- 284,897
جملة مداخيل ميزانيّة الدّولة (1)	**49 160,000**	**49 650,184**	**56 392,679**	**6 742,495**
نفقات التأجير	23 711,066	23 119,868	22 273,093	- 846,775
نفقات التسيير + نفقات التدخّلات	22 234,588	23 321,490	22 044,395	- 1 277,095
نفقات الاستثمار	5 274,047	5 833,428	4 824,748	- 1 008,680
نفقات العمليّات الماليّة	67,073	133,098	118,549	- 14,549
نفقات التمويل	6 838,000	6 838,000	6 370,088	- 467,912
النفقات الطارئة وغير الموزعة	1 680,226	1 049,300	-	- 1 049,300
جملة نفقات ميزانية الدّولة (2)	**59 805,000**	**60 295,184**	**55 630,873**	**- 4 664,311**
الفارق بين الموارد الذاتية ونفقات الميزانيّة (باعتبار فائض الحسابات الخاصّة) (3) = 1-2	**- 10 645,000**	**- 10 645,000**	**761,806**	**11 406,806**
(4)استثناء فائض الحسابات الخاصّة للسّنة الحاليّة	-	-	- 11 338,641	- 11 338,641
عجز الميزانيّة دون اعتبار فائض الحسابات الخاصّة (5) = 3+4	**- 10 645,000**	**- 10 645,000**	**- 10 576,835**	**68,165**
موارد الاقتراض الخارجي	16 445,000	16 445,000	1 836,910	- 14 608,090
موارد الاقتراض الداخلي	11 743,000	11 743,000	23 203,426	11 460,426
موارد الخزينة الأخرى	520,000	520,000	400 793,318	400 273,318
جملة مداخيل الخزينة (6)	**28 708,000**	**28 708,000**	**425 833,654**	**397 125,654**
تسديد أصل الدين الخارجي	9 744,000	9 744,000	9 392,983	- 351,017
تسديد أصل الدين الداخلي	8 119,000	8 119,000	9 191,059	1 072,059
قروض وتسبقات الخزينة	200,000	200,000	13 404,465	13 204,465
بقيّة نفقات الخزينة	-	-	393 870,101	393 870,101
جملة نفقات الخزينة (7)	**18 063,000**	**18 063,000**	**425 858,608**	**407 795,608**
فائض (نقص) مقابيض الخزينة (8) = 6-7	**10 645,000**	**10 645,000**	**- 24,954**	**- 10 669,954**
فائض مقابيض الخزينة للسنة المنقضية (9)	-	-	4 626,748	4 626,748
النتيجة النهائيّة لعمليات الميزانية وعمليات الخزينة (10) = 8+9	**10 645,000**	**10 645,000**	**4 601,794**	**- 6 043,206**

IV. الملاحظات والتوصيات

1. التأخير في إيداع الحسابات المالية لدى محكمة المحاسبات

تكتسي آجال تقديم الحسابات لمحكمة المحاسبات من قبل المصالح المختصة بوزارة المالية أهمية بالغة بالنظر إلى تأثيرها في مسار غلق الميزانية ونجاعة تجسيم الرقابة البرلمانية عليه في ضوء التقرير الذي تعده محكمة المحاسبات في الغرض.

وينص الفصل عدد 66 من القانون الأساسي للميزانية عدد 15 لسنة 2019 والمؤرخ في 13 فيفري 2019[14] على أنه يتم إحالة مشروع قانون غلق الميزانية لسنة ما إلى المجالس النيابية قبل مناقشة قانون المالية للسنة الني تليها بسنتين.

كما ينصّ الفصل 209 من مجلة المحاسبة العمومية على أن الأجل الأقصى لتقديم الحساب العام للدولة هو نهاية السنة الموالية للسنة المعنية بالغلق وعلى أن الأجل الأقصى لإحالة حساب أمين المال العام هو موفى شهر جويلية للسنة الموالية للسنة المعنية بالغلق.

وخلافا لهذه الأحكام، تواصل إحالة الحساب العام للدولة وحساب أمين المال العام إلى محكمة المحاسبات خارج الآجال القانونية.

ويبرز الجدول الموالي تاريخ إيداع حساب أمين المال العام وحساب الدولة العام للسنوات المالية 2020 - 2024:

سنة التصرف	حساب التصرف		الحساب العام للدولة	
	تاريخ الإيداع	مدّة التأخير	تاريخ الإيداع	مدّة التأخير
2024	23 فيفري 2026	6 أشهر و23 يوما	27 فيفري 2026	شهران
2023	17 جانفي 2025	5 أشهر و17 يوما	03 مارس 2025	شهران
2022	29 ديسمبر 2023	5 أشهر	03 ماي 2024	4 أشهر
2021	28 ديسمبر 2022	5 أشهر	10 جويلية 2023	6 أشهر و10 أيام
2020	03 ديسمبر 2021	4 أشهر	16 جوان 2023	سنة و5 أشهر

ويؤثر هذا التأخير على آجال إعداد تقرير غلق الميزانية والتصريح العام بالمطابقة من قبل المحكمة وعلى آجال التداول في مشروع قانون غلق الميزانية من قبل المجالس النيابية.

وتمّ في مستوى برنامج المحاسبة العمومية والاستخلاص لمهمة المالية ضبط هدف بالنسبة للسنوات من 2023 إلى 2026، يتعلق بمسك محاسبة موثوق بها ومقدمة في الآجال. غير أنه لم يتمّ تحقيق هذا الهدف سواء بالنسبة لسنة 2023 أو 2024 حيث تمّ تقديم الحساب العام للدولة في أجل 14 شهرا خلال نفس الفترة.

وحسب ما ورد بالتقرير السنوي للأداء لسنة 2023 فقد أوعزت الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص عدم القدرة على التقليص في آجال تقديم الحساب العام إلى:

[14] الفصل 66 من القانون الأساسي للميزانية

- التأخير في إعداد بعض حسابات التصرّف من قبل بعض المحاسبين العموميين،
- التأخير المسجل في تسوية عمليات الدين العمومي وتسوية النفقات على القروض الخارجية الموظفة،
- عدم توفر منظومة معلوماتية خاصة بالمحاسبة العمومية وإعداد الحساب العام.

وتجدر الإشارة إلى أن أفضل الممارسات على غرار تلك المعتمدة من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OCDE) نصت على إعداد تقرير رقابة حول تنفيذ الميزانية من قبل الجهاز الأعلى للرقابة في ظرف 6 أشهر من انتهاء السنة المالية المعنية. كما أنّ منظمة شراكة الميزانية الدولية (IBP) اعتمدت في منهجية "مسح الميزانية المفتوحة" التي تهدف إلى تقييم الشفافية والتشاركية في علاقة بمسار الميزانية على آجال نشر تقرير رقابة الميزانية من قبل الجهاز الأعلى للرقابة في حدود 18 شهر من نهاية السنة المالية المعنية.

وأفادت وزارة المالية ضمن ردها عن التقرير عن غلق الميزانية لسنة 2024 أن إعداد الحساب العام للدولة يرتبط بالنتائج المضمنة بحساب تصرف أمين المال العام للبلاد التونسية وباستكمال كافة مراحل التجميع المحاسبي لموارد ونفقات الدولة وللميزانيات الملحقة بها المسجلة في دفاتر كافة المحاسبين العموميين.

وأضافت أن عملية التجميع المحاسبي على مستوى الخزينة العامة للبلاد التونسية مازالت تنجز بطريقة يدوية ولا توجد منظومة معلوماتية تجمّع الحسابات وتنجز حساب التصرف وتنقل النتائج بصفة آلية إلى الحساب العام، ويؤثر ذلك على آجال إعداد الحسابين وإيداعهما لدى محكمة المحاسبات وأن الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص تعمل على تلافي التأخير في اعداد حسابات تصرف قباض المالية من خلال استحثاث أمناء المال الجهويين على المصادقة على الجداول النهائية لسنة التصرف بعد إجراء التعديلات إن وجدت وعلى القيام بتهيئة الحسابات وإرسالها في الآجال إلى محكمة المحاسبات.

وتجدد المحكمة توصيتها بضرورة التسريع في إعداد الحسابات المالية للدولة وتعديل أحكام مجلة المحاسبة العمومية في خصوص آجال ايداع الحساب العام حتى تتوافق مع أحكام القانون الأساسي للميزانية.

2. نقائص تتعلق بالحساب العامّ للدّولة

خلافا لأحكام الفصل 208 من مجلة المحاسبة لم يتضمن الحساب العامّ للدّولة للسنة المالية 2024 الديون التي تمّ طرحها والمبالغ المتبقيّة للاستخلاص بعنوان موارد الدولة المثقلة وكذلك جملة النفقات التي تمّ عقدها ولم يتمّ خلاصها.

كما لم يتمّ إرفاق الحساب العام للدولة بالحسابات الخاصة التي يجب على المصالح الآمرة لمصاريف الدولة أن تعدها بالنسبة لمصاريفها ممضاة ومصادق عليها من قبلها. وهو ما يقتضي الالتزام بشكل ومحتوى الحساب العام للدولة وفقا للأحكام القانونية المنظمة له.

3. إعداد القوائم المالية للدولة

نصّ الفصل 27 من القانون الأساسي للميزانيّة على ضرورة مسك المحاسبة العامّة حسب أسلوب القيد المزدوج وفق مبدأ إثبات الحقوق والتزامات الدولة. ونصّ الفصل 28 منه على أنّه تمسك محاسبة تحليلية لتحديد الكلفة الحقيقية للبرامج الموضوعة.

ونصّ الفصل 72 من نفس القانون على أنّه تدخل أحكام الفصل 27 و28 والفقرة الأخيرة من الفصل 66 حيز النفاذ ابتداء من السنة المالية 2022 على أن تتمّ المصادقة على القوائم المالية المتعلقة بها من قبل محكمة المحاسبات في أجل أقصاه سنة 2023.

وخلافا لهذه المقتضيات، لم تدخل الأحكام المذكورة حيّز النفاذ سواء تلك المتعلقة بغلق الميزانية أو بمسك المحاسبة أو بالتصديق على القوائم وفقا لما نصت عليه أحكام الفصل 68 من القانون المذكور. وهو ما يعكس عدم الالتزام بالأحكام القانونية التي تنظم مسار إعداد الميزانية وتنفيذها وغلقها.

وأفادت وزارة المالية في ردها على تقرير غلق ميزانية سنة 2024 أن الحكومة أودعت لدى مجلس نواب الشعب بتاريخ 22 أكتوبر 2020 مشروع قانون لتنقيح الفصل 72 من القانون الأساسي للميزانية ينصّ على تعويض عبارتي "سنة 2022" و"سنة 2023" الواردة به بعبارتي "سنة 2028" و"سنة 2029" في انتظار استكمال النظر فيه من قبل الوظيفة التشريعية وإصداره في صيغته النهائية.

وتجدّد المحكمة توصيتها بضرورة تعديل القانون الأساسي للميزانية في اتجاه مراجعة الآجال القصوى لإعداد وإيداع القوائم المالية لدى كل من محكمة المحاسبات والمجالس النيابية.

4. أداء تنفيذ ميزانية الدّولة

لتقييم أداء تنفيذ ميزانية الدولة من ناحية الموارد والنفقات، تولت المحكمة ضمن هذا التقرير تقييم المجال المتعلق بموثوقية الميزانية والذي يهدف إلى قياس مدى واقعية الميزانية وقدرة الحكومة على تنفيذها كما خُطط لها وذلك بخصوص الفترة 2022-2024. وشمل التقييم مدى تحصيل الموارد ونسبة استهلاك الاعتمادات المضمنة بقانون المالية.

✓ أداء تحصيل الموارد

تم تقييم تحصيل الموارد عبر قياس نسبة تعبئة المداخيل بعنوان الأداءات والهبات والموارد غير الجبائية وهيكلتها:

❋ **الموارد الجملية المنجزة**

بلغت نسبة إنجاز التقديرات الأولية خلال سنوات 2022 و2023 و2024 على التوالي 121,4 % و109,9 % و114,7 %. وحسب هذه النتائج، تمّ إنجاز موارد خلال على الأقلّ سنتين في مجال تراوح بين 92 % و116 % من حجم التقديرات الأولية. وتعكس هذه النتائج فارقا كبيرا بين الموارد المنجزة والتقديرات الأولية وضعف القدرة على توقع وتقدير حجم مواردها الجملية.

❋ **تركيبة الموارد المنجزة**

بهدف تحديد دقة التوقعات المتعلقة بهيكلة الإيرادات وقدرة الدولة على تحصيل المبالغ المتوقعة في كل فئة من فئات الإيرادات، تولت المحكمة مقارنة الإيرادات الفعلية حسب تركيبة موارد الميزانية بتلك المعتمدة في قانون المالية. وبلغت نسب انحراف الموارد المنجزة حسب مختلف بنود الموارد عن التقديرات الأولية بالنسبة للثلاث سنوات الأخيرة على التوالي 29,9 % و24,5 % و24 %. وتعكس هذه النتائج محدودية توقع موارد الميزانية حسب مختلف أنواع هذه الموارد.

ويشار في هذا السياق إلى أن مشروع القدرة على الأداء لسنة 2023 لمهمة المالية في مستوى برنامج مصالح الميزانية تضمن هدفا يتمثل في تطوير جودة التقديرات في مستوى الموارد. غير أن المؤشر الذي تم اعتماده (الفارق بين التقديرات والإنجازات) اقتصر على الموارد الجبائية دون أن يشمل بقية أصناف الموارد. وهو ما يقتضي مراجعة هذا المؤشر بما يتوافق مع أفضل الممارسات.

وتوصي المحكمة بضرورة تعزيز الآليات المعتمدة لتقدير موارد الدولة بمختلف مكوناتها بكل دقة وذلك عبر تطوير الأدوات والأساليب الضرورية لذلك.

- ✓ **أداء إنجاز نفقات ميزانية الدولة**

تم تقييم أداء إنجاز نفقات ميزانية الدولة وفقا لتركيبة هذه النفقات حسب المهمات والأقسام:

- ❋ **تركيبة النفقات حسب المهمات**

باحتساب الانحراف (variation) بين حجم الميزانية المعتمدة في قانون المالية الأصلي حسب المهمات ومبلغ النفقات المنجزة خلال السنوات المالية الثلاث الأخيرة (باستثناء مهمة النفقات الطارئة ومهمة فوائد الدين)، بلغ معدّل الانحراف للسنوات 2022 و2023 و2024 على التوالي 19,9 % و11,1 % و4,3 %.

ولئن ينمّ معدل الانحراف لسنة 2024 عن تحسن نسبة استهلاك، فانّ ضعف نسبة إنجاز النفقات مقارنة بالاعتمادات الأولية، بالنسبة لسنتي 2022 و2023، يستدعي مزيد توخي الدقة في ضبط التقديرات الأولية من ناحية والالتزام بحسن تنفيذها من ناحية أخرى والعمل على عدم مراجعة تلك التقديرات لاحقا.

- ❋ **تركيبة النفقات حسب الأقسام**

تم احتساب الفارق بين الاعتمادات الأولية والنفقات المنجزة، مصنفةً حسب الأقسام، خلال السنوات المالية الثلاث الأخيرة، بما في ذلك فوائد الدين باستثناء النفقات الطارئة، وبلغ معدّل التغيير للسنوات 2022 و2023 و2024 على التوالي 11,8 % و 6,4 % و 2,9 %. وحسب هذه النتائج، فقد حادت النفقات المنجزة عن الاعتمادات الأولية المرصودة بما يقلّ عن 10 % خلال سنتين من ضمن الثلاث السنوات الأخيرة.

ويشار إلى أن قسم التأجير العمومي وقسم نفقات التمويل (فوائد الدين) حققت أدنى نسب التغيير خلال الفترة المعنية.

وتؤكد المحكمة على ضرورة مواصلة المجهود في الالتزام بتنفيذ النفقات المبرمجة في مستوى الاعتمادات الأولية المرصودة.

5. عجز الميزانية

ضبط قانون المالية لسنة 2024 عجز الميزانية في حدود 10.645,000م.د. ولا تأخذ هذه التقديرات بعين الاعتبار فواضل الحسابات الخاصة (الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة).

وبعد تنفيذ الميزانية، بلغ حجم عجز الميزانية 10.576,835 م.د مقابل 11.317,954 م.د في سنة 2023 و10.545,539 م.د في سنة2022. ويبرز الجدول الموالي تطوّر عجز الميزانية خلال الفترة 2020-2024:

الإنجازات وفقا للسنوات	2020	2021	2022	2023	2024
عجز الميزانية (م.د)	11 .388,527	10.419,795	10.545,539	11.317,954	10.576,835

ويمثل عجز الميزانية في سنة 2024 ما نسبته 6,36 % من الناتج المحلي الإجمالي مقابل نسبة 7,41 % في سنة 2023 و7,56 % في سنة 2022، وتبقى هذه النسبة مرتفعة مقارنة مع ما اقتضته أفضل الممارسات في الغرض.

ومثّلت نفقات الاستثمار ما نسبته 45,62 % من حجم عجز الميزانية. وتترجم هذه النسبة التي تعتبر ضعيفة حجم الضغوطات الاجتماعية والتشغيلية التي تواجهها الميزانية على غرار الدعم والأجور.

ويستوجب التحكم في هذا العجز الهيكلي للميزانية مزيد العمل على تحسين تعبئة الموارد الذاتية والتحكم في كتلة الأجور والدعم.

وتجدد المحكمة دعوتها لتعديل القانون الأساسي للميزانية في اتجاه وضع حدود قصوى لعجز الميزانية وإلى تخصيصه حكرا لتمويل نفقات الاستثمار وفقا لأفضل الممارسات ذات الصلة.

6. الحاجة إلى التمويل

تتمثل الحاجة إلى التمويل في حجم الموارد المالية اللازمة لتغطية عجز الميزانية وتسديد أصل الدين الداخلي والخارجي بالنسبة لسنة معينة.

وفي نفس السياق، نصّ الفصل 7 من قانون المالية لسنة 2024 على أنّه يرخص بالنسبة لسنة 2024 في أن تستخلص موارد خزينة بما قدره 28.708 م.د. وتستعمل هذه الموارد لتمويل نتيجة الميزانية وتغطية تكاليف الخزينة بما فيها تسديد أصل الدين الداخلي والخارجي.

وبلغت الحاجة للتمويل المقدّرة في قانون المالية ما قيمته 28.508,000 م.د مقابل 25.679,000 م.د في سنة 2023.

وبلغت الحاجة إلى التمويل الفعلية عند تنفيذ الميزانية خلال سنة 2024 ما قيمته 29.160,877 م.د مقابل 26.323,014 م.د. وتمّ تغطية هذه الحاجة عبر موارد اقتراض بما قيمته 25.040,336 م.د مقابل 17.523,819 م.د في

سنة 2023. وهو ما يمثل ما نسبته على التوالي 85,87 % و66,57 % وهو ما يحتّم استهلاك متوفرات الخزينة من السيولة لتغطية الفارق.

وتمّت تغطية الفارق البالغ 4.120,541 م.د ممّا تتوفر عليه الخزينة من سيولة مقابل فارق قدره 8.799,195 م.د في سنة 2023.

وتأتى هذا الفارق نتيجة عدم تحصيل موارد الاقتراض المقدّرة في قانون المالية، حيث تمّ تحصيل فقط 25.040,336 من جملة 28.188,000 م.د مقدرة. وهو ما يمثل نسبة تحصيل في حدود 88,83 %.

ويؤدي النقص المسجل في تعبئة موارد الاقتراض مقارنة بتقديرات قانون المالية إلى اللجوء المكثف لسيولة الخزينة (4.120 م.د) لتمويل الميزانية وهو ما يشكّل ضغطا على احتياطات الخزينة لتغطية اختلالات هيكلية.

وتوصي المحكمة في هذا الخصوص بتفادي مثل هذه الوضعيات وذلك عبر:

- إرساء إطار برمجة متعددة السنوات للتمويل لضمان واقعية برمجة تعبئة الاقتراض وربطه بقدرة السوق وليس بالتقديرات الاسمية .
- فصل واضح بين تمويل مبرمج وتمويل سيولة لتفادي استعمال خزينة الدولة كأداة تعويض تلقائي للفجوات .
- إدراج مؤشرات مخاطر التمويل ضمن قانون المالية مثل نسبة المخاطر على الخزينة ونسبة الاعتماد على الاقتراض الخارجي غير المؤمّن وفجوة التمويل غير المغطاة مسبقاً.

7. وضعية الحساب القارّلتسبقات الخزينة

بلغ حجم عجز ميزانية الدولة لسنة 2024 ما قيمته 10.576,835 م.د. وهو ما يمثل الفارق بين موارد الميزانية ونفقات الميزانية دون اعتبار فواضل الحسابات الخاصة.

ويتمّ تسجيل هذه النتيجة بحساب التصرف لأمين المال العام في حساب وقتي في انتظار تسويته على مصاريف تسبقات الخزينة ضمن الحساب القار لتسبقات الخزينة عند صدور قانون غلق الميزانية للسنة المالية 2024. ويتمّ هذا التسجيل تطبيقا لأحكام الفصل 65 من القانون الأساسي للميزانية.

وينصّ الفصل المذكور على أنّه يضبط مشروع قانون غلق ميزانية الدولة المبلغ النهائي للموارد المستخلصة ولأوامر الصرف المؤشر عليها خلال سنة التصرّف ويلغي الاعتمادات الباقية ويرخص في نقل نتيجة السنة إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة بعد طرح المبالغ الباقية من المداخيل الموظفة وذلك مع مراعاة أحكام الفصلين 32 و37 من هذا القانون.

وسجل الحساب القار لتسبقات الخزينة في موفى 2024 فائضا في المصاريف قدره 23.196,184 م.د. وبإضافة النتائج السلبية لتنفيذ الميزانية للسنوات اللاحقة من سنة 2021 (تم بتاريخ 4 أوت 2025 إصدار القانون عدد 15 لسنة 2025 المتعلق بغلق الميزانية لسنة 2021) إلى سنة 2024، فإنّ رصيد الحساب القار لتسبقات الخزينة الفعلي يرتفع إلى 66.056,308 م.د.

وعليه فقد تضاعف هذا الرصيد قرابة ثلاث مرات خلال الخمس سنوات الأخيرة. حيث كان هذا الفائض في المصاريف في حدود 22.384,492 م.د في نهاية سنة 2019.

ويشكل هذا الرصيد مؤشرا هامّا على عجز الميزانية الهيكلي وعليه تجدّد المحكمة توصيتها بضرورة العمل على مزيد التحكّم في نفقات ميزانية الدولة في حدود حجم الموارد الذاتية الممكن تحصيلها فعليّا بما يخفّف من النتائج السلبية التي يتمّ خصمها سنويا من متوفرات الخزينة.

8. تعبئة موارد الاقتراض

تمّ خلال سنة 2024 تحصيل موارد الاقتراض الداخلي في حدود 23.203,426 م.د مقابل تقديرات في قانون المالية بمبلغ 11.743,000 م.د وهو ما يمثّل نسبة تحصيل في حدود 197,59% مقابل 116,54 % في سنة 2023.

وبلغت موارد الاقتراض الداخلي المتحصل عليها من قبل البنك المركزي التونسي في شكل تسهيلات ما قيمته 6.700,000 م.د خلال سنة 2024. وهو ما مثل حصة ناهزت 29 % من جملة موارد الاقتراض الداخلي المنجزة.

في المقابل، وللسنة الثانية على التوالي، تمّ تسجيل تباين واضح بين التقديرات والإنجازات من موارد الاقتراض الخارجي حيث بلغت ما قيمته 1.8136,910 م.د من جملة 16.445,000 م.د مقدرة، وهو ما يمثل نسبة تحصيل في حدود 11,17 % من تقديرات قانون المالية مقابل 40,48 % في التصرف السابق.

وتوصي المحكمة بضرورة التقيّد بأحكام الفصل 8 من القانون الأساسي للميزانيّة وإضفاء مزيد من المصداقية على تقديرات التكاليف والموارد المضمنة بقانون المالية.

9. العمليات المالية للحسابات الخاصة

تواصل عدم تسجيل نفقات منذ سنة 2020 على حسابات خاصة (حسابات خاصة في الخزينة وحسابات أموال مشاركة) مفتوحة في دفاتر أمين المال العام.

وخلافا لأحكام الفصل 32 من القانون الأساسي للميزانية عدد 15 المؤرخ في 03 فيفري 2019 التي نصت على أنّه تلغى وجوبا الحسابات الخاصة التي لم تسجل نفقات خلال ثلاث سنوات متتالية طبقا لأحكام الفصلين 30 و31 من هذا القانون، تم الوقوف على وجود 50 حسابا (6 حسابات خاصة في الخزينة و44 حساب أموال مشاركة) لم يتمّ إنجاز أي نفقات في شأنها من سنة 2020 إلى سنة 2024. وبلغ رصيد فوائضها في نهاية سنة 2024 ما قيمته 1.011,386 م.د مقابل مبلغ 824,003 م.د في سنة 2023. ويبرز الملحق عدد 01 قائمة في هذه الحسابات والمهمات المعنية بها وقيمة رصيد فوائضها.

وفي نفس السياق تبيّن وجود حسابات مازالت مفتوحة بالرغم من ضعف قيمة فوائضها وعدم إنجازها لموارد أو نفقات منذ مدّة. وتمّ تسجيل وجود 6 حسابات لم تتجاوز فوائضها دينارا واحدا ووجود 3 حسابات لم يتجاوز رصيدها 100 دينار وحساب عاشر بلغ رصيده 306 دينار.

وبلغ رصيد فوائض الحسابات الخاصة في الخزينة التي لم يتمّ إنجاز نفقات عليها في نهاية سنة 2024 ما قيمته 947,034 م.د. وتعلقت بما عدده 4 مهمات. وشملت أساسا الصندوق العام للتعويض والراجع بالنظر لمهمة التجارة

وتنمية الصادرات والذي بلغ رصيد فوائضه 871,686 م.د. ويعود ارتفاع هذا الرصيد إلى تحصيل موارد جبائية مخصصة له في المقابل يتمّ إنجاز النفقات المتعلقة بالتعويض وبالدعم على الاعتمادات التي يتمّ رصدها سنويا للمهمة على الموارد العامة للميزانية.

كما أفرز حساب التصرف لأمين المال العام في موفى 2024 فوائض مداخيل بعنوان حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد والراجع بالنظر لمهمة الشؤون الاجتماعية بما قيمته 28,367 م.د وبعنوان صندوق النهوض بالصادرات الراجع بالنظر لمهمة التجارة وتنمية الصادرات بما قيمته 44,168 م.د.

وبلغ رصيد فوائض حسابات أموال المشاركة التي لم يتمّ إنجاز نفقات عليها في نهاية سنة 2024 ما قيمته 64,353 م.د. وتعلقت بما عدده 19 مهمة. وشملت هذه الحسابات أساسا حساب القروض الجامعية والراجع بالنظر لمهمة التعليم العالي والبحث العلمي والذي بلغ رصيد فوائضه 22,855 م.د وحساب جبر الأضرار الناجمة عن الأحداث التي شهدتها البلاد منذ 17 ديسمبر 2010 والراجع بالنظر لمهمة المالية والذي بلغ رصيد فوائضه 12,275 م.د وحساب تمويل جبر ضحايا الاستبداد الراجع بالنظر لمهمة الشؤون الاجتماعية والذي بلغ رصيد فوائضه 8,034 م.د.

وأفادت مصالح وزارة المالية بأن وضعية هذه الحسابات تختلف بحسب طبيعة كل حساب والأهداف التي أحدث من أجلها ومقتضيات النصوص المنظمة له. وأنّ عدم تسجيل نفقات خلال فترة معينة لا يعني بالضرورة انتفاء الحاجة إلى الإبقاء على الحساب أو انتهاء الغاية من إحداثه، خاصة بالنسبة لبعض الحسابات التي تمثل آليات مالية أو حسابات مرتبطة ببرامج أو تدخلات ظرفية أو استثنائية قد لا تستوجب صرف اعتمادات بصورة دورية أو سنوية.

كما أن عدداً من الحسابات الخاصة مازال مرتبطاً بنصوص تشريعية أو ترتيبية سارية المفعول ولم يصدر بشأنها إلى حد الآن أي إجراء قانوني يقضي بإلغائها أو تعديل مجال تدخلها، الأمر الذي يقتضي استكمال دراسة وضعيتها القانونية والمالية قبل اتخاذ أي قرار نهائي بخصوص مواصلة العمل بها أو اقتراح حذفها.

وبخصوص الحسابات التي تعرف فوائض مالية هامة، على غرار الصندوق العام للتعويض وصندوق النهوض بالصادرات وبعض الحسابات الأخرى، فإن هذه الأرصدة تعكس بالأساس الموارد المخصصة لهذه الحسابات طبقاً للتشريع الجاري به العمل، ولا يمكن اعتبارها فوائض قابلة للتصرف خارج الأهداف التي أحدثت من أجلها إلا في إطار مراجعة الإطار القانوني المنظم لها.

وأضافت وزارة المالية بأنه يتم العمل والتنسيق حاليا مع مختلف الهياكل المعنية على تطهير الحسابات التي انتفت الحاجة إليها وذلك تفاديا للإشكاليات التي يمكن أن تنجر عن عملية حذفها.

10. تعويض صندوق التعاون بين الجماعات المحلية بصندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية

لاحظت المحكمة، في تقرير غلق الميزانية لسنة 2023، أنّه خلافا لأحكام الفصل 13 من القانون عدد 46 لسنة 2020 والمؤرخ في 23 ديسمبر 2020 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2021، لم يتمّ حذف الحساب الخاص في الخزينة والمسمى " صندوق التعاون بين الجماعات المحلية" وتحويل بقايا موارده لفائدة صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية. وطلبت تسوية هذه الوضعية المحاسبية.

إلا أنه تبيّن عدم تسوية هذه الوضعية المحاسبية بصفة نهائية حيث تولّت مصالح الخزينة العامة إلغاء " صندوق التعاون بين الجماعات المحلية" وتنزيل رصيد الحساب المذكور البالغ 552.588,752 م.د بصفة وقتية ضمن بند "صندوق لا مركزي للتضامن" المدرج بمجموعة 14 مقابيض للتسوية أو للتحويل من حساب التصرف لأمين المال العام.

وتوصي المحكمة بضرورة فتح الحساب الخاص في الخزينة الجديد بحسابات أمين المال العام وتحويل الموارد لفائدته.

الجزء الثاني: تحليل موارد وتكاليف الدولة

العنوان الأول: موارد الدّولة

تشمل موارد الدّولة كلا من موارد الميزانيّة وموارد الخزينة التي توظّف في تمويل الميزانيّة، وبلغت جملة المداخيل المحصّلة لموارد الدولة خلال سنة 2024 ما قدره 482.226,333 م.د. وتوزعت هذه الموارد بين موارد ميزانية الدولة بما قيمته 56.392,679 م.د وموارد الخزينة بمبلغ 425.833,654 م.د.

ويبرز الجدول الموالي تفصيل موارد الدّولة المحصّلة في سنة 2024 مقارنة بسنة 2023:

بحساب الدينار

البنود	الموارد المحصّلة		التغيّرات 2023/2024	
	2023	2024	القيمة	النسبة %
المداخيل الجبائيّة	45 218 665 083,355	50 440 640 577,616	5 221 975 494,261	11,55
المداخيل غير الجبائيّة	5 101 204 987,000	5 326 297 834,260	225 092 847,260	4,41
الهبات	700 857 091,000	625 740 193,341	- 75 116 897,659	10,72-
جملة موارد ميزانية الدّولة	**51 020 727 161,355**	**56 392 678 605,217**	**5 371 951 443,862**	**10,53**
جملة موارد الخزينة	**398 633 458 891,000**	**425 833 654 458,111**	**27 200 195 567,111**	**6,82**
موارد الاقتراض الخارجي	4 275 789 699,000	1 836 910 234,717	- 2 438 879 464, 283	57,04-
موارد الاقتراض الداخلي	13 248 029 230,000	23 203 426 190,000	9 955 396 960,000	75,15
موارد الخزينة الأخرى	381 109 639 962,000	400 793 318 033,394	19 683 678 071,394	5,16
جملة موارد الدولة	**449 654 186 052,355**	**482 226 333 063,328**	**32 572 147 010,973**	**7,24**

وتشمل التّحاليل التالية موارد ميزانيّة الدّولة وموارد الخزينة لسنة 2024.

المحور الأوّل: موارد ميزانية الدّولة

ضبط قانون المالية[15] لسنة 2024 موارد ميزانية الدولة في حدود 49.160 م.د أي بزيادة قدرها 2.736 م.د وبنسبة 5,89 % مقارنة بالتقديرات الأولية لسنة 2023 وبمبلغ 3.800 م.د وبنسبة 8,38 % مقارنة بتقديرات القانون التعديلي للتصرف السابق. وتم تقدير هذه الموارد اعتمادا على جملة من الفرضيات[16] منها أساسا نسبة النمو الاقتصادي بما قدره 2,1 % واعتماد معدل سعر برميل النفط الخام في حدود 81 دولار للبرميل واعتماد معدل الأشهر الأخيرة من سنة 2023 لسعر صرف الدّولار لكامل سنة 2024.

وعرفت هذه التقديرات تعديلات، بموجب قرارات صادرة عن وزيرة المالية، خصّت الترفيع في مداخيل كل من الحسابات الخاصّة في الخزينة بمبلغ 284,897 م.د وحسابات أموال المشاركة بمبلغ 205,287 م.د، لتبلغ التقديرات النهائية لمداخيل ميزانيّة الدّولة للسنة ما قيمته 49.650,184 م.د.

أما بخصوص الإنجازات، فقد ارتفعت الموارد المحصّلة للميزانيّة في سنة 2024 إلى ما قيمته 56.392,679 م.د أي بنسبة إنجاز 114,71 % مقارنة بتقديرات قانون المالية، وتجاوزت بذلك التّقديرات النهائيّة بعد الترفيع بما قدره 6.742,495 م.د وما نسبته 13,58%.

ونتجت الزيادة الحاصلة في تعبئة موارد الميزانية مقارنة بالتقديرات النهائية عن الزيادة المسجلة في مستوى الموارد الجبائية بمبلغ 6.390,641 م.د فضلا عن تجاوز الإنجازات التقديرات في شأنها بخصوص كل من الموارد غير الجبائية (+566,298 م.د) والهبات (+275,74 م.د).

وعلى غرار السنوات السابقة، ارتفعت الفوارق المسجلة بين تقديرات الموارد بقانون المالية لسنة 2024 والإنجازات إلى ما يفوق 13 % وهو ما يمثل نقصا في دقّة ضبطها ومخالفة لمبدأ المصداقيّة المنصوص عليه بالفصل 8 من القانون الأساسي للميزانيّة والذي يقتضي عدم التقليل أو التضخيم في تقديرات الموارد والنفقات المضمّنة بقانون الماليّة.

كما تواصل في سنة 2024 عدم تبويب الترفيعات بعنوان موارد الحسابات الخاصة بين موارد جبائية وموارد غير جبائية وذلك بهدف تصنيفها وتحليلها وإضفاء مزيد من الشفافية على المعطيات المالية المقدمة.

ويبرز الجدول التّالي موارد ميزانية الدّولة لسنة 2024 مقارنة بتقديرات قانون المالية والتقديرات النهائيّة:

بحساب المليون دينار

البنود	تصرّف 2024			فارق الإنجازات مقارنة	
	تقديرات قانون الماليّة	التّقديرات النهائيّة	الإنجازات	بتقديرات قانون المالية	بالتقديرات النهائية
المداخيل الجبائية	44 050,000	44 050,000	50 440,641	6 390,641	6 390,641

[15] القانون عدد 13 لسنة 2023 المؤرخ في 11 ديسمبر 2023.

[16] التقرير حول ميزانيّة الدولة لسنة 2024.

المداخيل غير الجبائية	4 760,000	4 760,000	5 326,298	566,298	566,298
الهبات	350,000	350,000	625,740	275,740	275,740
الترفيعات في تقديرات مداخيل الحسابات الخاصّة في الخزينة	-	284,897		-	284,897-
الترفيعات في تقديرات مداخيل حسابات أموال المشاركة	-	205,287		-	205,287-
جملة موارد ميزانية الدّولة	**49 160,000**	**49 650,184**	**56 392,679**	**7 232,679**	**6 742,495**

ومقارنة بإنجازات تصرف 2023، شهدت موارد ميزانية الدولة المحصلة خلال سنة 2024 ارتفاعا بمبلغ 5.371,951 م.د وبنسبة 10,53 % مقابل 4.151,675 م.د ونسبة 8,86 % في سنة 2023. ويبرز الجدول الموالي تطور موارد ميزانية الدّولة المحصّلة في سنة 2024 مقارنة بسنة 2023:

بحساب الدينار

البنود	الموارد المحصّلة		التغيّرات 2024/2023	
	2023	2024	القيمة	النسبة %
المداخيل الجبائيّة	45 218 665 083	50 440 640 578	5 221 975 495	11,55
(نسبة الضغط الجبائي)	25,40%	25,10%[17]	-	-
المداخيل غير الجبائيّة	5 101 204 987	5 326 297 834	225 092 847	4,41
الهبات	700 857 091	625 740 193	- 75 116 898	10,72-
جملة موارد ميزانية الدّولة	**51 020 727 161**	**56 392 678 605**	**5 371 951 444**	**10,53**

وتعود هذه الزيادة في تعبئة الموارد إلى تطور كل من المداخيل الجبائية بمبلغ 5.221,975 م.د أي بنسبة 11,55 % والمداخيل غير الجبائيّة بمبلغ 225,093 م.د وبنسبة 4,41 % حدّ منها تقلّص مداخيل الهبات بمبلغ 75,117 م.د وبنسبة 10,72 %.

ويعزى نمو المداخيل الجبائية أساسا إلى صرف القسط الثاني من برنامج الزيادة في الأجور بالوظيفة العمومية والقطاع العام بدايةً من شهر جانفي 2024 والعفو الجبائي المدرج بالفصل 58 من قانون المالية لسنة 2024 لمطالبي الأداء وجملة الإجراءات الجبائية المدرجة بأحكام قانون المالية المذكور. أما فيما يتعلق بالمداخيل غير الجبائية فيعود تطورها خاصة إلى نمو حصص مرابيح البنك المركزي التونسي بمبلغ 650,036 م.د حدّ منه تراجع العائدات المتأتية من معاليم عبور أنابيب الغاز بمبلغ 510,812 م.د نتيجة انخفاض الكميات المحصلة بنسبة 9 % في سنة 2024[18].

وبلغت نسبة الضغط الجبائي في سنة 2024 مستوى 25,10 % من إجمالي الناتج المحلي مقابل 25,40 % في سنة 2023، علما بأن الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لسنة 2024 ارتفع إلى 166.228 م.د مقابل 152.671 م.د في سنة 2023[19].

[17] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2024.

[18] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2024.

[19] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2024.

ووفقا للحصص، تواصل في سنة 2024 استئثار الموارد الجبائية بالنصيب الأكبر من جملة موارد ميزانية الدولة المحصّلة بما نسبته 89,45 % وبلغت حصة الموارد غير الجبائية نسبة 9,44 % ولم تتجاوز الموارد المعبأة بعنوان الهبات نسبة 1,11 %.

ويبرز الرّسم البياني التّالي تطوّر حجم موارد الميزانية وفقا لطبيعتها وذلك خلال الفترة 2020-2024[20]:

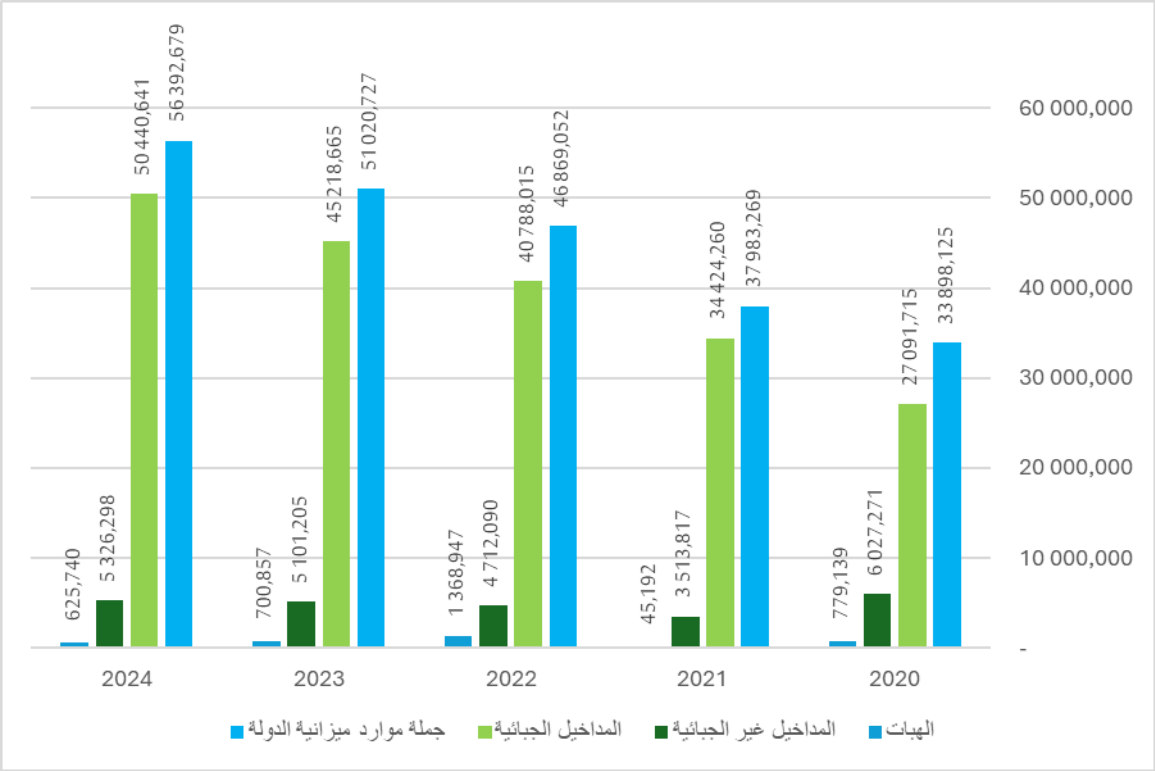

وتشمل التّحاليل التّالية المداخيل الجبائيّة والمداخيل غير الجبائيّة والمداخيل المتأتّية من الهبات.

أوّلا: المداخيل الجبائيّة

حدّدت تقديرات قانون المالية جملة المداخيل الجبائيّة لسنة 2024 بما قيمته 44.050 م.د أي بزيادة في حدود 3.514 م.د مقارنة بتقديرات قانون المالية الأصلي للتصرف السابق ونموا بما قدره 4.562 م.د مقارنة بالتقديرات النهائية لسنة 2023.

وتم تحصيل موارد بهذا العنوان خلال سنة 2024 بقيمة 50.440,641 م.د مقابل 45.218,665 م.د في التّصرف السابق أي بتطور بمبلغ 5.221,976 م.د وبنسبة 11,55% وبزيادة بمبلغ 6.390,641 م.د وبنسبة 14,51% عن التّقديرات النّهائيّة للسنة.

وتأتت الموارد الجبائية في سنة 2024 أساسا من المداخيل بعنوان الأداءات على الدّخل والأرباح والمكاسب الرأسماليّة والأداءات على السلع والخدمات بنسبة 66,34 % والمعاليم والأداءات الأخرى بنسبة 28,57%.

[20] بحساب المليون دينار.

ويبرز الرسم البياني التالي هيكلة المداخيل الجبائية في سنة 2024:

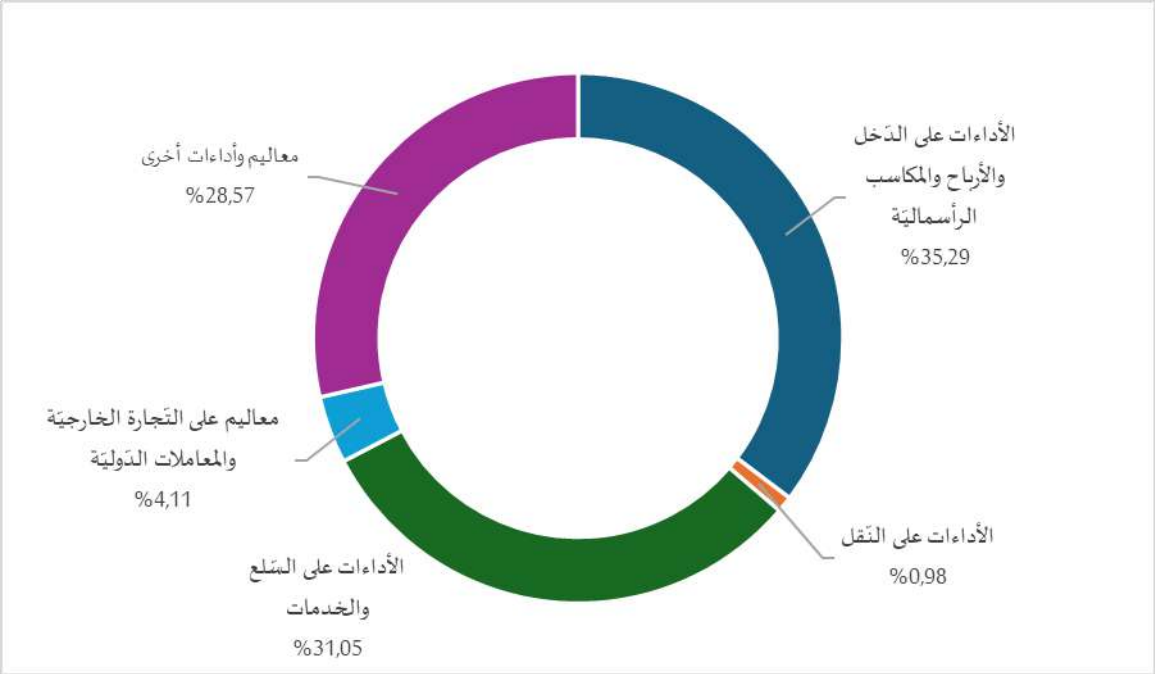

ويبين الجدول التالي تطور جملة المداخيل الجبائية في سنة 2024 مقارنة بتقديرات السّنة وبمقابيض سنة 2023:

بحساب الدينار

البنود	التقديرات النهائيّة لسنة 2024	الإنجازات		الفارق بين الإنجازات والتقديرات النهائية	فارق الإنجازات 2024/2023	
		2023	2024		القيمة	النسبة %
الأداءات على الدّخل والأرباح والمكاسب الرأسماليّة	18 157 000 000	16 030 750 722	17 801 888 396	- 355 111 604	1 771 137 674	11,05
الأداءات على النّقل	527 000 000	424 901 412	494 639 802	- 32 360 198	69 738 390	16,41
الأداءات على السّلع والخدمات	16 616 000 000	14 662 075 090	15 662 104 018	- 953 895 982	1 000 028 928	6,82
معاليم على التّجارة الخارجيّة والمعاملات الدّوليّة	1 900 000 000	1 849 002 281	2 071 325 860	171 325 860	222 323 579	12,02
معاليم وأداءات أخرى	6 850 000 000	12 251 935 578	14 410 682 502	7 560 682 502	2 158 746 924	17,62
جملة المداخيل الجبائيّة	**44 050 000 000**	**45 218 665 083**	**50 440 640 578**	**6 390 640 578**	**5 221 975 495**	**11,55**

ويعزى التطور المسجل بعنوان الموارد الجبائية في سنة 2024 أساسا إلى تحسن مردود كل من الموارد المحصّلة بعنوان معاليم وأداءات أخرى بمبلغ 2.158,747 م.د وبنسبة 17,62 % والموارد المحصلة بعنوان الأداءات على الدّخل والأرباح والمكاسب الرأسماليّة بمبلغ 1.771,138 م.د وبنسبة 11,05 % والمداخيل المتأتية من الأداءات على السلع والخدمات بمبلغ 1.000,029 م.د وبنسبة 6,82 % مقارنة بالتصرف السابق.

وفي ما يلي التّحاليل بخصوص تطور الموارد بعنوان مختلف أصناف المداخيل الجبائية.

أ. الأداءات على الدّخل والأرباح والمكاسب الرأسماليّة

ارتفعت التقديرات النهائية بعنوان الأداءات على الدّخل والأرباح والمكاسب الرأسماليّة لسنة 2024 إلى ما قدره 18.157 م.د وتم تحصيلها بنسبة 98,04 % وذلك بمداخيل محققة قدرها 17.881,888 م.د.

ويبرز الجدول الموالي تطور الموارد المحصلة بهذا العنوان لفائدة ميزانية الدولة بين سنتي 2023 و2024:

بحساب الدينار

البنود	الإنجازات		التغيّرات 2024/2024	
	2023	2024	القيمة	النسبة %
الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين	11 373 603 961	12 376 178 974	1 002 575 013	8,81
الضريبة على الشّركات	4 657 146 761	5 425 709 422	768 562 661	16,50
جملة الأداءات على الدّخل والأرباح والمكاسب الرأسماليّة	**16 030 750 722**	**17 801 888 396**	**1 771 137 674**	**11,05**

تم تسجيل مداخيل الأداءات على الدّخل والأرباح والمكاسب الرأسماليّة في سنة 2024 لنمو وذلك بقيمة 1.771,138 م.د وبنسبة 11,05 % مقارنة بالسنة السابقة مقابل زيادة قدرها 1.638,804 م.د ونسبتها 11,39 % في سنة 2023.

وتأتى هذا النمو من الزيادة المسجلة في الموارد بعنوان كل من الضّريبة على دخل الأشخاص الطّبيعيين بمبلغ 1.002,575 م. د والضريبـة على الشـركات بمبلغ 768,563 م. د.

أ.1. الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين

حدّدت التقديرات النهائية بعنوان الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين في سنة 2024 بمبلغ 12.383 م.د. وتم تحصيل المداخيل بعنوانها ما قدره 12.376,179 م.د مسجلة بذلك نموا بمبلغ 1.002,575 م.د وبنسبة 8,81 % في سنة 2024 مقارنة بالتصرف السابق.

وتواصل في سنة 2024 استئثار المداخيل المتأتّية من المرتّبات والأجور والجرايات العمريّة بالحصّة الأوفر من موارد الضّريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين وذلك بمبلغ 8.506,930 م.د بنسبة 68,74 %.

ويبرز الجدول الموالي تطوّر هيكلة الموارد المتأتية من الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين بين سنتي 2023 و2024:

بحساب الدينار

البنود	الإنجازات		التغيّرات 2024/2023	
	2023	2024	القيمة	النسبة %
المرتبات والأجور والجرايات والإيرادات العمريّة	7 905 480 205	8 506 930 041	601 449 836	7,61
مكافأة، عمولة، وساطة، أجور ظرفية وأكرية...	709 207 432	775 317 984	66 110 552	9,32

فوائد الإيداعات بالحسابات الخاصة بالادخار لدى البنوك	556 414 870	623 669 439	67 254 569	12,09
مداخيل الأوراق الماليّة ورؤوس الأموال المنقولة	1 092 209 259	1 200 748 155	108 538 896	9,94
أتاوات لغير المقيمين	94 274 175	95 131 883	857 708	0,91
تسبقات على مواد الاستهلاك الموردة	3 208 603	4 593	- 3 204 010	99,86-
تسبقات على الصفقات العموميّة: خصم على المصاريف التي تساوي أو تفوق 1000 دت	162 504 867	180 627 572	18 122 705	11,15
الأرباح الصّناعيّة والتّجاريّة	285 944 553	335 887 125	49 942 572	17,47
أرباح المهن غير التّجاريّة	215 580 895	256 628 772	41 047 877	19,04
الضريبة التقديرية	109 978 163	111 460 261	1 482 098	1,35
أرباح الاستغلال الفلاحي والصيد البحري	52 108 767	64 199 266	12 090 499	23,20
المداخيل العقاريّة	174 774 530	217 207 062	42 432 532	24,28
ضرائب أخرى على دخل الاشخاص الطبيعيّين	11 917 642	8 366 821	- 3 550 821	29,79-
جملة الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين	**11 373 603 961**	**12 376 178 974**	**1 002 575 013**	**8,81**

وتأتت الزيادة في المداخيل بهذا العنوان، وعلى غرار التصرف السابق، أساسا من تطور مداخيل المرتبات والأجور والجرايات والإيرادات العمريّة بمبلغ 601,450 م.د ومداخيل الأوراق الماليّة ورؤوس الأموال المنقولة بمبلغ 108,539 م.د وموارد فوائد الإيداعات بالحسابات الخاصة بالادّخار لدى البنوك بمبلغ 67,255 م.د ومداخيل مكافأة وعمولة ووساطة وأجور ظرفية وأكرية بمبلغ 66,111 م.د.

وساهم صرف القسط الثاني من برنامج الزيادة في الأجور لفائدة أعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية المنصوص عليه بالأمر الحكومي عدد 797 لسنة 2022 المؤرخ في 08 نوفمبر 2022 والزيادة في الأجور لأجراء القطاعات التي تحكمها اتفاقيات مشتركة[21] في نمو الموارد المتأتية من الضريبة على دخل الأشخاص الطبيعيين بعنوان المرتبات والأجور والجرايات والإيرادات العمريّة في سنة 2024.

ويعزى ارتفاع مداخيل الأوراق الماليّة ورؤوس الأموال المنقولة خاصة إلى تطور المداخيل بعنوان الأرباح الموزعة بقيمة 92,525 م.د ونمو المداخيل بعنوان القيمة الزائدة العقارية بمبلغ 16,285 م.د. كما يرجع نمو المداخيل بعنوان فوائد الإيداعات بالحسابات الخاصة بالادّخار لدى البنوك أساسا إلى الزيادة المسجلة في إيداعات الادخار في سنة 2024 بما نسبته 11,50 % مقابل 11,10 % في التصرف السابق [22].

وتواصل في سنة 2024 نمو المداخيل العقارية بقيمة 42,433 م.د وبنسبة 24,28 % ويعود ذلك إلى تطبيق الإجراءات الجبائية المضمّنة بقانون المالية لسنة 2023، وأهمّها إقرار الضريبة على الثروة العقارية بنسبة 0,5 % وإخضاع القيمة الزائدة المتأتية من التفويت في الأراضي الفلاحية للضريبة على الدخل وترشيد الإعفاء بعنوان القيمة الزائدة المتأتية من أول عملية تفويت في محل واحد معد للسكنى.

[21] الزيادة في القطاع الخاص بعنوان سنة 2024 منذ بداية شهر جانفي 2024.

[22] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2024 .

أ.2. الضريبة على الشّركات

ضبطت التقديرات النهائية لسنة 2024 بعنوان الضّريبة على الشّركات بما قيمته 5.774 م.د مقابل 5.075 م.د في التصرف السابق، وشملت التقديرات ما نسبته 70,12 % الموارد المستخلصة من الضرائب على أرباح الشركات غير البترولية وما نسبته 29,88 % مداخيل الضرائب على الشركات البترولية. وتمّ تحصيل هذه الموارد الجملية إلى غاية 5.425,709 م.د مسجلة ارتفاعا بمبلغ 768,563 م.د وبنسبة 16,50 % مقابل 234,088 م.د ونسـبة 5,29 % في سنة 2023.

ويبرز الجدول الموالي تطوّر هيكلة الموارد المتأتية من الضريبة على الشركات في سنة 2024 مقارنة بسنة 2023:

بحساب الدينار

البنود	الإنجازات		التغيّرات 2024/2023	
	2023	2024	القيمة	النسبة %
الضرائب على أرباح الشركات البترولية	969 258 780	1 269 567 251	300 308 471	30,98
الضرائب على أرباح الشركات غير البترولية	2 370 272 607	2 552 151 193	181 878 586	7,67
تسبقات على الصفقات العموميّة: خصم على المصاريف التي تساوي أو تفوق 1000 دت	49 645 704	50 025 531	379 827	0,77
تسبقات على مواد الاستهلاك الموردة	371 140 226	427 107 256	55 967 030	15,08
مكافأة، عمولة، وساطة أجور ظرفيّة وأكرية	5 690 205	7 763 843	2 073 638	36,44
مداخيل الأوراق الماليّة ورؤوس الاموال المنقولة	73 129 161	86 888 530	13 759 369	18,82
الأتاوة المدفوعة لغير المقيمين	14 523 721	18 366 826	3 843 105	26,46
المداخيل العقاريّة	828 898	794 077	- 34 821	4,20-
أداءات أخرى على الشركات بعنوان المساهمة الظرفية الاستثنائية	4 856 329	128 649 960	123 793 631	-
ضرائب أخرى وتسويات الحالة الجبائية	797 801 130	884 394 955	86 593 825	10,85
جملة الضريبة على الشّركات	**4 657 146 761**	**5 425 709 422**	**768 562 661**	**16,50**

وتأتى هذا النمو في المداخيل بعنوان الضريبة على الشركات أساسا من تطور مداخيل مختلف البنود، ففي ما يتعلق بالضريبة على الشركات البترولية، فبالرغم من تراجع الإنتاج الوطني للمحروقات وتواصل انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية من معدل101,2 دولارا للبرميل في سنة 2022 إلى ما قدره 82,60 دولارا في سنة 2023 و80,70 دولارا في سنة 2024، فقد بلغت الموارد المحصلة بخصوصها ما قيمته 1.269,567. م.د أي بزيادة بمبلغ 300,308 م.د وبنسبة 30,98 % مقارنة بالتصرف السابق.

أمّا في خصوص الموارد المتأتية من الضريبة على أرباح الشركات غير البترولية، فقد بلغت ما قيمته 2.552,151 م.د مسجلة ارتفاعا بمبلغ 181,879 م.د وبنسبة 7,67 % مقارنة بالتصرف السابق. ويعود التطور المسجل في تعبئة هذه الموارد أساسا إلى نمو المداخيل المسجلة بعنوان بندي الأقساط الاحتياطية والتسوية بعنوان الضريبة على الشركات غير البترولية بمبلغ 183,400 م.د.

وتجدر الإشارة إلى إقرار عفو جبائي عبر الفصل 58 من قانون المالية لسنة 2024 تمثل في تسوية الديون الجبائية المثقلة والعقوبات المالية والإغفالات المتعلقة بالتصريح بالأداء والتصاريح الجبائية المنقوصة.

كما شهدت الموارد بعنوان أداءات أخرى على الشركات بعنوان المساهمة الظرفية الاستثنائية ارتفاعا بمبلغ 123,794 م.د مقارنة بالتصرف السابق وخصّ أساسا مداخيل المساهمة الظرفية الاستثنائية الموظفة على المؤسسات المالية بقيمة 120,776 م.د ويفسر ذلك بمردود الفصل 64 من قانون المالية لسنة 2024 والذي تم بمقتضاه إحداث معلوم ظرفي لفائدة ميزانية الدولة مستوجب على البنوك والمؤسسات المالية وعلى مؤسسات التأمين وإعادة التأمين وذلك خلال سنتي 2024 و2025. ويُحتسب المعلوم المذكور بنسبة 4 % من الأرباح المعتمدة لاحتساب الضريبة على الشركات مع حد أدنى قدره 10.000 دينار سنويا.

أما بخصوص الضرائب الأخرى وتسويات الحالة الجبائية فتعلقت الزيادة المسجلة بمبلغ 86,594 م.د أساسا ببند خصم من المورد قيمة أكثر من 1000 دينار (75,062 م.د) وبند تسبقة على بيع الخمور والجعة والمشروبات الكحولية (11,799 م.د). وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أنه تم بمقتضى الفصل 62 من قانون المالية لسنة 2023 [23]توظيف تسبقة بنسبة 5% على بيوعات مصنعي ومعبئي الخمور والجعة والمشروبات الكحولية من هذه المنتجات.

وعرفت المداخيل المحصلة في سنة 2024 بعنوان تسبقات على مواد الاستهلاك الموردة نموّا بمبلغ 55,967 م.د راجعا خاصة إلى الترفيع في نسبة التسبقة على الواردات ابتداءً من غرة جانفي 2024 لتمر من نسبة 10 % إلى 15 % وذلك تطبيقا للفصل 58 من قانون المالية لسنة 2023، ويخص هذا الإجراء المؤسسات التي لم تقم بإيداع التصاريح الجبائية المستوجبة أو بالتصريح بكل الأداءات والمعاليم التي حلّ أجلها أو صرحت بجزء منها ما لم تسقط بمرور الزمن في تاريخ دفع التسبقة والمؤسسات التي تخلدت بذمتها ديون جبائية مستوجبة بصفة نهائية ولم تبرم في شأنها روزنامة استخلاص مع قابض المالية في تاريخ دفع التسبقة والمؤسسات ذات الوضعية الجبائية المسواة غير أنّها تصرح بصفة منقوصة. وتم تطبيقا لهذه الأحكام إصدار قرار من وزيرة المالية ومؤرخ في 28 نوفمبر 2023 يتعلق بضبط طرق ومعايير الترفيع في نسبة التسبقة على واردات مواد الاستهلاك.

ب. الأداءات على النقل

بلغ حجم تقديرات الأداءات على النقل ضمن قانون المالية لسنة 2024 ما قدره 527 م.د وارتفعت المقابيض المحصلة بعنوانها إلى ما قيمته 494,640 م.د أي بنسبة إنجاز قدرها 93,86 %.

ويبين الجدول التّالي تطور الموارد المحصلة بعنوان الأداءات على النقل خلال سنتي 2023 و2024:

بحساب الدينار

البنود	الإنجازات		التغيّرات 2024/2023	
	2023	2024	القيمة	النسبة %
معاليم على نقل العقارات المنقولة	368 118 938	430 570 771	62 451 833	16,97
معاليم على نقل الممتلكات	6 760 920	8 207 820	1 446 900	21,40

[23] المرسوم عدد 79 لسنة 2022 المؤرخ في 22 ديسمبر 2022 المتعلق بقانون المالية لسنة 2023.

حصص التسجيل العقاري	50 021 554	55 861 211	5 839 657	11,67
جملة الأداءات على النقل	**424 901 412**	**494 639 802**	**69 738 390**	**16,41**

مقارنة بالتصرف السابق، ارتفعت الموارد المحصلة بعنوان الأداءات على النقل في سنة 2024 بما قدره 69,738 م.د وما نسبته 16,41 %. وتأتت هذه الزيادة أساسا من نمو المعاليم على نقل العقارات المنقولة بمبلغ 62.452 م.د.

وتجدر الإشارة إلى مقتضيات الفصل 39 من قانون المالية لسنة 2024 حول تأجيل تطبيق نسبة 19 % للأداء على القيمة المضافة المستوجبة على بيوعات العقارات المبنية قصرا للسكن والمنجزة من قبل الباعثين العقاريين كما شهد مؤشر أسعار العقارات المبنية ارتفاعا بنسبة 3,5 % في الثلاثي الأول من سنة 2024 [24].

ت. الأداءات على السلع والخدمات

بلغت التقديرات بعنوان موارد الأداءات على السلع والخدمات لسنة 2024 ما قدره 16.616 م.د تم تحصيلها في حدود مبلغ 15.662,104 م.د أي بنسبة إنجاز 94,26 % ومقارنة بالتصرف السابق تطورت الموارد بعنوان هذه الأداءات بمبلغ 1.000,029 م.د وبنسبة 6,82 %.

ويوضح الجدول التالي تطوّر حجم الأداءات على السلع والخدمات بين سنتي 2023 و2024:

بحساب الدينار

البنود	الإنجازات		التغيّرات 2024/2023	
	2023	2024	القيمة	النسبة %
الأداء على القيمة المضافة	10 464 041 861	11 253 150 774	789 108 913	7,54
المعلوم عل الاستهلاك	3 809 402 768	3 983 838 802	174 436 034	4,58
معاليم على النقل ومنتوجات أخرى	388 630 461	425 114 442	36 483 981	9,39
جملة الأداءات على السّلع والخدمات	**14 662 075 090**	**15 662 104 018**	**1 000 028 928**	**6,82**

وتعود هذه الزيادة المسجلة بعنوان جملة الأداءات على السّلع والخدمات أساسا إلى تطور كل من الموارد المحصلة بعنوان الأداء على القيمة المضافة (+789,109 م.د) والمعلوم على الاستهلاك (+174,436 م.د).

ت.1. الأداء على القيمة المضافة

بلغت الموارد المحصّلة بعنوان الأداء على القيمة المضافة لسنة 2024 ما قدره 11.253,774 م.د أي بنسبة إنجاز قدرها 95,44 % مقارنة بالتقديرات، مسجلة بذلك نموا قدره 789,109 م.د ونسبته 7,54 % مقارنة بإنجازات التصرف السابق مقابل 287,268 م.د ونسبة 2,82 % في سنة 2023.

ويبرز الجدول التّالي تطور الموارد المحصلة بعنوان الأداء على القيمة المضافة في سنتي 2023 و2024:

بحساب الدينار

البنود	الإنجازات		التغيّرات 2024/2023	
	2023	2024	القيمة	النسبة %

[24] إحصائيات المعهد الوطني للإحصاء.

الأداء على القيمة المضافة: نظام ديواني	5 228 258 402	5 479 081 354	250 822 952	4,80
الأداء على القيمة المضافة: نظام داخلي	5 235 783 459	5 774 069 420	538 285 961	10,28
جملة الأداء على القيمة المضافة	**10 464 041 861**	**11 253 150 774**	**789 108 913**	**7,54**

ويفسر التطور المسجل للموارد المحصلة بعنوان الأداء على القيمة المضافة بتطور كل من مردود الاستخلاص بالنظام الداخلي بمبلغ 538,286 م.د، وذلك في علاقة بتطور الاستهلاك الوطني بنسبة 1,60 % في سنة 2024[25] وبمواصلة تطبيق أحكام الفصل 44 من قانون المالية لسنة 2023 والخاصة بالترفيع في نسبة الأداء على القيمة المضافة من 13 % إلى 19 % الموظفة على الخدمات المسداة من قبل أصحاب المهن غير التجارية، ونمو الأداء على القيمة المضافة عند التوريد بما قيمته 250,823 م.د منها مبلغ 174,884 م.د خصّ نمو نظام التوريد غير التبغ.

ت.2. المعلوم على الاستهلاك

حدّد قانون المالية لسنة 2024 التقديرات بعنوان المعلوم على الاستهلاك بما قدره 4.369 م.د وبلغت الموارد المحصلة ما قيمته 3.983,839 م.د أي بنسبة إنجاز في حدود 91,18 %، مسجّلة بذلك زيادة بمبلغ 174,436 م.د وبنسبة 4,58 % مقابل مبلغ 205,366 م.د ونسبة 5,70 % في سنة 2023.

ويبرز الجدول التّالي تطوّر الموارد بعنوان المعلوم على الاستهلاك خلال سنتي 2023 و2024:

بحساب الدينار

البنود	الإنجازات		التغيّرات 2024/2023	
	2023	2024	القيمة	النسبة %
المعلوم على الاستهلاك: نظام ديواني	1 974 879 752	2 062 002 172	87 122 420	4,41
المعلوم على الاستهلاك: نظام داخلي	1 834 523 016	1 921 836 630	87 313 614	4,76
جملة المعلوم على الاستهلاك	**3 809 402 768**	**3 983 838 802**	**174 436 034**	**4,58**

وتأتت الزيادة المسجلة في مداخيل المعلوم على الاستهلاك من نمو المداخيل بعنوان المعلوم على الاستهلاك عند الاقتناء محليا بمبلغ 87,314 م.د منه زيادة قدرها 66,172 م.د بعنوان محصول الزيادة الخصوصية على التبغ والوقيد. وذلك بعد الترفيع في أسعار منتوجات التبغ والوقيد بداية من 21 أوت 2023.

كما يعود تطور موارد المعلوم على الاستهلاك نظام التوريد بقيمة 87,122 م.د إلى نمو مداخيل كل من المعلوم على الاستهلاك على التبغ والوقيد عند التوريد بمبلغ 49,847 م.د ومعلوم الاستهلاك الموظف على مادة البنزين المورد بمبلغ 47,812 م.د ومعلوم الاستهلاك على الزيوت الموردة بمبلغ 21,435 م.د ومعلوم الاستهلاك على منتوجات مختلفة (السيارات) بمبلغ 12,450 م.د وذلك نظرا لارتفاع الواردات من السيارات السياحية بنسبة 13,20 % والواردات من

[25] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2024.

قطع غيار السيارات بنسبة 21,50% [26]، وحد من هذا النمو تراجع مداخيل معلوم الاستهلاك على الخمر و الجعة و مشروبات كحولية أخرى بما قيمته 56,772 م.د.

ت.3. معاليم على النقل ومنتوجات أخرى

ارتفعت التقديرات في سنة 2024 بعنوان معاليم على النقل ومنتوجات أخرى إلى ما قدره 456 م.د وتم تحصيلها في حدود 425,114 م.د أي بزيادة بمبلغ 36,484 م.د مقارنة بالتصرف السابق.

ويبرز الجدول التّالي تطوّر المداخيل بهذا العنوان خلال سنتي 2023 و2024:

بحساب الدينار

البنود	الإنجازات		التغيّرات 2024/2023	
	2023	2024	القيمة	النسبة %
المعلوم التعويضي على النقل	144 803 804	148 024 562	3 220 758	2,22
معاليم الجولان	223 638 062	237 385 303	13 747 241	6,15
معاليم أخرى	20 188 595	39 704 577	19 515 982	96,67
معاليم على النقل ومنتوجات أخرى	**388 630 461**	**425 114 442**	**36 483 981**	**9,39**

تم في سنة 2024 إحداث معلوم يوظف على مشتقات الحليب عند التوريد والإنتاج المحلي، وفقا للفصل 47 من قانون المالية لسنة 2024، يحتسب على أساس الكيلوغرام، وبلغت المداخيل المحصلة بعنوانه ما قيمته 15,512 م.د. وهوما يفسر نمو المداخيل بعنوان المعاليم الأخرى بمبلغ 19,516 م.د

كما تم بمقتضى الفقرة 4 من الفصل 58 من القانون المذكور إقرار تسوية معاليم الجولان المستوجبة بعنوان الفترة 2020-2024 وساهم هذا الإجراء في نمو المداخيل بعنوان معاليم الجولان بمبلغ 13,747م.د.

ث. الأداءات على التّجارة الخارجيّة والمعاملات الدّوليّة

ارتفعت التقديرات بعنوان الأداءات على التّجارة الخارجيّة والمعاملات الدّوليّة لسنة 2024 إلى ما قدره 1.900 م.د وبلغت الموارد المحصلة بعنوانها ما قيمته 2.071,326 م.د مسجلة بذلك نموا بمبلغ 222,324 م.د مقارنة بسنة 2023.

ويبرز الجدول التالي تطوّر الموارد بعنوان المعاليم الديوانيّة خلال سنتي 2023 و2024:

بحساب الدينار

البنود	الإنجازات		التغيّرات 2024/2023	
	2023	2024	القيمة	النسبة %
المعاليم الديوانيّة	1 519 733 810	1 715 056 695	195 322 885	12,85
الأتاوة على الخدمات الديوانيّة عند التوريد	290 651 250	328 646 772	37 995 522	13,07

[26] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2024 (ص 90).

الأتاوة على الخدمات الديوانيّة عند التصدير	38 617 221	27 622 393	- 10 994 828	28,47-
الجملة	**1 849 002 281**	**2 071 325 860**	**222 323 579**	**12,02**

ويعود النمو المسجل في موارد هذا العنوان إلى تطور مردود المعاليم الديوانية بما قدره 195,323 م.د والأتاوة على الخدمات الديوانيّة عند التوريد بمبلغ 37,996 م.د حدّ منه تدني الموارد المحصلة بعنوان الأتاوة على الخدمات الديوانيّة عند التصدير بمبلغ 10,995 م.د.

وساهم كل من تطور الواردات بما نسبته 2,30 % [27] في سنة 2024 وتطبيق الفصلين 44 و55 من قانون المالية للسنة بخصوص إخضاع قائمة من المنتجات الموردة ذات المنشأ التركي لإجراءات تعريفية استثنائية ومراجعة وتنقيح تعريفة المعاليم الديوانية الموظفة على بعض أنواع الفواكه الجافة في الترفيع في الموارد المحصلة بعنوان المعاليم الديوانية، كما يفسر تطور موارد الأتاوة على الخدمات الديوانيّة عند التوريد بتطبيق أحكام كل من الفصل 66 والمتعلق بتحيين المبلغ الأدنى للأتاوة المذكورة من 10 دينار إلى 20 دينارا.

ج. أداءات ومعاليم أخرى

بلغت التقديرات بعنوان الأداءات والمعاليم الأخرى ما قيمته 6.850 م.د وارتفعت الموارد المحصلة في خصوصها إلى ما قدره 14.410,683 م.د مسجلة بذلك نموا بمبلغ 2.158,747 م.د وبنسبة 17,62 % مقارنة بإنجازات سنة 2023.

ويبرز الجدول الموالي تطوّر الموارد المستخلصة بعنوان الأداءات والمعاليم الأخرى خلال سنتي 2023 و2024:

بحساب الدينار

البنود	الإنجازات		التغيّرات 2024/2023	
	2023	2024	القيمة	النسبة %
معاليم الطابع الجبائي	607 446 434	720 575 608	113 129 174	18,62
معاليم على العقود والمبادلات	354 032 571	399 966 640	45 934 069	12,97
معاليم مقابل موجبات إداريّة أخرى	2 652 621	3 317 325	664 704	25,06
المعلوم الوحيد على التّأمينات	265 669 659	293 054 441	27 384 782	10,31
خطايا وعقوبات صادرة في المادّة الجبائيّة	521 136 516	518 965 099	- 2 171 417	0,42-
أداءات أخرى	73 362 335	170 287 979	96 925 644	132,12
مداخيل جبائيّة موظّفة بالحسابات الخاصّة في الخزينة	10 427 635 442	12 304 515 410	1 876 879 968	18,00
جملة أداءات ومعاليم أخرى	**12 251 935 578**	**14 410 682 502**	**2 158 746 924**	**17,62**

ويعزى هذا النمو في مداخيل جملة الصنف الخامس من موارد ميزانية الدولة أساسا إلى الارتفاع في المداخيل الجبائية الموظفة بالحسابات الخاصة في الخزينة بمبلغ 1.876,880 م.د، ومثلت هذه الموارد ما نسبته 85,38 % من جملة موارد الصنف الخامس من مداخيل ميزانية الدولة. كما تعلّقت أيضا هذه الزيادة المسجلة بنمو الموارد المتأتية

[27] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2024. (ص58).

من معاليم الطابع الجبائي بمبلغ 113,129 م.د وأداءات أخرى بمبلغ 96,926 م.د ومعاليم على العقود والمبادلات بمبلغ 45,934 م.د.

وبخصوص تطور مداخيل أداءات أخرى فيرجع أساسا إلى نمو خطايا عدم التبليغ في المادة الجبائية بمبلغ 60,840 م.د. كما عرف المعلوم على الإقامة بالنزل السياحية نموا بما قيمته 20,815 م.د ويعود ذلك إلى تفعيل أحكام الفصل 46 من قانون المالية لسنة 2024 والمتعلق بمراجعة المعلوم المذكور بالنسبة إلى السياح الأجانب، بالإضافة إلى تحسّن العائدات السياحة بنسبة 9,8 % بفضل ارتفاع عدد الوافدين من غير المقيمين بنسبة 9,50 % ليرتفع من 9,4 مليون زائر سنة 2023 إلى 10,3 مليون سنة 2024[28].

وتم بمقتضى الفصل 13 من قانون المالية لسنة 2024 إحداث حساب خاص في الخزينة مسمّى "حساب دعم تطوير المنظومة القضائية العدلية" وبلغت المداخيل بعنوانه 3,671 م.د. كما نص الفصل 14 من القانون المذكور على إحداث حساب خاص في الخزينة تحت مسمّى "حساب تمويل التنقلات الحضرية" وقُدّرت مداخيله بمبلغ 1 م.د على أن تُضبط تدخلاته بأمر، إلا أنه لم يتم إصدار هذا الأمر كما لم يتم توفير ما يفيد فتح هذا الحساب بدفاتر أمين المال العام للبلاد التونسية وتحصيل الموارد بخصوصه.

بالإضافة إلى ذلك، تضمن قانون المالية جملة من الأحكام الجبائية التي ساهمت في الترفيع من المداخيل بعنوان المعاليم فتمت مراجعة معاليم الموجبات الإدارية الخاصة بتسجيل العربات ورخص النقل وفقا للفصل 68 من قانون المالية لسنة 2024 والترفيع في نسب أتاوة الدعم وتوسيع مجال تطبيقها وفقا لمقتضيات الفصل 45، بالإضافة إلى الترفيع في المعلوم الموظف على المنتجات الطاقية المستهلكة وفقا للفصل 51 منه.

كما نص الفصل 41 من القانون المذكور على مراجعة المعلوم الموظف على تصدير منتجات المناجم والمقاطع المحدث بمقتضى الفصل 26 من قانون المالية لسنة 2023 وهو ما ترتب عنه تدنّي الموارد المحصّلة بعنوانه بما قيمته 492,888 ألف دينار.

وتضمّن كل من الفصل 58 من قانون المالية لسنة 2024 حول تسوية الديون الجبائية والفصل 61 تخفيف العبء على المطالبين بالأداء بعنوان خطايا التأخير في دفع الأداء وفوائد التأخير المستوجبة على الديون الجبائية ما نتج عنه تراجع الموارد بعنوان خطايا التأخير على المستحقات الجبائية بمبلغ 71,413 م.د.

ثانيا: المداخيل غير الجبائيّة

ضبط قانون المالية لسنة 2024 جملة المداخيل غير الجبائيّة في حدود 4.760 م.د وبلغت الموارد المحصلة بعنوانها ما قدره 5.326,298 م.دأي بزيادة قدرها 225,093 م.د مقارنة بإنجازات التصرف السابق. وتأتت هذه الزيادة أساسا من نمو مداخيل الملكية بمبلغ 461,759 م.د والتي مثلت ما نسبته 75,67 % من جملة المداخيل غير الجبائيّة حد منه تدني المداخيل غير الجبائية الأخرى بمبلغ 236,642 م.د.

[28] التقرير السنوي للبنك المركزي لسنة 2024.

كما يبرز الرّسم البياني التّالي تطوّر حجم المداخيل غير الجبائيّة[29] وحصّتها خلال الفترة 2020-2024:

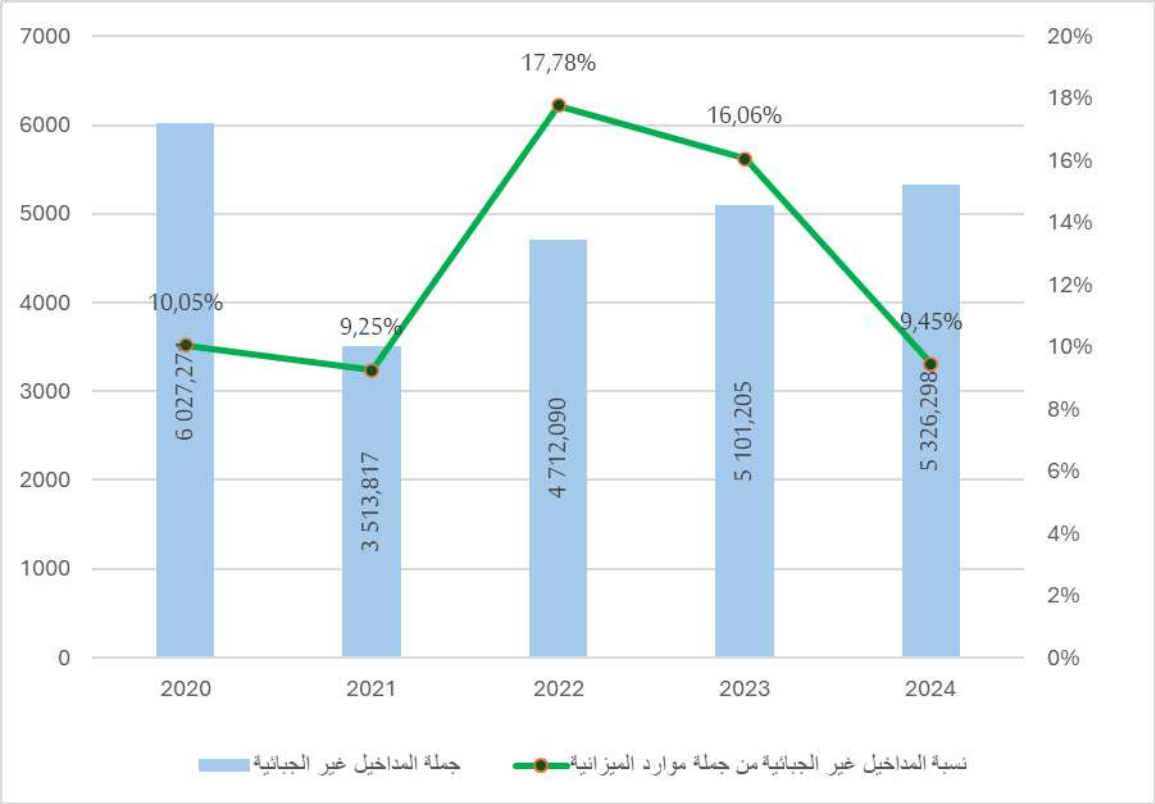

ويبرز الجدول الموالي الموارد المستخلصة بعنوان المداخيل غير الجبائية لسنة 2024 مقارنة بتقديرات السنة وبإنجازات سنة 2023:

بحساب الدينار

البنود	التقديرات النهائيّة لسنة 2024	الإنجازات		الفارق بين الإنجازات والتقديرات	الفارق بين إنجازات 2024/2023	
		2023	2024		القيمة	النسبة %
مداخيل الملكيّة	3 562 500 000	3 568 812 585	4 030 571 889	468 071 889	461 759 304	12,94
مبيعات سلع وخدمات	7 000 000	57 771 710	62 762 421	55 762 421	4 990 711	8,64
خطايا وعقوبات ومصادرات	669 000 000	155 958 622	150 943 652	- 518 056 348	- 5 014 970	3,22-
مداخيل غير جبائيّة أخرى	521 500 000	1 318 662 070	1 082 019 872	560 519 872	- 236 642 198	17,95-
جملة المداخيل غير الجبائيّة	**4 760 000 000**	**5 101 204 987**	**5 326 297 834**	**566 297 834**	**225 092 847**	**4,41**

[29] بحساب المليون دينار.

أ. مداخيل الملكية

بلغت التقديرات لسنة 2024 بعنوان مداخيل الملكية ما قدره 3.562,500 م.د، وارتفعت الموارد المحصلة بخصوصها إلى ما قيمته 4.030,572 م.د مسجلة بذلك نموا بقيمة 461,759 م.د وبنسبة 12,94 % مقارنة بسنة 2023.

ويعود هذا النمو أساسا إلى تطور المداخيل المتأتية من كل من فوائض ومرابيح المنشآت العمومية بمبلغ 1.027,378 م.د وحصص المرابيح بمبلغ 105,570 م.د حدّ منه تراجع الموارد بعنوان أتوات وأكرية ومحاصيل أخرى من أملاك الدّولة بمبلغ 658,872 م.د

ويبرز الجدول التالي تطور الإنجازات بعنوان مداخيل الملكية خلال سنتي 2023 و2024:

بحساب الدينار

البنود	الإنجازات		التغيّرات 2024/2023	
	2023	2024	القيمة	النسبة %
الفوائد	179 966 779	167 650 703	- 12 316 076	-6,84
حصص المرابيح	130 111 693	235 681 747	105 570 054	81,14
فوائض مرابيح المنشآت العموميّة	478 734 310	1 506 112 107	1 027 377 797	214,60
أتوات وأكرية ومحاصيل أخرى من أملاك الدّولة	2 779 999 803	2 121 127 332	- 658 872 471	-23,70
جملة مداخيل الملكيّة	**3 568 812 585**	**4 030 571 889**	**461 759 304**	**12,94**

أ.1. الفوائد

ضبط قانون المالية لسنة 2024 جملة الموارد بعنوان الفوائد في حدود 170 م.د وتمّ تحصيلها بما قيمته 167,651 م.د أي بنسبة إنجاز 98,62 % بالمقارنة مع التقديرات النهائية. وشهد مردود الفوائد تراجعا بما قيمته 12,316 م.د ونسبته 6,84 % مقارنة بإنجازات سنة 2023.

ويبرز الجدول التالي تطور الموارد المحصلة بعنوان الفوائد بين سنتي 2023 و2024:

بحساب الدينار

البنود	الانجازات		التغيّرات 2024/2023	
	2023	2024	القيمة	النسبة (%)
مرابيح الخزينة فوائد السندات المضمونة	24 862 284	18 641 308	- 6 220 976	-25,02
استخلاص فوائد القروض	82 375 497	85 489 971	3 114 474	3,78
فوائد القروض الموثوقة برهن	290 258	515 436	225 178	77,58
فوائض صكوك بدون رصيد	233 076	266 045	32 969	14,15
مداخيل مالية أخرى	348 836	93 170	- 255 666	-73,29
مرابيح الخزينة بعناوين مختلفة	71 856 828	62 644 773	- 9 212 055	-12,82

مجموع الفوائد	**179 966 779**	**167 650 703**	**- 12 316 076**	**-6,84**

ويعود هذا التدني في سنة 2024 أساسا لتراجع الموارد بعنوان مرابيح الخزينة بعناوين مختلفة بمبلغ 9,212 م.د ومرابيح الخزينة بعنوان فوائد السندات المضمونة بمبلغ 6,221 م.د حدّ منه نمو المداخيل بعنوان استخلاص فوائد القروض بمبلغ 3,114 م.د.

أ.2. حصص المرابيح

ضبط قانون المالية تقديرات الموارد بعنوان حصص المرابيح في حدود 290,100 م.د، وتم تحصيلها بما قدره 235,682 م.د أي بنسبة إنجاز لم تتجاوز 81,24 %. وقياسا بإنجازات التصرف السابق سجلت العائدات بهذا العنوان تطورا بمبلغ 105,570 م.د وبنسبة 81,14 %.

ويبرز الجدول التالي تطور الإنجازات بعنوان حصص المرابيح خلال سنتي 2023 و2024:

بحساب الدينار

البنود	الإنجازات		التغيّرات 2024/2023	
	2023	2024	القيمة	النسبة %
حصص المرابيح على الشّركات غير البترولية	110 111 693	223 343 357	113 231 664	102,83
حصص المرابيح على الشّركات البترولية	20 000 000	12 338 390	- 7 661 610	-38,31
جملة حصص المرابيح	**130 111 693**	**235 681 747**	**105 570 054**	**81,14**

وتأتت هذه الزيادة في موارد حصص المرابيح من نمو الموارد المتأتية من حصص المرابيح على الشّركات غير البترولية بمبلغ 113,232 م.د في حين تراجعت المداخيل بعنوان حصص المرابيح على الشّركات البترولية بمبلغ 7,662 م.د.

أ.3. فوائض مرابيح المنشآت العموميّة

بلغت تقديرات الموارد المحصلة بعنوان فوائض مرابيح المنشآت العمومية في سنة 2024 ما قيمته 969,900 م.د، وارتفعت المداخيل التي تم تحصيلها بهذا العنوان إلى ما قدره 1.506,112 م.د مسجلة بذلك نموا بمبلغ 1.027,378 م.د مقارنة بسنة 2023.

ويبين الجدول الموالي تطور الموارد المستخلصة بعنوان فوائض مرابيح المنشآت العموميّة خلال سنتي 2023 و2024:

بحساب الدينار

البنود	الإنجازات		التغيّرات 2024/2023	
	2023	2024	القيمة	النسبة %
مرابيح البنك المركزي التونسي	406 726 292	1 056 762 107	650 035 815	159,82
فوائض مرابيح المنشآت العموميّة الصّناعيّة والتجاريّة	72 008 018	449 350 000	377 341 982	524,03

جملة فوائض مرابيح المنشآت العموميّة	478 734 310	1 506 112 107	1 027 377 797	214,60

وتأتى هذا النمو في المداخيل المحصّلة من تطور كل من بند مرابيح البنك المركزي التونسي بمبلغ 650,036 م.د وبند فوائض مرابيح المنشآت العموميّة الصّناعيّة والتجاريّة بمبلغ 377,342 م.د.

ويعود تطور مناب الدولة من مرابيح البنك المركزي التونسي إلى نمو مرابيحه بعنوان سنة 2023، ويفسّر ذلك بارتفاع الإيرادات الصافية من عمليات التدخل في السوق النقدية لتصل ما قيمته 1.236,600 م.د في سنة 2023 مقابل 802,900 م.د في سنة 2022 أي بزيادة قدرها 433,700 م.د[30].

وبخصوص فوائض مرابيح المنشآت العموميّة الصّناعيّة والتجاريّة فتوزعت بين فوائض مرابيح المنشآت العموميّة الصّناعيّة والتجاريّة البترولية بمبلغ 285 م.د وفوائض مرابيح المنشآت العموميّة الصّناعيّة والتجاريّة غير البترولية بمبلغ 164,350 م.د والذي تأتى من قيام 08 منشآت عمومية بتحويل مرابيحها منها ديوان الطيران المدني والمطارات (55 م.د) والديوان الوطني للبريد التونسي (100 م.د)[31].

ويبرز الرسم البياني التّالي تطوّر حجم فوائض مرابيح المنشآت العموميّة[32] خلال الفترة 2020-2024:

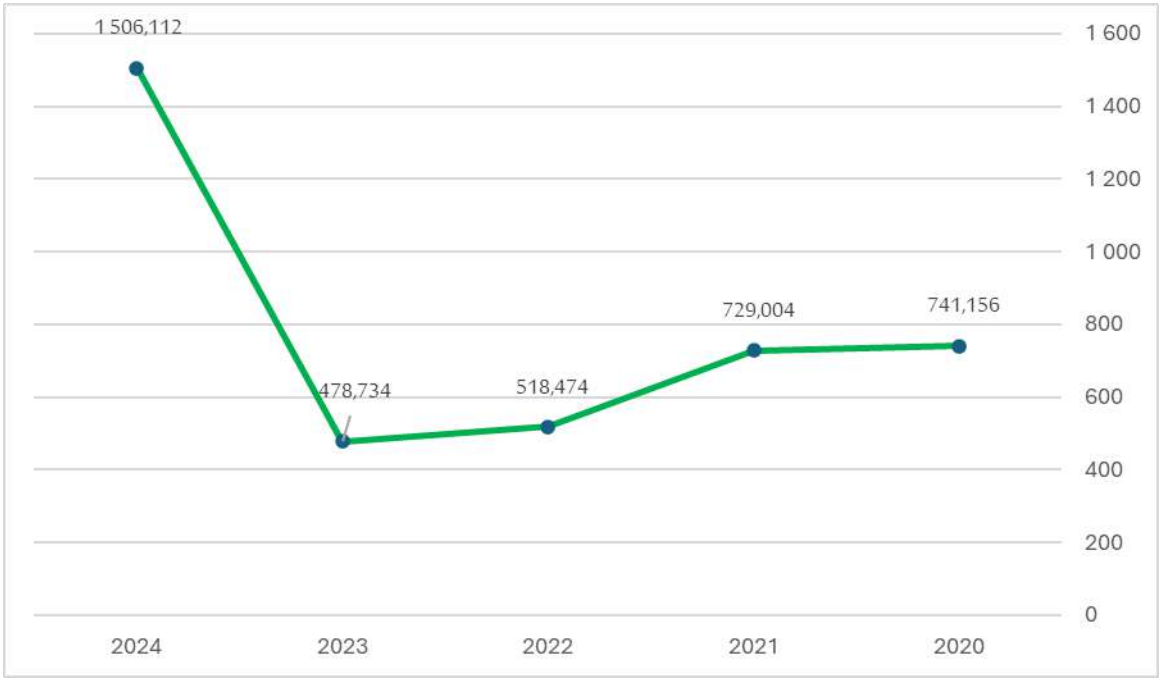

[30] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2023.

[31] معطيات مستقاة من الخزينة العامة للبلاد التونسية.

[32] بحساب المليون دينار.

أ.4. أتاوات وأكرية ومحاصيل أخرى من أملاك الدولة

حددت التقديرات لسنة 2024 للموارد بعنوان الأتاوات والأكرية والمحاصيل الأخرى من أملاك الدولة بمبلغ 2.132,500 م.د تم تحصيل مداخيل بعنوانها بمبلغ 2.121,127 م.د أي بنسبة إنجاز في حدود 99,47 %.

وعرفت هذه المداخيل، على غرار السنة السابقة، تراجعا بقيمة 658,872 م.د وبنسبة 23,70 % خلال سنة 2024 مقابل 54,014 م.د ونسبة 1,91 % في سنة 2023. ويوضح الجدول الموالي تطور الموارد المحصلة بعنوان الأتاوات والأكرية والمحاصيل الأخرى من أملاك الدولة سنتي 2023 و2024:

بحساب الدينار

البنود	الإنجازات		التغيّرات 2024/2023	
	2023	2024	القيمة	النسبة %
أتاوات	2 689 221 417	2 020 519 459	- 668 701 958	-24,87
أكرية	55 328 989	67 108 260	11 779 271	21,29
محاصيل أخرى من أملاك الدّولة	35 449 397	33 499 613	- 1 949 784	-5,50
الجملة	**2 779 999 803**	**2 121 127 332**	**- 658 872 471**	**-23,70**

ويعود التراجع في مداخيل هذا العنوان أساسا إلى تدني المداخيل المتأتّية من الأتاوات بقيمة 668,702 م.د وبنسبة 24,87 %. في حين ارتفعت الموارد المحصّلة بعنوان الأكرية بمبلغ 11,779 م.د تعلق خاصة بالزيادة المسجلة في مداخيل الغابات بمبلغ 7,306 م.د ومداخيل الأكرية بمبلغ 4,302 م.د.

ويبيّن الجدول الموالي تطور الموارد المتأتية من الأتاوات خلال سنتي 2023 و2024:

بحساب الدينار

البنود	الإنجازات		التغيّرات 2024/2023	
	2023	2024	القيمة	النسبة %
معاليم عبور أنابيب الغاز	2 064 573 081	1 553 760 742	- 510 812 339	-24,74
مرابيح تسويق النفط	616 368 074	457 000 000	- 159 368 074	-25,86
ما يدفع بعنوان استغلال الملك العمومي	5 797 801	7 823 258	2 025 457	34,93
معاليم على استغلال المياه الجوفيّة	2 482 461	1 935 459	- 547 002	-22,03
جملة الأتاوات	**2 689 221 417**	**2 020 519 459**	**- 668 701 958**	**-24,87**

ويعزى تدني المداخيل بعنوان الأتاوات إلى المفعول المزدوج للنقص المسجل في الموارد المحصلة بعنوان معاليم عبور أنبوبي الغاز العابرين للقارات والرابطين بين الجزائر وإيطاليا بمبلغ 510,812 م.د وذلك لانخفاض الكميات المحصلة

بنسبة 9 % في سنة 2024[33] ولتراجع مرابيح تسويق النفط بمبلغ 159,368 م.د وذلك نظرا لانخفاض معدل سعر برميل النفط والذي بلغ 80,7 دولار للبرميل في موفى سنة 2024 مقابل 82,6 دولار في موفى سنة 2023.

ب. موارد بعنوان مبيعات سلع وخدمات

ضبطت تقديرات الموارد المتأتّية من مبيعات سلع وخدمات في حدود 7 م.د، وتواصل في قانون المالية لسنة 2024 عدم تضمين تقديرات بعنوان معاليم إدارية أخرى التي سجلت مداخيل محصلة بقيمة 53,634 م.د وبتطور بمبلغ 4,867 م.د وبنسبة 9,98 % مقارنة بسنة 2023، ومثّل هذا البند ما حصته 85,46 % من جملة موارد الصنف السابع من موارد ميزانية الدولة. وتدعو المحكمة في هذا الإطار إلى ضرورة التقيد بأحكام القانون الأساسي للميزانية خاصة الفصل 8 منه، عند إعداد قانون المالية للسنة، والذي يقتضي عدم التقليل أو التضخيم من تقديرات التكاليف والموارد.

وعلى صعيد الإنجازات، بلغت الموارد التي تمت تعبئتها ما قيمته 62,762 م.د أي بزيادة نسبتها 8,64 % مقابل نمو بنسبة 7,27 % في سنة 2023.

ويبرز الجدول الموالي تطوّر مختلف بنود الموارد المتأتية من مبيعات السلع والخدمات خلال سنتي 2023 و2024:

بحساب الدينار

البنود	الإنجازات		التغيّرات 2024/2023	
	2023	2024	القيمة	النسبة %
مصاريف الإدارة والتّصرّف والاستخلاص لفائدة الغير ومصاريف التتبّع	3 957 406	4 327 016	369 610	9,34
معلوم طبع المصنوعات من البلاتين والذهب والفضّة	1 805 066	2 058 365	253 299	14,03
الإسقاطات المقبوضة	3 241 860	2 743 086	-498 774	-15,39
معاليم إداريّة أخرى	48 767 379	53 633 954	4 866 575	9,98
معلوم على الكشف بالأشعة على وحدات الشحن عند التوريد	47 466 903	52 273 054	4 806 151	10,13
بقية معاليم إداريّة أخرى	1 300 476	1 360 900	60 424	4,65
جملة مبيعات السلع والخدمات	**57 771 711**	**62 762 421**	**4 990 710**	**8,64**

وتأتت الزيادة المسجلة أساسا من نمو مداخيل المعلوم الموظف على الكشف بالأشعة على وحدات الشحن عند التوريد المحدث بمقتضى الفصل 42 من قانون المالية لسنة 2018 وذلك بمبلغ 4,806 م.د.

ت. خطايا وعقوبات ومصادرات

ارتفعت التقديرات في سنة 2024 بعنوان الخطايا والعقوبات والمصادرات إلى ما قدره 669 م.د وبلغت الموارد المحصلة بعنوانها ما قيمته 150,943 م.د أي بنسبة إنجاز في حدود22,56 % وبتراجع نسبته 3,22 % مقارنة بإنجازات سنة 2023.

[33] التقرير السنوي للبنك المركزي التونسي لسنة 2024.

كما نشير إلى، أنّه، وعلى غرار السنة السابقة، لم تتم تعبئة موارد بعنوان المصادرات خلال سنة 2024 وذلك بالرغم ضبط تقديرات بخصوصها في قانون المالية في حدود 520 م.د.

ويوضح الجدول التالي تطوّر الموارد المتأتية من هذا الصنف خلال سنتي 2023 و2024:

بحساب الدينار

البنود	الإنجازات		التغيّرات 2024/2023	
	2023	2024	القيمة	النسبة %
خطايا مخالفات المرور	72 443 988	75 471 216	3 027 228	4,18
خطايا على صكوك بدون رصيد	44 352 615	34 441 369	9 911 246-	22,35-
بقية الخطايا والعقوبات الماليّة الصّادرة عن السّلط الإداريّة والسّلط القضائيّة	39 162 019	41 031 067	1 869 048	4,77
جملة الخطايا والعقوبات والمصادرات	**155 958 622**	**150 943 652**	**5 014 970-**	**3,22-**

ويعود هذا التدني في الموارد المحصلة خاصة إلى تراجع مداخيل الخطايا على الصكوك دون رصيد بمبلغ 9,911 م.د حدّ منه تطور المداخيل بعنوان خطايا المخالفات المرورية بمبلغ 3,027 م.د.

ث. مداخيل غير جبائية أخرى

حدد قانون المالية لسنة 2024 بعنوان المداخيل غير الجبائية الأخرى بمبلغ 521,500 م.د وارتفعت الموارد المحصّلة بعنوانها ما قيمته 1.082,020 م.د. ومقارنة بإنجازات سنة 2023 شهدت هذه المداخيل تراجعا بمبلغ 236,642 م.د وبنسبة 17,95 % مقابل تطور في سنة 2023 بمبلغ 450,515 م.د وبنسبة 51,89 %

ويبين الجدول التالي تطوّر الموارد المتأتية من المداخيل غير الجبائية الأخرى خلال سنتي 2023 و2024:

بحساب الدينار

البنود	الإنجازات		التغيّرات 2024/2023	
	2023	2024	القيمة	النسبة %
دفوعات ومساهمات صناديق الضّمان الاجتماعي	112 600 000	2 200 000	110 400 000 -	98,05-
مبالغ أخرى راجعة للدّولة ومقابيض بعناوين شتى	183 507 017	134 266 517	49 240 500 -	26,83-
مداخيل استرجاع القروض (العنوان الثاني)	45 350 843	44 906 457	444 386 -	0,98-
مداخيل غير جبائيّة موظّفة بحسابات أموال المشاركة	751 391 912	811 250 310	59 858 398	7,97
مداخيل غير جبائيّة موظّفة بالحسابات الخاصّة في الخزينة	225 812 298	89 396 588	136 415 710 -	60,41-
جملة المداخيل غير الجبائيّة الأخرى	**1 318 662 070**	**1 082 019 872**	**236 642 198 -**	**17,95-**

ويعود هذا التدني أساسا إلى النقص المسجل بالمداخيل غير الجبائية الموظّفة بالحسابات الخاصّة في الخزينة بقيمة 136,416 م.د منها تقلص موارد صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال بمبلغ 133,767 م.د، وإلى تدني دفوعات ومساهمات صناديق الضّمان الاجتماعي بمبلغ 110,400 م.د وذلك خاصة لعدم تسجيل

مداخيل ببند مساهمة الصندوق الوطني للتأمين على المرض في مصاريف العلاج[34]. في حين شهدت الموارد المتأتية من المداخيل غير الجبائية الموظّفة بحسابات أمول المشاركة نموا بمبلغ 59,858 م.د.

ثالثا: الهبات

بلغت التقديرات النهائية للهبات ما قيمته 350 م.د وتم تحصيلها في حدود 625,740 م.د. ومقارنة مع التصرف السابق، سجلت المداخيل المتأتية من الهبات تراجعا قدره 75,117 م.د ونسبته 10,72 %. ويبين الجدول التالي تطوّر الموارد المتأتية من الهبات لسنة 2024 مقارنة بتقديرات السّنة وبإنجازات سنة 2023:

بحساب الدينار

الموارد	التقديرات النهائيّة	الإنجازات		الفارق بين الإنجازات والتقديرات	فارق الإنجازات 2024/2023	
		2023	2024		القيمة	النسبة %
هبات ميزانية الدولة	350 000 000	623 900 000	530 798 964	180 798 964	93 101 036-	14,92-
هبات موظفة	0	76 957 091	94 941 229	94 941 229	17 984 138	23,37
جملة الهبات	**350 000 000**	**700 857 091**	**625 740 193**	**275 740 193**	**75 116 898-**	**10,72-**

تواصل في سنة 2024 تراجع حصة المداخيل بعنوان الهبات من جملة الموارد الذاتية للدولة لتبلغ ما نسبته 1,11 % مقابل 1,37 % في سنة 2023 و 2,92 % في سنة 2022 وذلك وفقا لما يبرزه الرسم البياني التالي والمتعلق بتطور حجم الموارد المحصّلة بعنوان الهبات[35] خلال الفترة 2020-2024:

[34] بلغت الموارد المسجلة بهذا البند في سنة 2023 ما قيمته 109,800 م.د.

[35] بحساب المليون دينار.

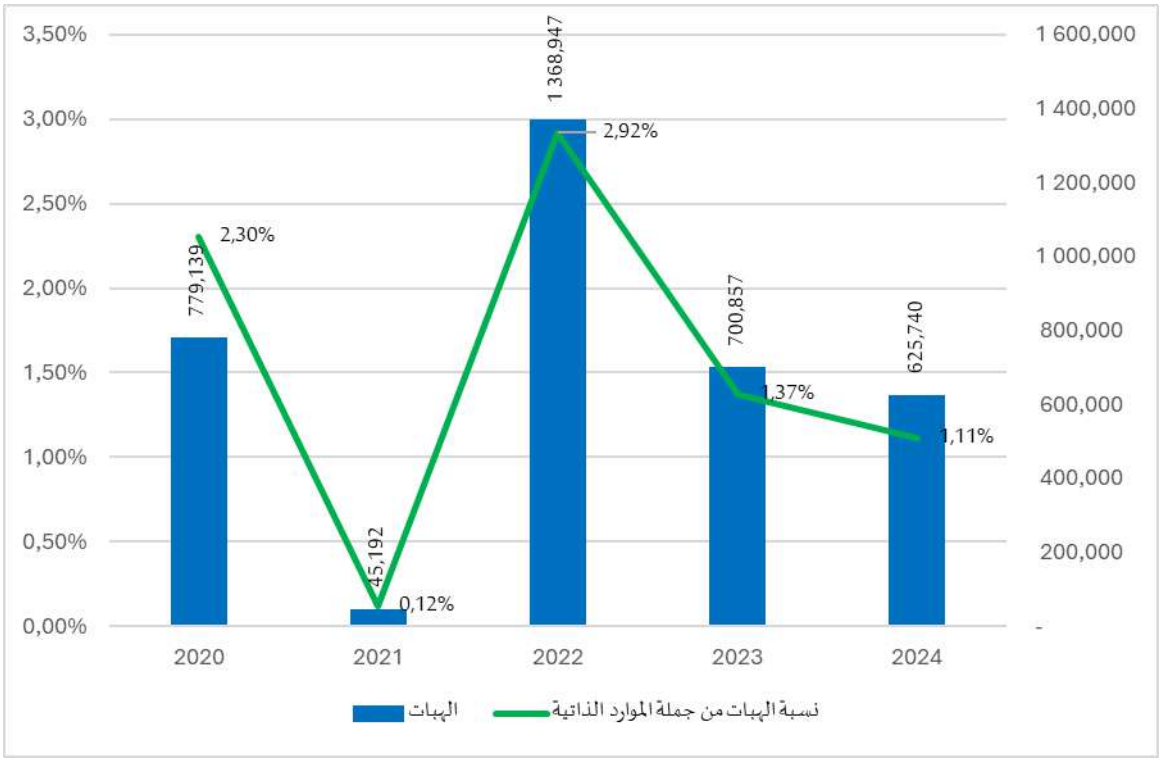

وتأتت الهبات المحصّلة لفائدة ميزانية الدولة في سنة 2024 أساسا من برامج دعم الميزانية الممول من الاتحاد الأوروبي بمبلغ 530,799 م.د. وبلغت الهبات الموظفة ما قيمته 94,941 م.د وخصّت 05 حسابات خاصة.

المحور الثاني: موارد الخزينة

تتضمن موارد الخزينة موارد الاقتراض وموارد الخزينة الأخرى، وتم ضبط موارد الاقتراض على أساس تقديرات نفقات تسديد أصل الدين الداخلي والخارجي لسنة 2024 وحجم عجز الميزانية للسنة المعنية بغاية تغطيته.

وضبطت تقديرات موارد الخزينة لسنة 2024 بما قيمته 28.708,000 م.د. وبلغت الموارد الجملية المحصلة للخزينة 425.833,654 م.د وتجاوزت بذلك التقديرات النهائية بما قدره 397.125,654 م.د ويعود ذلك إلى المفعول المزدوج لتجاوز موارد الخزينة الأخرى التقديرات بعنوانها بمبلغ 400.273,318 م.د حدّ منه نقص بمبلغ 3.147,664 م.د في تحقيق موارد الاقتراض.

ويبرز الجدول التالي موارد الخزينة المحققة في سنة 2024 مقارنة بالتقديرات:

بحساب المليون دينار

البيانات	تقديرات قانون الماليّة	الإنجازات	الفارق
موارد الاقتراض	28 188,000	25 040,336	3 147,664 -
موارد الخزينة الأخرى	520,000	400 793,318	400 273,318
جملة موارد الخزينة	**28 708,000**	**425 833,654**	**397 125,654**

وقد سجّلت موارد الخزينة خلال سنة 2024 ارتفاعًا مقارنة بإنجازات التصرف السابق، إذ بلغت الموارد المحصّلة 425.833,654 م.د مقابل 398.633,459 م.د سنة 2023، أي بزيادة قدرها 27.200,195 م.د تمثل نسبة 6,82 %.

وتواصل في سنة 2024 على غرار ما تمت ملاحظته في التصرف السابق عدم إدراج تقديرات ضمن قانون المالية لسنة 2024 بعنوان موارد الحسابات المضمّنة بالجزء الخاص لعمليّات الخزينة لحساب التّصرّف لأمين المال العام واقتصار التقديرات بخصوص موارد الخزينة الأخرى على مداخيل استخلاص أصل القروض.

أوّلا: موارد الاقتراض

ارتفعت التقديرات النهائية لموارد الاقتراض خلال سنة 2024 لتبلغ 28.188 م.د مقابل 21.931 م.د سنة 2023. غير أنّ موارد الاقتراض المعبّأة اقتصرت على 25.040,336 م.د، مسجّلة بذلك نقصًا عن التقديرات النهائية بمبلغ 3.147,664 م.د، أي بنسبة 11,17 %.

ويبرز الجدول التّالي موارد الاقتراض لسنة 2024 مقارنة بالتّقديرات وبإنجازات سنة 2023:

بحساب المليون دينار

البنود	التقديرات 2024	الإنجازات	الفارق بين	الفارق 2024/2023

		2023	2024	الانجازات والتقديرات	القيمة	النسبة %
موارد الاقتراض الخارجي	16 445,000	4 275,789	1 836,910	- 14 608,090	- 2 438,879	- 57,04
موارد الاقتراض الداخلي	11 743,000	13 248,029	23 203,426	11 460,426	9 955,397	75,15
جملة موارد الاقتراض	**28 188,000**	**17 523,818**	**25 040,336**	**- 3 147,664**	**7 516,518**	**42,90**

وارتفعت جملة موارد الاقتراض المحصّلة في سنة 2024 إلى غاية 25.040,336 م.د مسجّلة بذلك زيادة بمبلغ 7.516,518 م.د وبنسبة 42,90 % مقارنة بالتصرف السابق. ويُعزى هذا التطوّر أساسًا إلى الارتفاع الهام في موارد الاقتراض الداخلي بما قدره 9.955,397 م.د ونسبته 75,15 % حدّ منه التراجع في تحصيل موارد الاقتراض الخارجي بمبلغ 2.438,879 م.د وبنسبة 57,04 %.

وقد انعكس تطوّر موارد الاقتراض خلال سنة 2024 على مستوى مساهمتها في تمويل موارد الدولة، حيث مثّلت ما نسبته 44,4 % من الموارد الذاتية للدولة مقابل 34,35 % في سنة 2023.

وشهدت نسبة الدين العمومي من الناتج المحلي الإجمالي تراجعًا الى حدود 81,2 % في سنة 2024 مقابل 84,6 % في سنة 2023.[36]

ويبرز الرسم البياني التّالي تطوّر موارد الاقتراض وموارد الميزانيّة (بحساب م.د) خلال الفترة 2020-2024:

وشهدت سنة 2024 نموّ حصة الاقتراض الداخلي من جملة موارد الاقتراض لتبلغ 92,66 % مقابل 75,60 % في التصرف السابق، في حين تراجعت حصة موارد الاقتراض الخارجي إلى 7,34 % مقابل 24,40 % خلال نفس الفترة.

[36] ص 79من التقرير السنوي للبنك المركزي لسنة 2024.

وهو ما يؤكد تواصل الاعتماد على الاقتراض الداخلي كمصدر رئيسي للتمويل، حيث تمّ إنجاز 23.203,426 م.د مقابل تقديرات في حدود 11.743,000 م.د، أي بنسبة إنجاز بلغت 197,7 %. في المقابل، لم تتجاوز موارد الاقتراض الخارجي 1.836,910 م.د مقابل تقديرات بـ16.445,000 م.د، أي بنسبة إنجاز ضعيفة في حدود 11,2 %.

ويبرز الرسم البياني التّالي هيكلة موارد الاقتراض خلال الفترة 2020 - 2024:

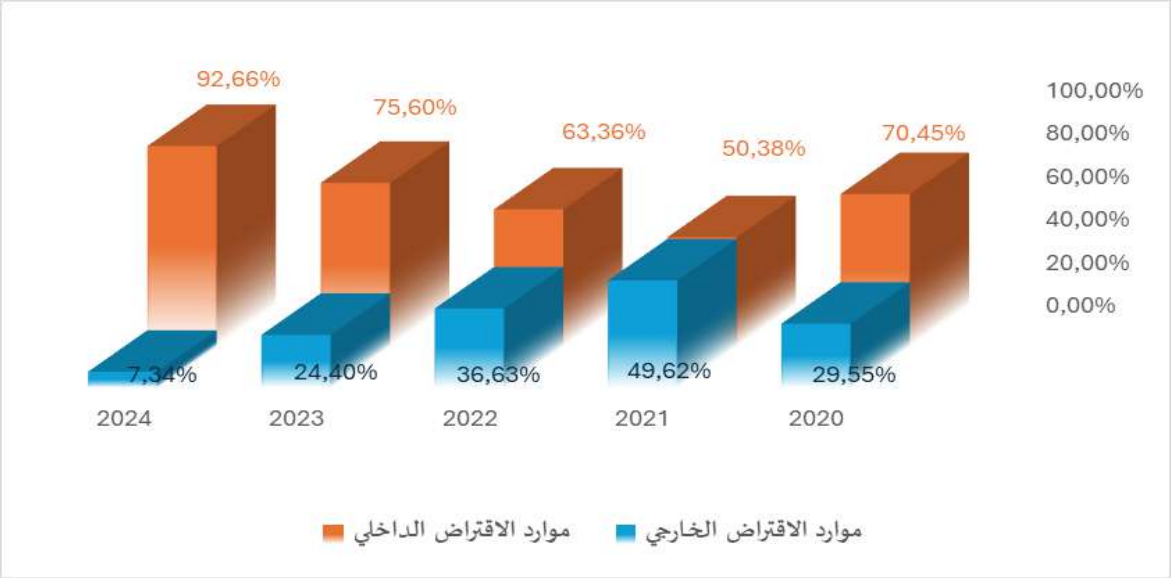

ومن شأن اللجوء المتواصل إلى السوق الداخلية لتمويل ميزانية الدولة أن يزيد من الضغط على السيولة المتاحة داخل الجهاز البنكي، بما قد يحدّ من قدرة القطاع الخاص على النفاذ إلى التمويل ويؤثر على كلفة الاقتراض بالاقتصاد الوطني.

وتجدر الإشارة إلى أنّ جزءًا من التمويل الداخلي يتمّ تعبئته عبر آليات الدين قصيرة المدى، وخاصة رقاع الخزينة قصيرة المدى لأجل 13 و26 أسبوعًا، والتي تُدرج ضمن موارد الخزينة الأخرى ولا تُحتسب ضمن موارد الاقتراض الداخلي.

أ. موارد الاقتراض الداخلي

بلغت موارد الاقتراض الداخلي المحصّلة في سنة 2024 ما قدره 23.203,426 م.د مقابل 13.248,029 م.د في سنة 2023، مسجّلة بذلك زيادة قدرها 9.955,397 م.د ونسبتها 75,15 % مقابل 1.745,416 م. د و15,17 % في التصرف السابق.

ويبرز الجدول التّالي هيكلة موارد الاقتراض الدّاخلي خلال سنتي 2023 و2024:

بحساب المليون دينار

البنود	2023	2024	التغيرات 2024-2023

	المبلغ	الحصّة (%)	المبلغ	الحصّة (%)	القيمة	النسبة (%)
رقاع الخزينة ذات 52 أسبوعا	6 179,000	46,64	5 778,000	24,90	- 401,000	- 6,49
رقاع الخزينة القابلة للتنظير	2 103,798	15,88	5 048,862	21,76	2 945,064	139,99
- مجموع موارد رقاع الخزينة	8 282,798	62,52	10 826,862	46,66	2 544,064	30,72
- دين داخلي بالعملة	1 166,475	8,8	-		-	-
- تسهيلات ممنوحة من البنك المركزي التونسي	-	-	6 700,000	28,88	-	-
- قرض وطني	3798,756	28,67	5 676,564	24,46	1 877,808	49,43
جملة موارد الاقتراض الداخلي	**13 248,029**	**100,00**	**23 203,426**	**100,00**	**9 955,397**	**75,15**

يُبرز جدول هيكلة موارد الاقتراض الداخلي بين سنتي 2023 و2024 تطوّر حجم الموارد المعبّأة عبر مختلف آليات التمويل الداخلي، مع تسجيل تغيّر في مساهمة بعض مكوّناتها ضمن التركيبة الجملية للموارد. ففي حين ارتفعت موارد رقاع الخزينة من حيث القيمة لتبلغ 10.826,862 م.د خلال سنة 2024 مقابل 8.282,733 م.د سنة 2023، مسجّلة بذلك زيادة بنسبة 30,72 %، فقد تراجعت مساهمتها في هيكلة موارد الاقتراض الداخلي إلى 46,66 %، وذلك نتيجة النمو الملحوظ لبقية مصادر التمويل الداخلي.

وتوزّعت موارد رقاع الخزينة بين رقاع خزينة ذات أجل 52 أسبوعا بقيمة 5.778 م.د، مسجّلة تراجعا بنسبة 6,49 % مقارنة بسنة 2023، ورقاع خزينة قابلة للتنظير بقيمة 5.048,862 م.د، محقّقة ارتفاعا هاما ناهز 140 % مقارنة بالسنة السابقة. كما شهدت القروض الرقاعية بدورها تطوّرا ملحوظا، إذ ارتفعت مداخيلها بقيمة 1.877,808 م.د وبنسبة 49,43 % لتبلغ 5.676,564 م.د خلال سنة 2024. وإضافة إلى ذلك، تمّ اللجوء إلى تمويلات استثنائية تمثّلت في تسهيلات ممنوحة من البنك المركزي التونسي لفائدة الخزينة العامة للدولة بقيمة 6.700 م.د، وهو ما ساهم في إعادة تشكيل هيكلة موارد الإقتراض الداخلي خلال سنة 2024.

وتوزعت رقاع الخزينة القابلة للتنظير خلال سنة 2024 كما يلي:

أصناف رقاع الخزينة القابلة للتنظير	المبلغ بحساب المليون دينار	النسبة %
رقاع الخزينة القابلة للتنظير (8% 24 نوفمبر 2025)	285 ,000	5,64
رقاع الخزينة القابلة للتنظير (9.7% 14 أكتوبر 2027)	400 ,000	7,92
رقاع الخزينة القابلة للتنظير (9.8% 31 اكتوبر 2028)	700 ,000	13,86
رقاع الخزينة القابلة للتنظير (8% 31 جانفي 2029)	10 ,600	0,21
رقاع الخزينة القابلة للتنظير (9% 13سبتمبر 2029)	143 ,412	2,84
رقاع الخزينة القابلة للتنظير (7.4% 14 فيفري 2030)	267 ,353	5,30
رقاع الخزينة القابلة للتنظير (9.87% 22 اكتوبر 2031)	900 ,000	17,83
رقاع الخزينة القابلة للتنظير (9.4%09 اوت 2033)	82 ,497	1,63
رقاع الخزينة القابلة للتنظير (9.89% 13جوان 2033)	1 260 ,000	24,96
رقاع الخزينة القابلة للتنظير (9.9% 26 ديسمبر 2034)	1 000 ,000	19,81

الجملة	5 048 ,862	100,00

وارتفعت حصّة رقاع الخزينة القابلة للتنظير من جملة موارد الاقتراض الدّاخلي في سنة 2024 إلى غاية 21,76% مقابل 15,88 % في سنة 2023 و 20,97 % في سنة 2022.

ب. موارد الاقتراض الخارجي

بلغت التقديرات المتعلّقة بموارد الاقتراض الخارجي 16.445م.د. وبلغت الموارد المحصّلة ما قيمته 1.836,910 م.د أي بنقص قدره 14.608,090 م.د ونسبته 88,83 % مقارنة بالتقديرات مقابل نقص قدره 6.287,211 م.د ونسبته 59,52 % في سنة 2023. ومقارنة بالتصرف السابق تراجعت الموارد المعبأة بقيمة 2.438,879 م. د وبنسبة 57,04 % مقابل تراجع بقيمة 2.374,638 م.د ونسبته 35,71 % في سنة 2023.

ويبرز الرسم البياني التّالي تركيبة موارد الاقتراض الخارجي التي تم تحصيلها خلال سنتي 2023 و2024:

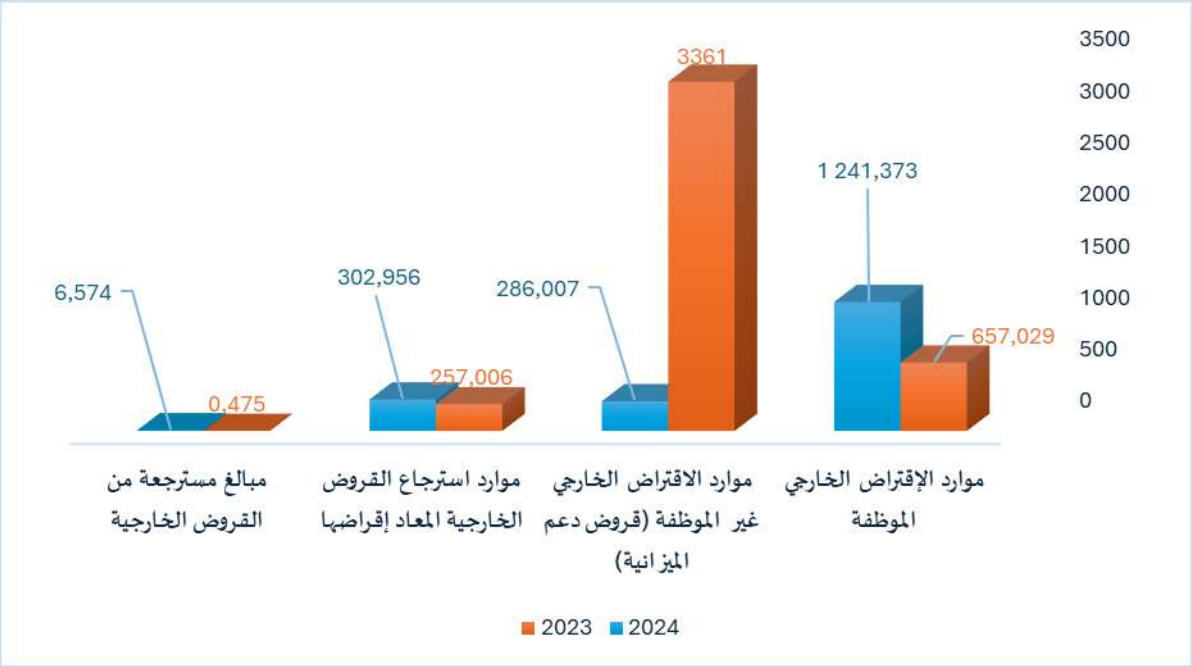

وتأتت موارد الاقتراض الخارجي لسنة 2024 أساسا من القروض الخارجية الموظفة لتمويل مشاريع الدولة بقيمة 1.241,373 م.د وقروض دعم الميزانية في حدود 286,007 م.د واسترجاع القروض الخارجية المعاد إقراضها في حدود 302,956 م.د.

وبلغت نسبة استعمال القروض الخارجية في موفى سنة 2024 ما نسبته 79,38 % مقابل 80,27 % في التصرف السابق.

ويبرز الجدول التالي توزيع الالتزامات الخارجية للدولة بعنوان موارد الاقتراض والسحوبات المنجزة بعنوانها حسب أصناف القروض الخارجية التّي تمّت تعبئتها إلى غاية 31 ديسمبر 2024 :

بحساب المليون دينار

أصناف القروض	المبلغ الأصلي 2024	السحوبات	نسبة الاستعمال (%)	حصة القروض (%)
القروض الثنائية	27 768,093	22 152,911	79,78	24,62
القروض متعدّدة الأطراف	57 675,708	46 710,968	80,99	51,13
السوق الماليّة العالمية	14 028,402	14 028,402	100,00	12,44
قروض المزودين	351,764	351,764	100,00	0,31
صندوق النقد الدولي	12 968,762	9 286,828	71,61	11,50
المجموع العام	**112 792,729**	**92 530,873**	79,38	**100,00**

ب.1 موارد قروض دعم الميزانية

بلغت الموارد التي تمّ تحصيلها في سنة 2024 بعنوان قروض دعم الميزانيّة ما قيمته 286,007 م.د مسجلة بذلك نسبة تحصيل في حدود 1,98 % مقارنة بالتقديرات البالغة قيمتها 14.470 م.د.

وتأتّت الموارد المحصّلة بعنوان قروض دعم الميزانيّة عن طريق قرض إيطالي بمبلغ جملي قدره 167,920 م.د وقرض من صندوق النّقد العربي بمبلغ 59,031 م.د وقروض من البنك الدولي للإنشاء والتعمير بمبلغ 34,574 م.د وقرض من الوكالة الفرنسيّة للتنمية بمبلغ 24,481 م.د.

وتعلقت المبالغ التي لم يتمّ تحصيلها أساسا من عدم تسجيل الموارد المبرمجة بعنوان قرض من البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد، حيث تم سحب القرض في موفى سنة 2024 بمبلغ 1592 م د، وتم استعماله ضمن موارد دعم ميزانية سنة 2025.

ويوضح الرسم البياني الموالي هيكلة موارد القروض الخارجيّة لدعم الميزانيّة لسنة 2024:

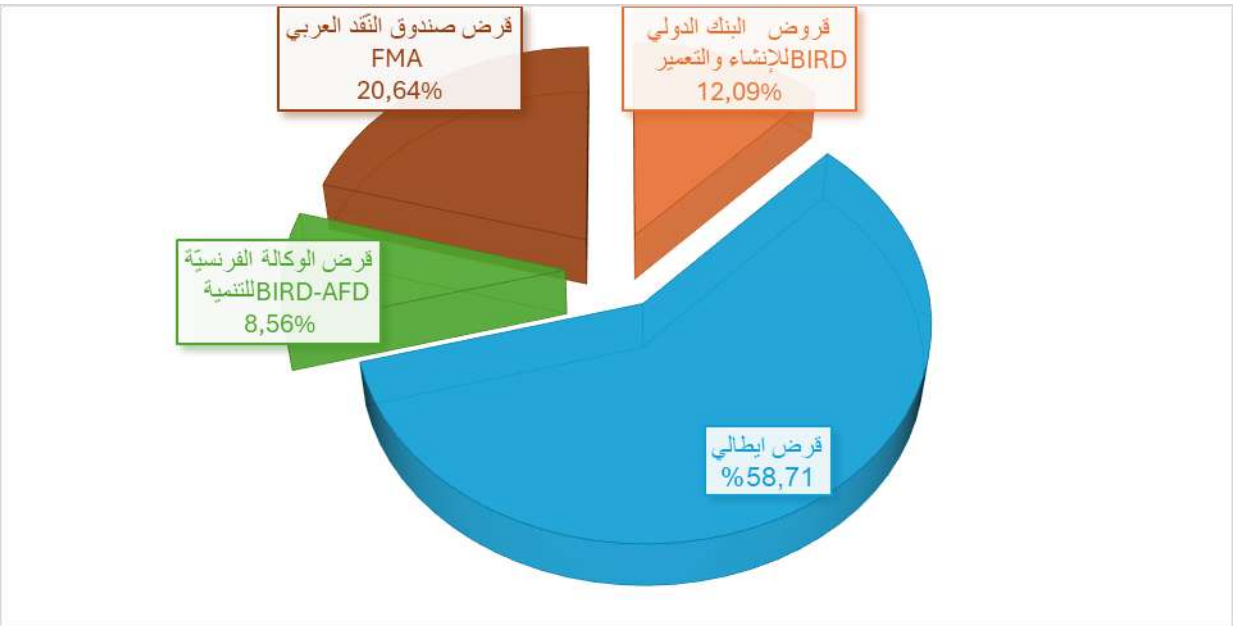

ب.2 القروض الخارجية الموظفة

تمّ تحصيل موارد بعنوان القروض الخارجية الموظفة في سنة 2024 بما قيمته 1.241,373 م.د مسجلة بذلك نقصا قدره 533,627 م.د عن التقديرات وزيادة بمبلغ 584,344م.د مقارنة بإنجازات التصرف السابق.

واستأثر قطاع التجهيز والاسكان بالقسط الأكبر من هذه القروض بمبلغ قدره 616,774م.د وبنسبة قدرها % 49,68. تلاه قطاع الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بمبلغ قدره 429,063م.د وبنسبة قدرها 34,56 % .

ويوضح الرسم البياني الموالي هيكلة موارد القروض الخارجيّة الموظفة لسنة 2024:

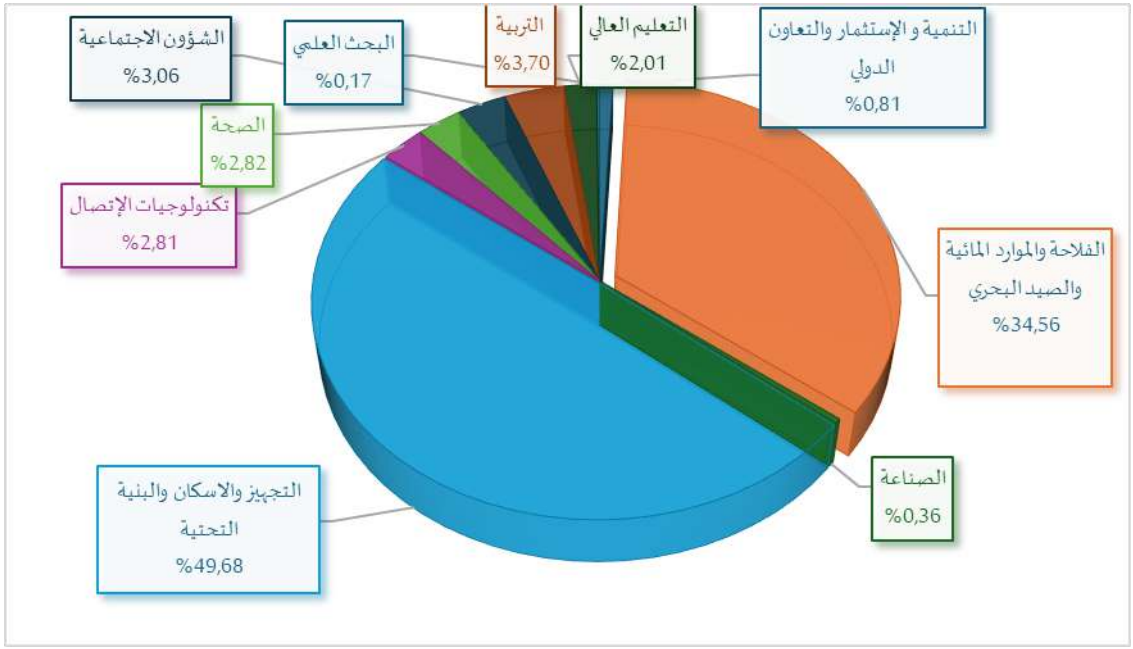

ب.3 موارد استخلاص القروض الخارجية المعاد إقراضها

تضمّن قانون المالية تقديرات بعنوان موارد استخلاص القروض الخارجية المعاد إقراضها في حدود 200 م.د، في حين بلغت الموارد المحصّلة فعليا 302,956 م.د، أي بنسبة إنجاز ناهزت 151,48 %. كما سجّلت هذه الموارد تحسّنا مقارنة بسنة 2023، إذ ارتفعت بنسبة 17,88 % بعد أن كانت قد شهدت تراجعا بنسبة 32,14 % في سنة 2023 مقارنة بسنة 2022، بما يعكس استعادة نسق استخلاص هذه القروض وتحسّن مردودية متابعتها خلال سنة 2024.

ورغم تطور الموارد المحصلة بعنوان استخلاص القروض الخارجية المعاد إقراضها مقارنة بالتصرف السابق، فقد شهدت متخلدات المؤسسات العمومية بهذا العنوان ارتفاعا من 498,4 م د سنة 2023 لتبلغ سنة 2024 ما قيمته 519,7 م د، وتمثل متخلدات هذا الصنف من القروض حوالي 42 % من جملة متخلدات القروض الممنوحة إلى المؤسسات العمومية والتي تبلغ 1.232,4 م.د.

ويُعزى ضعف نسق استخلاص القروض الخارجية المعاد إقراضها أساسا إلى تدهور الوضعية المالية لعدد من المؤسسات العمومية التي تشهد اختلالات هيكلية في توازناتها المالية، على غرار شركة نقل تونس، التي بلغت متخلّداتها

تجاه الدولة مع موفى سنة 2024 ما قدره 314,6 م.د، أي ما يمثّل حوالي 60,6 % من جملة متخلّدات القروض المعاد إقراضها. ويعود ذلك بالأساس إلى عدم الترفيع في تعريفة النقل العمومي منذ سنة 2011، رغم الارتفاع المتواصل لكلفة الاستغلال، لاسيّما ما يتعلّق بأسعار الوقود وقطع الغيار والأجور، الأمر الذي أثّر سلبا على التوازنات المالية للمؤسسة وقدرتها على الإيفاء بتعهداتها تجاه الدولة[37].

ثانيا: موارد الخزينة الأخرى

تشمل مداخيل الخزينة الأخرى كل المبالغ المتعلقة باستخلاص أموال لم تتوفر أذون بالقبض معدة سلفا في شأنها أو تصاريح تلقائية مقدمة بخصوصها من قبل القائمين بالدفع. كما تشمل بعض المقابيض التي وإن تم استخلاصها بمقتضى أذون بالقبض فإن مبالغها تحال في مرحلة ثانية بصفة كلية أو جزئية إلى جهات أخرى على غرار الجماعات المحلية. كما تشمل المبالغ المودعة لدى محاسبي الدولة سواء من قبل المتعاملين الظرفيين أو المتعاملين الدائمين على غرار السلط العدلية والأمنية إما نهائيا أو في انتظار صدور إذن بإرجاعها إلى أصحابها والمؤسسات العمومية بخصوص المبالغ الزائدة عن حاجتها الآنية والمودعة لدى محاسبي الدولة.

وتتسم عمليات القبض المرسمة بموارد الخزينة الأخرى بالطابع الظرفي حيث أن جزءا هاما من هذه الموارد يتعلق بتقييد محاسبي يخص تداول الأموال بين المحاسبين العموميين في إطار توفير السيولة اللازمة لإنجاز المصاريف من قبل المحاسبين أو يتعين تسويته لاحقا بتوظيفه لفائدة الجهة المعنية به عند توفر المعطيات المستوجبة لذلك.

وتم بموجب قانون المالية لسنة 2024 تقدير موارد الخزينة الأخرى في حدود 520 م.د. وبلغت الموارد المحصلة بعنوانها 400.793,318 م.د مقابل 381.109,640م.د في سنة 2023.

ويبرز الجدول الموالي توزيع موارد الخزينة الأخرى لسنتي2023 و2024:

بحساب المليون دينار

بيان الحسابات	2023	2024	التغيرات 2023-2024	
			القيمة (م.د)	النسبة (%)
القسم الأوّل - حسابات الأصول	**82 217,762**	**84 080,666**	**1 862,90**	**2,266%**
المتوفرات قصيرة المدى	79 986,994	83 673,841	**3 686,85**	**4,609%**
المتوفرات المالية متوسطة وطويلة المدى	0,000	0,000	**0,00**	-
التّسبقات القابلة للتّرجيع	179,959	406,825	**226,87**	**126,065%**
قيم الحكومة	2 050,810	0,000	**-2 050,81**	**-100,000%**
القسم الثّاني - حسابات الخصوم	**44 400,214**	**38 707,464**	**-5 692,75**	**-12,821%**
مستحقات البنك المركزي التونسي	-	-	**0,00**	-
حسابات الجماعات الإداريّة والتّي يدير أموالها أمين المال	-	-	**0,00**	-

[37] التقرير السنوي حول الدين العمومي سنة 2024، ص 55.

بقايا للدّفع عن نفقات حرر فيها أذون بالصّرف	0,194	0,174	**-0,02**	**-10,309%**
حسابات الغير	44 400,004	38 707,289	**-5 692,72**	**-12,821%**
الحسابات الجارية للمؤسسات العمومية والشبيهة	-	-	**0,00**	-
حسابات محاسبي الدّولة	-	-	**0,00**	-
حسابات محاسبي البلديّات	0,015	0,001	**-0,01**	**-93,333%**
حسابات هيئات مختلفة	-	-	**0,00**	-
حسابات تصفية المؤسسات المحذوفة	-	-	**0,00**	-
القسم الثالث - العمليات الترتيبية	**254 491,664**	**278 005,188**	**23 513,52**	**9,239%**
مقابيض للتسوية أو للتّحويل	11 369,594	12 849,031	**1 479,44**	**13,012%**
دفوعات للتّسوية أو للتّحويل	10 251,171	8 886,258	**-1 364,91**	**-13,315%**
عمليّات الخزينة لقبّاض الماليّة وأمناء المصاريف	49 410,682	50 975,078	**1 564,40**	**3,166%**
تداول الأموال بين المحاسبين	149 059,273	161 416,500	**12 357,23**	**8,290**
عمليّات للتّسوية أو للتّحويل	29 238,611	38 257,767	**9 019,16**	**30,847**
حسابات الدّين العمومي	5 162,333	5 620,554	**458,221**	**8,88**
جملة موارد الخزينة الأخرى	**381 109,640**	**400 793,318**	**19 683,678**	**5,165**

وتجدر الإشارة إلى أنّ جزءا هاما من موارد الخزينة المسجّلة بحسابات أمين المال العام يهمّ عمليات ذات طابع داخلي تتعلّق بتداول السيولة بين مختلف المحاسبين العموميين، وتشمل بالأساس عمليات الخزينة المنجزة من طرف قباض المالية وأمناء المصاريف بقيمة 50.975,078 م.د، إلى جانب عمليات تداول الأموال بين المحاسبين العموميين المقدّرة بـ161.416,500 م.د، والمضمنة بقسم عمليات الخزينة ضمن المجموعتين عدد 16 و17.

وباستبعاد هذه العمليات، بلغت الموارد المحقّقة بعنوان موارد الخزينة الأخرى 83.673,841 م.د، وتعلّقت أساسا بالمتوفرات المالية قصيرة المدى. وقد تمثّلت هذه الموارد خاصة في المبالغ المسجّلة بالحساب الجاري للدولة لدى البنك المركزي التونسي بقيمة 78.607,931 م.د، إضافة إلى الموارد المودعة بحساب الحكومة بالعملة الصعبة لدى نفس المؤسسة بقيمة 4.963,996 م.د خلال سنة 2024.

كما شملت موارد الخزينة لسنة 2024 مداخيل قدرها 38.257,767 م.د تم تضمينها بالمجموعة عدد 18 من حسابات أمين المال العام (عمليات للتسوية أو للتحويل) وتعلقت في حدود 20.949,985م.د بحساب صندوق الادخار التونسي والحساب الجاري بالبريد في حين شمل الباقي أساسا رقاع الخزينة قصيرة المدى (ذات 13 و26 أسبوع).

وتعلقت موارد الخزينة المضمنة بالمجموعة عدد 9 (حسابات الغير) والبالغة 38.707,289م.د بإيداع أموال المؤسسات شبه الدولية (ن مكرر) في حدود 30.800,518 م.د.

وتجدر الإشارة إلى أن موارد الخزينة الأخرى لسنة 2024 تضمنت مبلغا قدره 12.849,031 م.د. تم إدراجه بالمجموعة عدد 14 (مقابيض للتسوية أو للتحويل) تعلقت أساسا بمداخيل في حدود 380,624 م.د بعنوان صندوق لا مركزي للتضامن وفي حدود 138,893 م.د بعنوان معاليم الصيانة العقارية وما قدره 43,972م.د بعنوان صندوق الجوائح

الطّبيعيّة. كما شملت نفس المجموعة مداخيل بقيمة 20,397 م.د تتعلّق بمعلوم على نقل ومقاسمة العقارات غير المرسمة.

وناهزت الموارد بعنوان الأموال المتداولة بين المحاسبين العموميين ما قيمته 161.416,500م.د مسجلة بذلك نموّا بما نسبته 8,29 % مقارنة بالتصرّف السابق. وتمثل هذه الموارد ما نسبته 40,27 % من مجموع موارد الخزينة الأخرى التي تمّ تحقيقها في سنة 2024.

العنوان الثاني: تكاليف الدّولة

تتضمن التّحاليل المتعلّقة بتكاليف الدّولة لسنة 2024 كلا من تكاليف الميزانية (المحور الأوّل) وتكاليف الخزينة (المحور الثاني).

المحور الأوّل: تكاليف الميزانيّة

ضبط القانون عدد 13 لسنة 2023، والمتعلق بقانون المالية لسنة 2024، مبلغ اعتمادات الدفع لنفقات ميزانية الدولة بما قدره 59.805 م.د مقابل 53.921 م.د في سنة 2023 أي بنمو قدره 5.884 م.د ونسبته 10,91%.

وحُدّدت هذه التقديرات وفقا للتوجهات الواردة بالمنشور عدد 11 المؤرخ في 13 أفريل 2023 والمتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 وعلى أساس حاجيات التصرف المنتظرة لمختلف المهمات ونسق إنجاز البرامج وكذلك حجم التسديدات المبرمجة بعنوان الدين العمومي.

وفي هذا الإطار، استندت التقديرات [38] على إجراءات للتحكم في كتلة الأجور واعتماد برامج للتخفيض من عدد الأعوان بالوظيفة العمومية بالإضافة إلى اتخاذ إجراءات للضغط على نفقات التسيير ومزيد التحكم في حجمها. كما هدفت تقديرات نفقات التدخلات دون اعتبار نفقات الدعم خاصة إلى مزيد النهوض بالفئات محدودة الدخل ودعمها ورعاية المعوقين ومساندة صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية. أما بخصوص نفقات الدعم فتعلقت بدعم كل من حاجيات التمويل لضمان توازن منظومة المحروقات والكهرباء والغاز بمبلغ 8.033 م.د والمواد الأساسية بمبلغ 3.591 م.د والنقل العمومي بمبلغ 660 م.د. وقُدّرت نفقات التدخلات ذات الصبغة التنموية بمبلغ 5.006 م.د ونفقات العمليات المالية بقيمة جملية 5.341 م.د .

وتم توزيع هذه الاعتمادات بين المهمات والبرامج وفقا لقرار وزيرة المالية المؤرخ في 12 ديسمبر 2023 المتعلق بتوزيع اعتمادات ميزانية الدولة المفتوحة بمقتضى القانون عدد 13 لسنة 2023 المتعلق بقانون المالية لسنة 2024.

وشهدت هذه الاعتمادات تعديلات عبر تحويل اعتمادات بين البرامج[39].بقيمة 55,965 م.د وتحويل اعتمادات داخلية قدرها 4.429,919 م.د وتوزيع الاعتمادات التكميلية المرصودة لمهمة النفقات الطارئة وغير الموزّعة[40] بين الأقسام (630,926 م.د) والترفيع في اعتمادات النفقات الممولة على موارد الحسابات الخاصة (490,184 م.د) لترتفع

[38] التقرير حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

[39] قرار من وزيرة المالية المؤرخ في 28 أفريل 2025 والمتعلق بتحويل اعتمادات بين البرامج بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2024.

[40] قرار من وزيرة المالية المؤرخ في 28 أفريل 2025 والمتعلق بإسناد اعتمادات تكميلية بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2024.

الاعتمادات النّهائيّة إلى ما قيمته 60.295,184 [41] م.د مقابل ما قدره 56.521,294 م.د في سنة 2023 أي بزيادة قيمتها 3.773,890 م.د ونسبتها 6,68 %.

وبخصوص الاعتمادات المرصودة لمهمة النفقات الطارئة وغير الموزّعة فقد بلغ حجمها بمقتضى قانون الماليّة ما قدره 1.680,226 م.د. وتم توزيعها وفقا لقرار وزيرة المالية المؤرخ في 28 أفريل 2025 في حدود 630,926 م.د. ووفقا للأقسام، استأثر قسم نفقات التدخلات بالحصة الأوفر من هذه الاعتمادات التكميلية بما قيمتها 421,754 م.د وما نسبتها 66,85 % يليه قسم نفقات الاستثمار باعتمادات تكميلية قدرها 85,375 م.د وبنسبة 13,53 % وقسم نفقات عمليات مالية بمبلغ 66,025 م.د وبنسبة 10،47 % ونفقات التأجير بما قدره 31,952 م.د وبحصّة 5,06 % وأخيرا قسم نفقات التسيير بمبلغ 25,820 م.د وبحصّة 4,09 %.

وعلى صعيد المهمات والبرامج، فقد عادت الحصة الأوفر من الاعتمادات التكميلية في سنة 2024 إلى مهمة الشؤون الاجتماعية وذلك بمبلغ 265,801 م.د وبنسبة 42,13 % وخُصّصت جملتها لفائدة قسم نفقات التدخلات ضمن التدخلات في الميدان الاجتماعي، كما أُسند لمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري اعتمادات تكميلية قدرها 91,819 م.د لفائدة قسم نفقات التدخلات. وخُصّص لمهمة التجهيز والإسكان اعتمادات تكميلية قدرها 80 م.د وأدرجت بعنوان نفقات الاستثمار (ضمن فصل الطرقات والجسور)، تليها مهمة المالية بمبلغ 77,601 م.د منها 66,025 م.د لتمويل مساهمة الدولة في اكتتاب برأس مال كل من المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية والبنك التونسي السعودي ثم مهمة النقل بمبلغ 51 م.د خُصّص لفائدة نفقات التدخلات بعنوان مساهمة الدولة في اقتناء حافلات جديدة.

ويبيّن الملحق عدد.02 توزيع الاعتمادات التكميلية حسب المهمّات والأقسام في سنة 2024.

وعلى مستوى الإنجاز، بلغت الدفوعات في سنة 2024 ما قيمته 55.630,873 م.د مقابل 52.726,441 م.د في التصرف السابق أي بزيادة قدرها 2.904,432 م.د ونسبتها 5,51 %. ومقارنة بالاعتمادات النهائية، تواصل تراجع نسبة استهلاك الاعتمادات في سنة 2024 لتبلغ 92,26 % مقابل على التوالي 93,28 % و96,58 % في سنتي 2023 و2022.

ويبرز الجدول التالي الاعتمادات النهائية لسنة 2024 والدفوعات حسب الأقسام مقارنة بسنة 2023:

بحساب المليون دينار

الأقسام	الاعتمادات النهائية	الدفوعات				تطور الدفوعات	
		2023		2024			
		القيمة	الحصة %	القيمة	الحصة %	القيمة	النسبة %
نفقات التأجير	23 119,868	21 702,473	41,16	22 273,093	40,04	570,620	2,63
نفقات التسيير	2 865,372	2 451,126	4,65	2 776,563	4,99	325,437	13,28

[41] قرار من وزيرة المالية المؤرخ في 28 أفريل 2025 والمتعلق بتوزيع اعتمادات الدفع واعتمادات التعهد بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2024.

نفقات التدخلات	20 456,118	18 407,267	34,91	19 267,832	34,64	860,565	4,68
نفقات الاستثمار	5 833,428	4 256,857	8,07	4 824,748	8,67	567,891	13,34
نفقات العمليات المالية	133,098	66,804	0,13	118,549	0,21	51,745	77,46
نفقات التمويل	6 838,000	5 841,914	11,08	6 370,088	11,45	528,174	9,04
النفقات الطارئة وغير الموزعة	1 049,300	-	-	-	-	-	-
المجموع	**60 295,184**	**52 726,441**	**100**	**55 630,873**	**100**	**2 904,432**	**5,51**

وسُجّل نمو نفقات الميزانية بجميع الأقسام، وخصّ التطور الأهم نفقات التدخلات بما قيمته 860,565 م.د ثم نفقات كل من التأجير والاستثمار والتمويل بما قيمته على التوالي 570,620 م.د و567,891 م.د و528,174 م.د.

كما يبين الرّسم التالي هيكلة نفقات ميزانية الدّولة حسب مختلف الأقسام لسنة 2024:

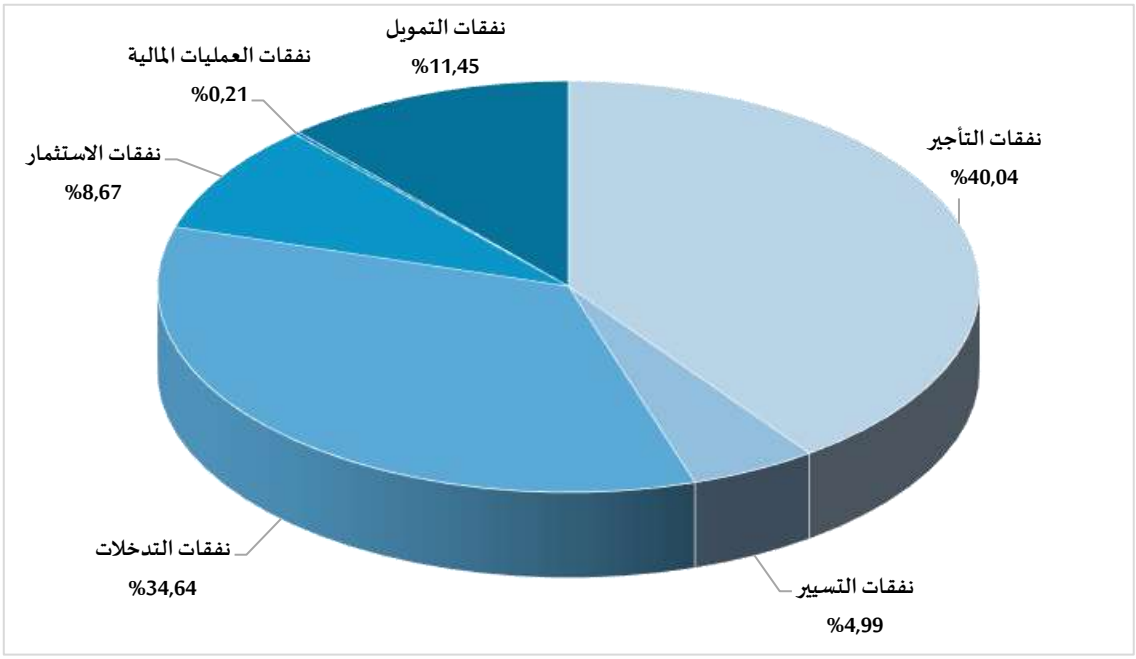

وفي نفس الإطار، بلغت الدفوعات دون اعتبار نفقات التّمويل في سنة 2024 ما قيمته 49.260,785 م.د، وتواصل ارتفاع حصة نفقات التأجير من نفقات الميزانيّة دون اعتبار نفقات التمويل لتصل إلى ما قدره 22.273,093 م.د أي بنسبة 45,21 %، تليها نفقات التدخلات بمبلغ 19.267,832 م.د وبحصّة39,11 % فيما لم تتجاوز نفقات الاستثمار والبالغة 4.824,748 م.د ما نسبته 9,79 % مقابل على التوالي ما قدره 4.256,857 م.د وما نسبته 9,08 % في سنة 2023.

وحسب المهمات، توزّعت نفقات الميزانية على 34 مهمّة بما في ذلك المهمات الخاصة ونفقات التمويل والنفقات الطارئة وغير الموزعة، واستأثرت مهمّة التربية بالحصّة الأكبر من مجموع نفقات ميزانيّة الدّولة دون اعتبار نفقات التّمويل لتبلغ 14,96 % تليها مهمّة الصناعة والطاقة والمناجم بنسبة 14,72 % ومهمة الداخلية بنسبة 11,50 %

ومهمة الدفاع الوطني بنسبة 8,49 % ومهمة التجارة وتنمية الصادرات بنسبة 7,60 % ومهمّة الصحة بنسبة 7,25 %.
ويبرز الرسم البياني التالي توزيع نفقات الدّولة لسنة 2024 حسب المهمّات وتطورها خلال سنتي 2023 و2024:

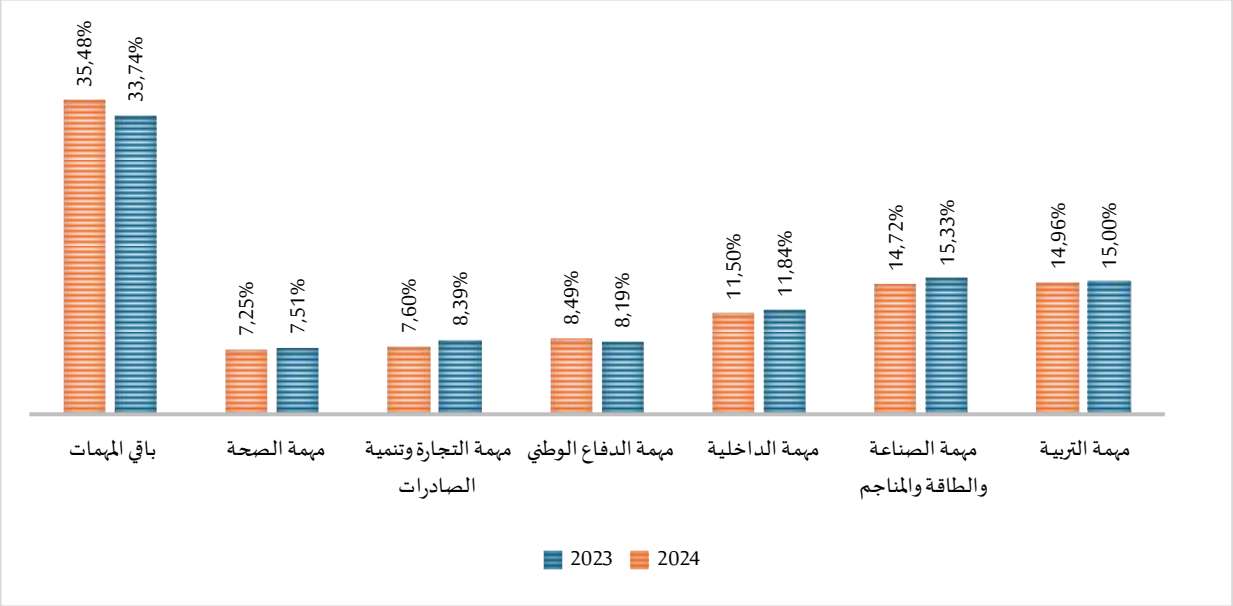

ويبيّن الملحق عدد 03 توزيع نفقات الدولة لسنة 2024 حسب المهمات.

أما على مستوى البرامج، فقد سجلت نفقات البرنامج الأول لمهمة الصناعة والطاقة والمناجم "الطاقة والطاقات المتجددة" أعلى حصة من مجموع نفقات البرامج بما قدره 7.110,691 م.د (خصص ما نسبته 99,65 % بعنوان نفقات دعم المحروقات) يليه البرنامج الثاني لمهمة التربية "المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي" بما قدره 3.812,945 م.د (منه 93,50 % كنفقات التأجير) وبرنامج "التجارة الداخلية" بمهمة التجارة وتنمية الصادرات (3.645,263 م.د) وبرنامج "المرحلة الابتدائية" (2.603,298 م.د) وبرنامج "الأمن الوطني" (2.343,841 م.د) وبرنامج "التدخل العسكري" (2.341,767 م.د). ويبرز الملحق عدد 04 توزيع نفقات ميزانيّة الدولة لسنة 2024 وفقا للمهمات والبرامج.

ويلخص الجدول الموالي توزيع نفقات ميزانية الدولة بين الأقسام في سنة 2024:

تلخيص لنفقات الدولة لسنة 2024 حسب الأقسام

بحساب المليون دينار

الأقسام	اعتمادات قانون المالية	تحويل اعتمادات بين البرامج		تحويل اعتمادات داخلية		الاعتمادات التكميلية	الترفيعات	الاعتمادات النهائية	مبلغ الدفوعات	الاعتمادات الباقية
		+	-	+	-					
نفقات التأجير	23 711,066	12,093	47,305	1 127,440	1 715,499	31,952	0,121	23 119,868	22 273,093	846,775
نفقات التسيير	2 538,421	14,434	5,783	377,561	172,196	25,820	87,115	2 865,372	2 776,563	88,809
نفقات التدخلات	19 696,167	6,850	0,005	1 275,455	1 110,200	421,754	166,097	20 456,118	19 267,832	1 188,286
نفقات الاستثمار	5 274,047	22,588	2,872	1 649,463	1 432,024	85,375	236,851	5 833,428	4 824,748	1 008,680
نفقات العمليات المالية	67,073	-	-	-	-	66,025	-	133,098	118,549	14,549
نفقات التمويل	6 838,000	-	-	-	-	-	-	6 838,000	6 370,088	467,912
النفقات الطارئة وغير الموزعة	1 680,226	-	-	-	-	630,926 -	-	1 049,300	-	1 049,300
المجموع	**59 805,000**	**55,965**	**55,965**	**4 429,919**	**4 429,919**	-	**490,184**	**60 295,184**	**55 630,873**	**4 664,311**

ومن جهة أخرى، يلاحظ تواصل التفاوت بين حجم كل من نفقات الدعم والاستثمارات المباشرة ونفقات التأجير[42] خلال الفترة 2020-2024، كما يبيّنه الرسم البياني الموالي:

وتوزّعت نفقات ميزانية الدولة حسب مصادر التمويل بين نفقات محمولة على الموارد العامّة للميزانيّة بمبلغ 46.126,577 م.د وموارد القروض الخارجيّة الموظّفة بمبلغ 1.172,745م.د وموارد الحسابات الخاصّة في الخزينة بمبلغ 1.798,616 م.د وموارد حسابات أموال المشاركة بمبلغ 162,847 م.د.

ويبرز الملحق عدد 05 توزيع نفقات ميزانية الدولة لسنة 2024 حسب مصادر التمويل.

وتواصل في سنة 2024 دمج نفقات قسم التدخلات مع نفقات قسم التسيير ضمن بند بقية الأقسام بالجداول الملحقة بقانون المالية لسنة 2024 وبالحساب العام للسنة المالية وذلك خلافا لتبويب نفقات ميزانية الدولة المنصوص عليه في القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 وفي قرار وزير المالية المؤرخ في 10 أفريل 2019 حسب 7 أقسام (نفقات التّأجير ونفقات التسيير ونفقات التّدخّلات ونفقات الاستثمار ونفقات العمليّات الماليّة ونفقات التّمويل والنفقات الطارئة وغير الموزعة).

ولئن أفادت مصالح وزارة المالية ضمن ردها على التقرير حول غلق ميزانية الدولة لسنة 2021 بأن دمج كل من نفقات قسم التدخلات مع نفقات قسم التسيير يوفر المزيد من المرونة لرؤساء المهمات في توزيع النفقات الأخرى بين نفقات التسيير ونفقات التدخلات وتحويل الاعتمادات بين القسمين المذكورين دون ترخيص مسبق من الوزير المكلف

[42] بحساب المليون دينار.

بالمالية، فإن محكمة المحاسبات تجدد تأكيدها على ضرورة الالتزام بالمقتضيات القانونية والترتيبية المتعلقة بمسك حسابات الدولة وتقديم المعلومة المالية بما يمكن من إضفاء مزيد الشفافية والدلالة على المعطيات المقدمة لمختلف مستعمليها.

وإجمالا أفرز تنفيذ ميزانيّة سنة 2024 اعتمادات متبقية بلغت جملتها 4.664,311 م.د توزعت بين نفقات التّدخّلات (1.188,286 م.د) والنّفقات الطّارئة وغير الموزّعة (1.049,300 م.د) ونفقات الاستثمار (1.008,680 م.د) ونفقات التّأجير (846,775 م.د) ونفقات التمويل (467,912 م.د) ونفقات التسيير (88,809 م.د) ونفقات العمليّات الماليّة (14,549 م.د).

وفيما يلي تحليلا لتطور تكاليف الميزانية حسب طبيعة النفقات (الأقسام) مع تحليل لتنفيذ هذه النفقات حسب الأهداف والمهمات والبرامج في مستوى كل قسم طبقا للفصل 68 من القانون الأساسي للميزانية.

أولا: نفقات التأجير

ضبطت التقديرات الأصلية لقسم نفقات التأجير بمقتضى قانون المالية لسنة 2024 بما قدره 23.711,066 م.د، وترتكز تقديرات نفقات التأجير كما وردت في التقرير المصاحب لقانون الماليّة[43] على عدة إجراءات وتوجهات ترمي إلى مزيد العمل على بذل الجهد للتحكم في كتلة الأجور والنزول بها تدريجيا إلى نسب معقولة من الناتج المحلي الإجمالي بالأساس من خلال التحكم في الانتدابات وحصرها في القطاعات ذات الأولوية ومواصلة التخفيض التدريجي في عدد خريجي مدارس التكوين وعدم تعويض الشغورات وتغطية المتأكد منها بإعادة توظيف الموارد البشرية المتوفرة واعتماد برامج للتقليص من عدد الأعوان في الوظيفة العمومية عن طريق مواصلة العمل بالبرنامج الخصوصي للإحالة على التقاعد قبل بلوغ السنة القانونية [44] وتطبيق أحكام الأمر الرئاسي عدد 387 المؤرخ في 18 أفريل 2022 والمتعلق بالتنقل الوظيفي للأعوان العموميين لفائدة الوزارات والمؤسسات العمومية ذات الصبغة الإدارية.

وقد ارتفعت تقديرات نفقات التأجير لسنة 2024 في قانون الماليّة بزيادة قدرها حوالي 939 م.د مقارنة بتقديرات نفقات التأجير لسنة 2023 والبالغة 22.772,485 م.د وتوزعت هذه الزيادة على انتدابات 2024 وتعديل انتدابات 2023 (270 م.د) والانعكاس المالي السنوي للبرنامج العام للزيادة في الأجور (780 م.د) وترقيات 2024 وتعديل ترقيات 2023 (100 م.د) وتقاعد 2024 وتعديل تقاعد 2023 (-300 م.د).

وتوزعت الإنتدابات الجديدة (13586 خطة[45] مقابل 8398 خطة[46] خلال سنة 2023) أساسا على كل من مهمة الدفاع الوطني التي استأثرت بالحصّة الأكبر (22,77%) ومهمة الصحة (22,08%) ومهمة التربية (17,46 %) ومهمة الداخلية(14,71 %).

---

[43] تقرير حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

[44] الفصل 14 من المرسوم عدد 21 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 والمتعلق بقانون المالية لسنة 2022.

[45] تقرير حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

[46] تقرير حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2023.

وشهدت التقديرات بعنوان نفقات التأجير خلال السنة تحويل اعتمادات بين البرامج (- 35,212 م.د) وتحويل اعتمادات داخلية (-588,059 م.د). في المقابل أسندت اعتمادات تكميلية لفائدة قسم التأجير بمبلغ 31,952 م.د.

كما استفاد هذا القسم بترفيعات بمبلغ 0,121 م.د محمولة على موارد حسابات أموال المشاركة. وبلغت بذلك الاعتمادات النهائيّة لقسم التأجير ما قدره 23.119,868 م.د مقابل 22.433,731 م.د في سنة 2023، محققة بذلك نسبة نمو قدرها 3,06 % مقابل 4,76 % بين سنتي 2022 و2023. ويبيّن الجدول التالي تطور الاعتمادات والدفوعات لنفقات التأجير بين سنة 2020 وسنة 2024:

بحساب المليون دينار

السنة	الاعتمادات الأصلية	الاعتمادات التعديلية	الاعتمادات النهائية	مبلغ الدفوعات	الاعتمادات الباقية	نسبة التنفيذ (%)
2020	19 030,000	19 246,580	19 336,961	19 202,816	134,145	99,31
2021	20 118,481	20 345,196	20 326,414	20 182,202	144,212	99,29
2022	21 573,334	21 552,659	21 414,067	21 124,848	289,219	98,65
2023	22 772,485	22 772,485	22 433,731	21 702,473	731,258	96,74
2024	23 711,066	-	23 119,868	22 273,093	846,775	96,34

ورغم الإجراءات الرامية للحد من ارتفاع هذه النفقات في قوانين المالية للفترة 2020-2024 فإنه يتبين من خلال الجدول أعلاه ارتفاعا مستمرا في مبلغ الاعتمادات النهائية خلال هذه الفترة وذلك بزيادة إجمالية تجاوزت ما نسبته 19,56 %، وبوتيرة نمو سنوية بمعدل 4,57 %.

أما بخصوص الدفوعات الفعلية، فقد بلغت الزيادة الإجمالية خلال نفس الفترة ما نسبته 15,99%. وأدّى التباين بين نسبة نموّ الاعتمادات النهائية ونسبة نموّ الدفوعات إلى تطور في حجم الاعتمادات الباقية، والتي مرّت من 134,145 م.د إلى 846,775 م.د خلال الفترة 2020-2024.

وتراجعت نسبة الاستهلاك تدريجيا من 99,31 % في سنة 2020 إلى 96,34 % في سنة 2024، أي بانخفاض بما نسبته 2,97%.

ويبرز الرسم البياني التالي تطور الاعتمادات الباقية لنفقات التأجير مقارنة مع نسبة التنفيذ خلال الفترة 2020-2024:

ومثّلت نفقات التأجير في سنة 2024 ما نسبته 13,94% من الناتج المحلي الخام مقابل 14,4% خلال سنة 2023 وما نسبته 40,04% من جملة نفقات ميزانية الدولة في سنة 2024 مقابل 41,16% في سنة 2023.

وبلغ حجم المبالغ المدفوعة 22.273,093 م.د وتوزعت وفقا لمصادر التمويل بين نفقات محمولة على الموارد العامة للميزانية بما قيمته 22.268,23 م.د ونفقات محمولة على موارد حسابات أموال المشاركة بما قيمته 4,860 م.د.

ويتضمن الجدول التّالي توزيع نفقات التأجير وتطوّرها بين سنتي 2023 و2024:

بحساب المليون دينار

البنود	الدفوعات				تطوّر المصاريف 2024/2023	
	2023		2024			
	القيمة	الحصة %	القيمة	الحصة %	القيمة	النسبة %
تأجير الأعوان القارّين وغير القارّين والعاملين بالخارج	20 268,506	93,39	20 804,552	93,41	536,046	2,64
منح للمؤسسات العمومية الخاضعة وغير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية بعنوان التأجير	1 409,457	6,49	1 439,680	6,46	30,223	2,14
منح مخوّلة للسّلط العمومية	18,622	0,09	24,000	0,11	5,378	28,88
جملة نفقات التأجير المحمولة على الموارد العامة للميزانية	21 696,590	99,97	22 268,232	99,98	571,642	2,63
نفقات التأجير المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة	5,888	0,03	4,860	0,02	1,028-	17,46-
المجموع	21 702,473	100,00	22 273,093	100,00	570,619	2,63

وشهدت نفقات التأجير المنجزة زيادة إجمالية قدرها 570,619 م.د أي بنسبة 2,63 %، وتأتت هذه الزيادة أساسًا من تطور بند تأجير الأعوان القارّين وغير القارّين والعاملين بالخارج بما قيمته 536,046 م.د وما نسبته 2,64 %. ويبرز

الجدول أعلاه أن هذا البند ظلّ المكّون الرئيسي لنفقات التأجير، حيث تمثّل حصّته أكثر من 93% من مجموع نفقات التأجير في سنتي 2023 و2024.

كما شهدت المنح المخصصة للمؤسسات العمومية الخاضعة وغير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية بعنوان التأجير ارتفاعا قدره 30,223 م.د ونسبته 2,14 %، وبلغت حصته حوالي 6,46 % من جملة نفقات التأجير. وعرفت المنح المخوّلة للسّلط العمومية أكبر نسبة ارتفاع حيث بلغت نسبة 28,88 % غير أنه لم يكن لها تأثير كبير (5,378 م.د) باعتبار محدودية حصتها في إجمالي نفقات التأجير (0,11 %).

وبالنسبة لتوزيع نفقات التأجير حسب المهمات، فقد مثّلت حصّة مهمة التربية 28,15 % من إجمالي نفقات التأجير وهي الحصة الأرفع وبلغت 6.270,171 م.د في سنة 2024 مقابل 6.094,045 م.د خلال تصرف سنة 2023. وتوزعت أساسًا بين البرنامج الأول (المرحلة الإبتدائية) بحصّة قدرها 39,26 % والبرنامج الثاني (المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي) بحصّة قدرها 56,86 %. وشهدت نسب الاستهلاك لهذه المهمة ارتفاعا مقارنة بالتصرف السابق حيث تطورت من 86,63 % في سنة 2023 إلى 93,30 % خلال التصرّف الحالي.

واحتلت مهمة الداخلية المرتبة الثانية من حيث حصتها في إجمالي نفقات التأجير بنسبة 17,35 % وبمبلغ 3.863,094 م.د، وهو ما يمثّل ما نسبته 68,21 % من نفقات المهمة (5.663,417 م.د). وتوزعت الدفوعات أساسًا بين البرنامج الأول (الأمن الوطني) بحصّة قدرها 34,90 % والبرنامج الثاني (الحرس الوطني) بحصّة قدرها 22,39 %.

ويبرز الرسم البياني التالي نسبة تطور نفقات التأجير في سنتي 2023 و2024:

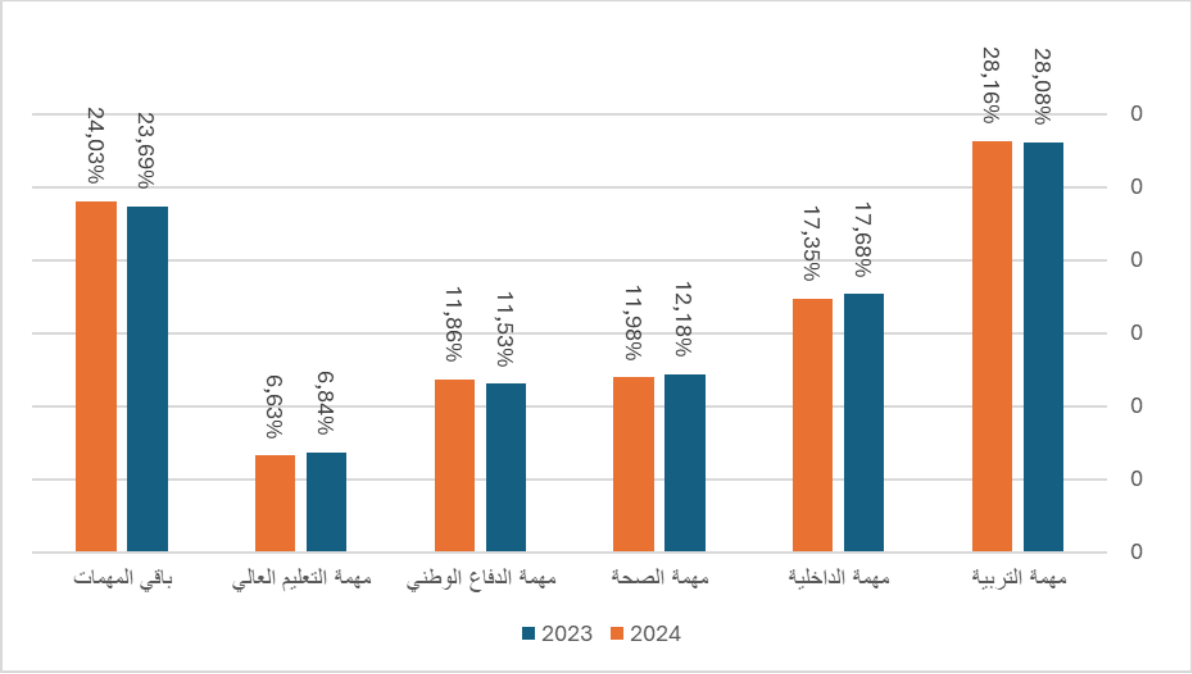

ثانيا: نفقات التسيير

تواصل في سنة 2024 ارتفاع الاعتمادات الأصلية لنفقات التسيير حيث بلغت الاعتمادات الأولية لهذا القسم 2.538,421 م.د مقابل 2.314,328 م.د في سنة 2023، أي بزيادة قدرها 244,093 م.د ونسبتها 9,68 %.

وسجلت نفقات التسيير تحويلات بين البرامج بقيمة إجمالية صافية بلغت 8,651.م.د وتحويل اعتمادات داخلية صافية قدرها 205,365 م.د وأسندت اعتمادات تكميلية لهذا القسم بمبلغ 25,820 م.د. أما الترفيعات في النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة فقد بلغت 87,115 م.د. وقد نجم عن ذلك تطور في الاعتمادات النهائية بمبلغ 326,951 م.د لتبلغ 2.865,372 م.د مقابل 2.597,611 م.د في سنة 2023، محققة بذلك زيادة قدرها 267,761 م.د ونسبتها 10,31%.

ويبيّن الجدول التالي تطور الاعتمادات لنفقات التسيير خلال الفترة 2020-2024:

بحساب المليون دينار

السنة	الاعتمادات الأصلية	الاعتمادات التعديلية	الاعتمادات النهائية	مبلغ الدفوعات	الاعتمادات الباقية	نسبة التنفيذ (%)
2020	1 745,481	2 042,731	2 444,825	2 347,981	96,844	96,04
2021	1 895,599	2 185,832	2 401,217	2 156,654	244,563	89,82
2022	1 991,920	1 844,706	2 239,197	2 146,087	93,11	95,84
2023	2 314,328	2 314,328	2 597,611	2 451,126	146,485	94,36
2024	2.538,421	-	2.865,372	2 776,563	88,809	96,90

يبرز الجدول أعلاه نمُوّاً في حجم الاعتمادات الأصلية خلال الفترة 2020-2024، بزيادة إجمالية نسبتها 45,43 % وبلغ معدل النمو السنوي للاعتمادات الأصلية ما نسبته 9,89 %.

وفيما يخصّ الارتفاع المسجّل خلال سنتي 2023 و2024 فإن ذلك يعود بالأساس إلى الترسيم الاستثنائي لاعتمادات في حدود 200 م.د لخلاص جزء من ديون المؤسسات الصحية تجاه الصيدلية المركزية قصد تمكينها من الإيفاء بتعهداتها خاصة مع مزوديها الأجانب.[47]

وشهدت الاعتمادات النهائية نسق نمو بلغ معدله السنوي خلال نفس الفترة (4,45 %). وعلى مستوى الدفوعات بلغ معدل النمو السنوي ما نسبته 4,71.%

وبلغ معدلّ نسب استهلاك الاعتمادات 94,59 % خلال الفترة 2020-2024 وبلغت أدناها في سنة 2021 بنسبة 89,82 %.

[47] تقرير حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

ويبرز الرسم البياني التالي تطور الاعتمادات الباقية لنفقات التسيير[48] مقارنة بنسبة الاستهلاك خلال الفترة 2020-2024:

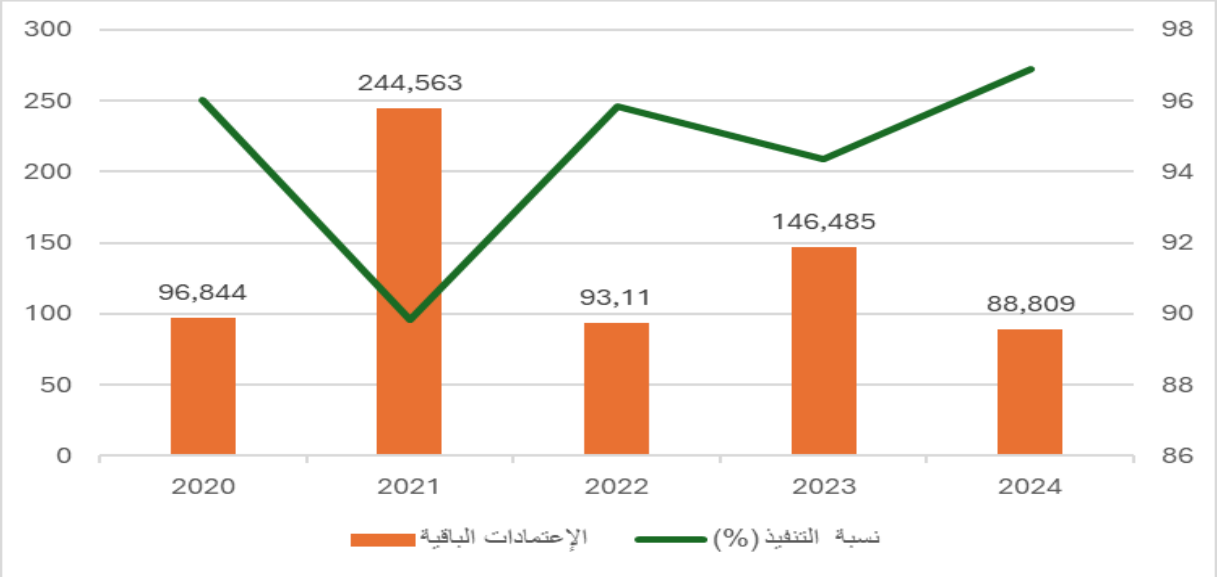

وتوزعت دفوعات نفقات التسيير بين نفقات محمولة على الموارد العامّة للميزانيّة (2.565,231 م.د) وعلى الحسابات الخاصّة في الخزينة (141,207 م.د) وعلى حسابات أموال المشاركة (70,125 م.د).

ويبيّن الجدول الموالي توزيع نفقات التسيير وتطوّرها بين سنتي 2023 و2024.

بحساب المليون دينار

البنود	2023		2024		التغييرات 2024/2023	
	القيمة	الحصّة %	القيمة	الحصّة%	القيمة	النسبة %
النفقات الخصوصيّة للسّلط العمومية	14,778	0,60	18,485	0,67	3,707	25,08
نفقات التسيير ونفقات تسيير المصالح بالخارج	1 302,810	53,15	1402,352	50,51	99,54	7,64
- نفقات تسيير المصالح العمومية	1 179,818	48,13	1271,301	45,79	91,483	7,75
- نفقات استغلال وصيانة التجهيزات العمومية	53,064	2,16	56,735	2,04	3,671	6,92
- نفقات تسيير المصالح بالخارج	69,928	2,85	74,316	2,85	4,388	6,28
منح المؤسّسات العموميّة الخاضعة وغير الخاضعة لمجلّة المحاسبة العموميّة	956,089	39,01	1144,394	41,22	188,305	19,70
جملة نفقات التسيير المحمولة على الموارد العامة للميزانية	**2 273,677**	**92,76**	**2565,231**	**92,39**	**291,554**	12,82
نفقات التسيير المحمولة على موارد الحسابات الخاصة	177,449	7,24	211,332	7,61	33,883	19,09
الجملة	**2 451,126**	**100,00**	**2776,563**	**100,00**	**325,437**	**13,28**

[48] بحساب المليون دينار.

سجلت نفقات التسيير خلال سنة 2024 ارتفاعا نسبته 13,28% مقارنة بسنة 2023 حيث ارتفعت من 2.451,126 م.د إلى 2.776,563 م.د. وارتفعت في نفس الإطار نفقات التسيير المحمولة على الموارد العامّة للميزانيّة بما نسبته 12,82% حيث مرت من 2.273,677 م.د خلال سنة 2023 إلى 2.565,231 م.د خلال سنة 2024.

ونجمت هذه الزيادة أساساً عن ارتفاع منح المؤسّسات العموميّة الخاضعة وغير الخاضعة لمجلة المحاسبة العمومية التي مرت من 956,089 م.د في التصرف السابق إلى 1144,394 م.د في سنة 2024، مسجلة بذلك نموا بنسبة 19,70 % وبدرجة أقل عن تطور نفقات التسيير ونفقات تسيير المصالح بالخارج والتي مرت من 1.302,810 م.د إلى 1.402,352 م.د أي بزيادة نسبتها 7,64 % وذلك على خلاف ما ورد بتقرير مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024 الذي أكد على اتخاذ إجراءات تمكن من الضغط على هذه النفقات على غرار مزيد إحكام التصرف في وسائل النقل الإدارية والتفويت في السيارات الغير قابلة للاستعمال ومزيد التحكم في نفقات الاستقبال والإقامة والمهمات بالخارج.

كما ارتفعت نفقات التسيير المحمولة على موارد الحسابات الخاصة حيث مرت من 177,449 م.د خلال سنة 2023 إلى 211,332 م.د خلال سنة 2024 أي بما قيمته 33,883 م.د ونسبته 19,09%. ويبرز الرسم البياني التالي توزيع نفقات التسيير لسنتي 2023 و2024 بين مختلف المهمات:

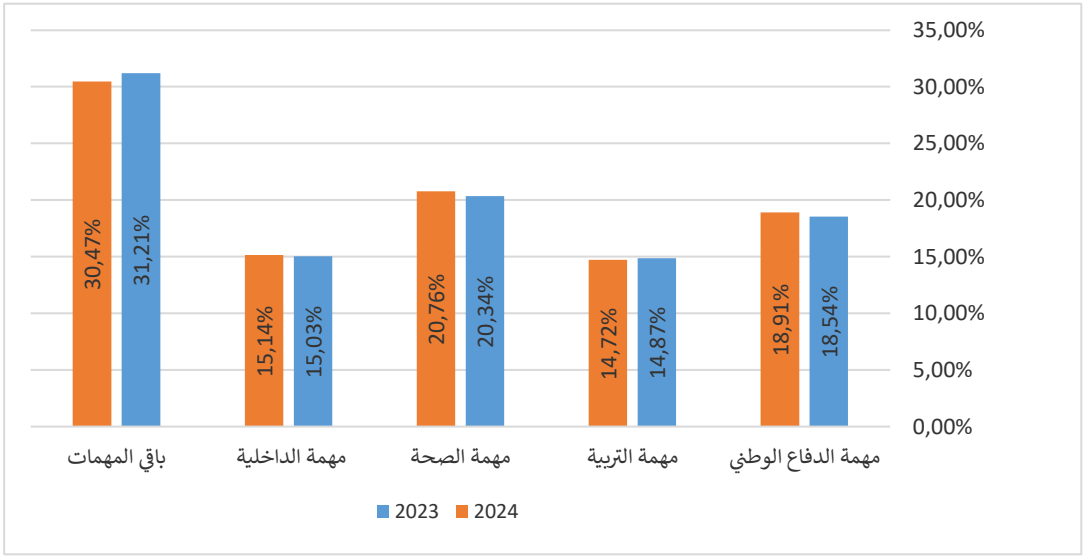

واستأثرت مهمة الصحة بالحصّة الأكبر من إجمالي نفقات التسيير المنجزة بقيمة قدرها 576,534 م.د ونسبتها 20,76 % مقابل 20,34 % في سنة 2023. واستفاد البرنامج الثالث "البحث والخدمات الاستشفائية الجامعية" بالقسط الأكبر من النفقات المنجزة صلب هذه المهمة بما قيمته 252,165 م.د (وما حصّته 43,74 %) ويليه البرنامج الثاني "الخدمات الصحية الاستشفائية" بما قيمته 213,146 م.د (وما حصّته 36,97 %) ثم البرنامج الأول "الرعاية الصحية الأساسية" بما قيمته 72,185 م.د (وما حصته 12,52%). ويبرز الرسم البياني توزيع نفقات التسيير المتعلقة بمهمة الصحة حسب البرامج خلال سنة 2024.

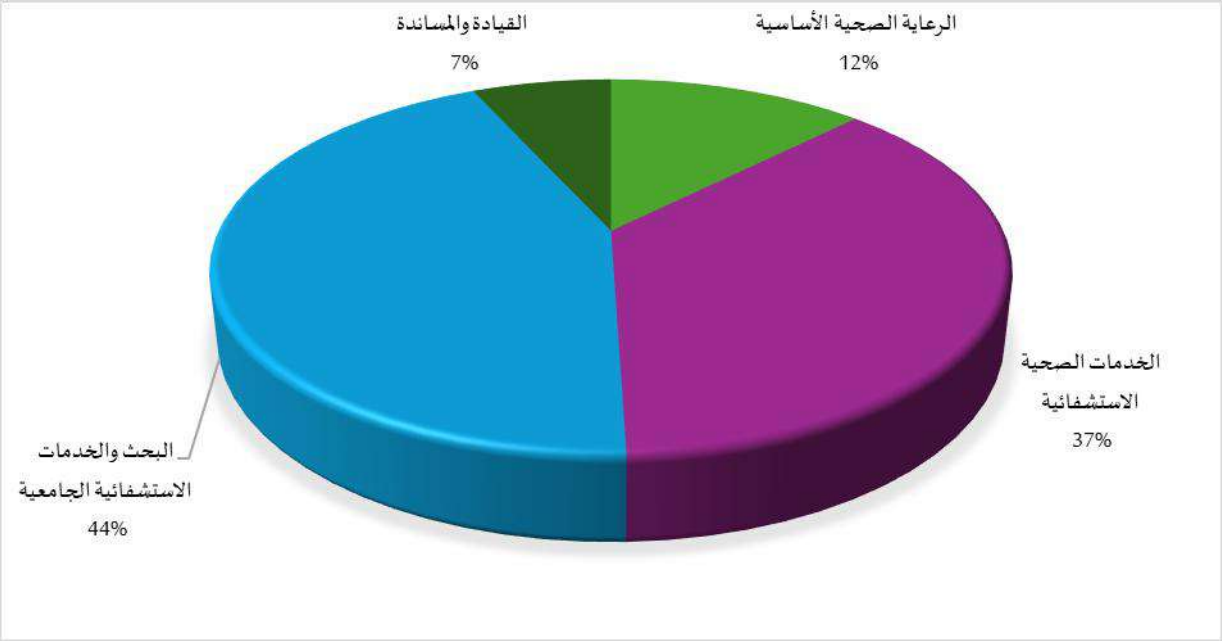

أما بالنسبة لمهمة الدفاع الوطني فقد بلغت جملة نفقات تسيير لهذه المهمة 524,97 م.د أي ما يمثل 18,91 % من جملة نفقات التسيير مقابل 18,54 % في سنة 2023. وتوزعت على البرنامج الثاني "الإسناد اللوجيستي التقني" بما قيمته 229,928 م.د وما حصّته 43,80 % من جملة نفقات التسيير للمهمة والبرنامج الثالث " الإحاطة بالعسكريين" بما قيمته 117,431 م.د والبرنامج الأول " التدخل العسكري" بما قيمته 69,132 م.د والبرنامج التاسع " القيادة والمساندة" بما قيمته 108,479 م.د. ويبرز الرسم البياني توزيع نفقات مهمة الدفاع الوطني حسب البرامج خلال سنة 2024:

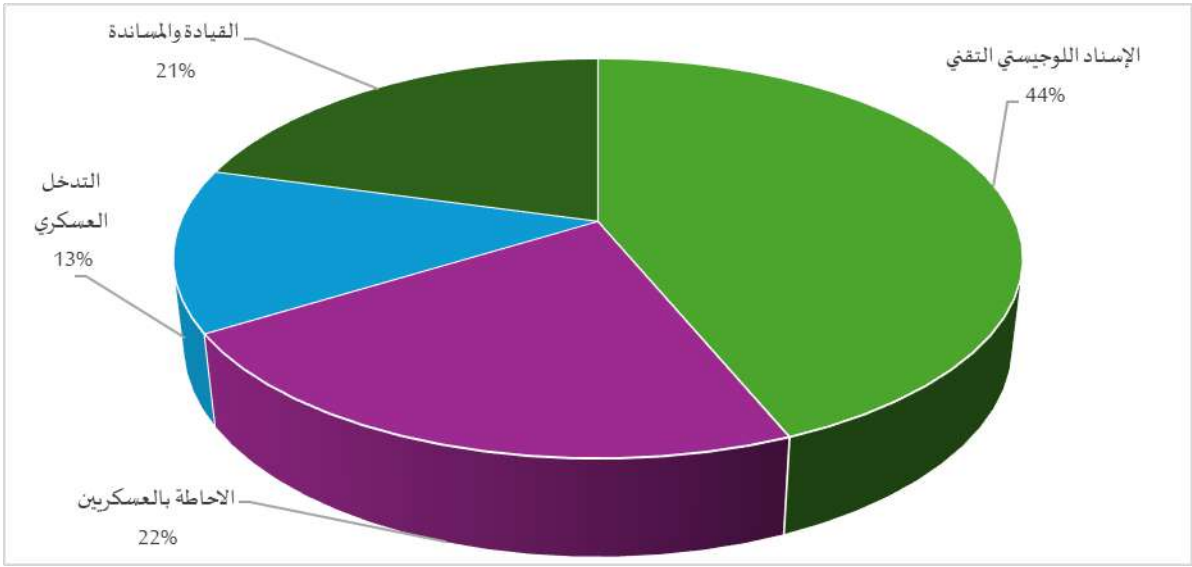

ثالثا: نفقات التدخلات

بلغت الاعتمادات المرصودة لنفقات التدخّلات بقانون المالية لسنة 2024 ما قيمته 19.696,167 م.د أي بتطور قدره 2.474,506 م.د ونسبته 14,37 % مقارنة بالتصرف السابق. وشملت تلك الاعتمادات نفقات إجمالية[49] بعنوان الدعم بما قيمته 11.337 م.د توزعت بين نفقات دعم المحروقات والكهرباء (7.086 م.د) ودعم المواد الأساسية (3.591 م.د) ودعم النقل (660 م.د). وبلغت الاعتمادات بعنوان التدخلات في الميدان الاجتماعي والاقتصادي والثقافي ما قدره 3.353 م.د

وتم تحديد التقديرات استنادا على مجموعة من الفرضيات[50] على غرار اعتماد معدل سعر النفط بما قدره 81 دولار للبرميل واستقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار وارتفاع معدل الاستهلاك الوطني من المواد النفطية بنسبة 7% والكهرباء بنسبة 3 % مع تسوية جزء من متخلّدات الشركة التونسية لصناعات التكرير في حدود 220 م د. كما تم ضبط نفقات دعم المواد الأساسية على أساس تراجع معدل سعر القمح في الأسواق العالمية لحدود 327 دولار للطن مقابل 343 دولار محيّنة لسنة 2023 وتراجع معدل سعر الزيت النباتي في الأسواق العالمية لحدود 1.100 دولار للطن مقابل 1.250 دولار محينة لسنة 2023 مع مواصلة تفعيل المرسوم عدد 14 لسنة 2022 المؤرخ في 20 مارس 2022 والمتعلق بمقاومة المضاربة غير المشروعة.

وانتفعت نفقات التدخلات باعتمادات تكميلية بمبلغ 421,754 م.د من مهمة النفقات الطارئة وغير الموزعة، وباعتبار التعديلات في اعتمادات هذه النفقات وتحويلها داخليا وبين البرامج (172,100 م.د) والترفيعات المسجلة على موارد الحسابات الخاصة (166,097 م.د)، ارتفعت الاعتمادات النهائية المرصودة لنفقات التدخلات في سنة 2024 إلى ما قيمته 20.456,118 م.د مسجلة بذلك نموا بمبلغ 1.038,173 م.د ونسبته 5,35 % مقارنة بالاعتمادات النهائية لسنة 2023.

وعلى مستوى الإنجاز، بلغت الدفوعات بعنوان التدخلات ما قدره 19.267,832 م.د أي باستهلاك بنسبة 94,19 % مقابل 94,80 % في السنة السابقة.

وفيما يخص مصادر تمويل هذه النفقات فقد تّم صرفها أساسا على الموارد العامة للميزانية (17.545,153 م.د) فيما تم صرف الباقي على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة (1.471,227 م.د) وعلى موارد القروض الخارجية الموظفة (240,912 م.د). وموارد حسابات أموال المشاركة (10,540 م.د). وأفرز هذا القسم اعتمادات باقية في سنة 2024 بمبلغ 1.188,286 م.د.

ويبيّن الجدول التالي تطور الاعتمادات لنفقات التدخلات خلال سنتي 2023 و2024:

[49] تقرير حول مشروع ميزانيّة الدّولة لسنة 2024.

[50] تقرير حول مشروع ميزانيّة الدّولة لسنة 2024.

بحساب المليون دينار

السنة	الاعتمادات الأصلية	الاعتمادات التعديلية	الاعتمادات النهائية	مبلغ الدفوعات	الاعتمادات الباقية
2020	9 879,580	11 234,661	11 626,564	11 219,185	407,379
2021	9 424,574	12 896,474	13 203,030	12 592,434	610,596
2022	14 262,505	18 702,679	18 963,760	18 150,250	813,508
2023	17 221,661	19 167,961	19 417,945	18 407,266	1 010,679
2024	19 696,167	0	20 456,118	19 267,832	1 188,286

يتضح من الجدول السابق تواصل ارتفاع حجم الاعتمادات الباقية خلال الفترة 2020-2024 حيث مرت من 407,379 م.د في سنة 2020 إلى ما قدره 1.188,286 م.د في سنة 2024. ويبرز الرسم البياني التالي تطور نسبة استهلاك الاعتمادات لنفقات التدخّلات خلال الفترة 2020-2024:

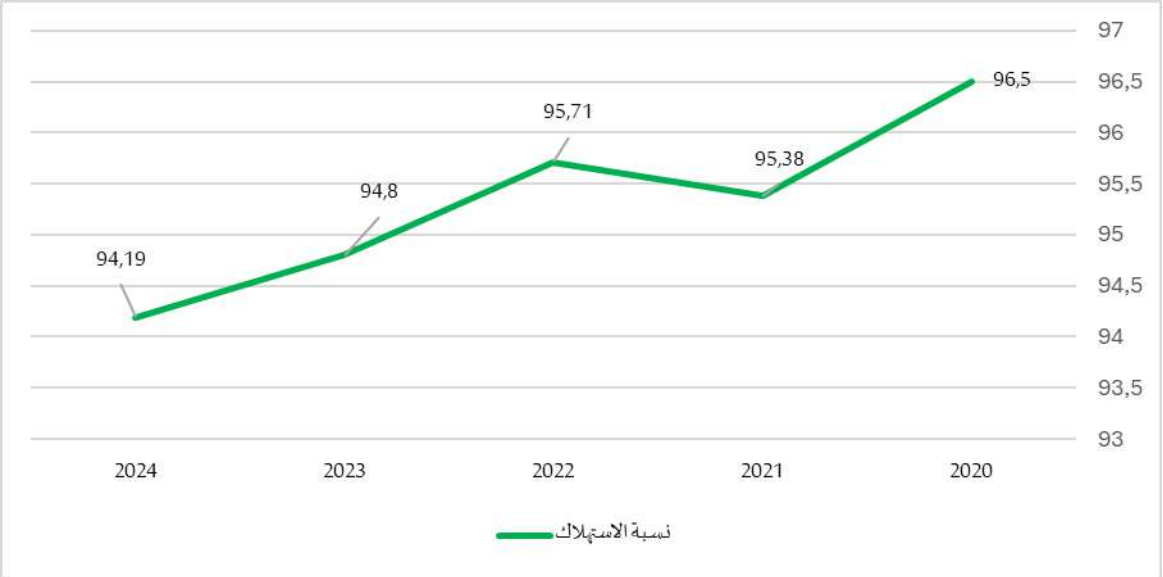

ويبيّن الجدول التالي توزيع النفقات بعنوان قسم التدخلات بين مختلف الفصول خلال سنتي 2023 و2024:

بحساب المليون دينار

بيان الفصول	الدفوعات				التغييرات 2024/2023	
	2023		2024			
	القيمة	الحصّة %	القيمة	الحصّة %	القيمة	النسبة %
التدخلات في الميدان الاجتماعي	12 956,251	70,39	13 255,077	68,79	298,826	2,31
دعم التدخلات في الميدان الاقتصادي	1 354,363	7,36	1 447,962	7,52	93,599	6,91
التحويلات	1 223,955	6,65	1 352,088	7,02	128,133	10,47
دعم التدخلات في الميدان الاجتماعي	446,110	2,42	632,834	3,28	186,724	41,86
دعم الاستثمارات في ميدان الخدمات والهيكل الأساسي	367,595	2,00	366,018	1,90	1,577 -	0,43-

التدخلات ذات صبغة عامة	78,821	0,43	54,766	0,28	24,055 -	30,52-
باقي الفصول	1 980,172	10,76	2 159,087	11,21	178,915	9,04
مجموع	**18 407,267**	**100**	**19 267,832**	**100**	**860,565**	**4,68**

وعلى غرار السنوات السابقة، استأثرت نفقات التدخلات المحمولة على فصل "التدخّلات في الميدان الاجتماعي" والبالغة ما قيمته 13.255,077 م.د بأكبر حصة من جملة نفقات التدخلات بما يعادل 68,79 % مقابل 70,39 % في السنة السابقة. وبلغت نفقات الفصل دعم التدخلات في الميدان الاقتصادي ما قدره 1.447,962 م.د. كما ارتفعت الدفوعات بعنوان فصل "التحويلات" لتبلغ 1.352,088 م.د أي بحصة 7,02 % من جملة نفقات التدّخلات مقابل نسبة 6,65 % في سنة 2023، وأُنجزت الحصة الأوفر من قبل مهمة الشؤون الاجتماعية بما نسبته 78,14 %.

وحسب نفقات التدخلات المدفوعة من قبل المهمات، تولت خمس مهمات صرف ما نسبته 81,06 % من جملة نفقات التدّخلات. وخصّت كلا من مهمة الصناعة والطاقة والمناجم ومهمة التجارة وتنمية الصادرات ومهمة الشؤون الاجتماعية ومهمة الداخلية ومهمة النقل.

ويوضح الرسم البياني التالي تطور نفقات تدخلات أبرز المهمات بين سنتي 2023 و2024:

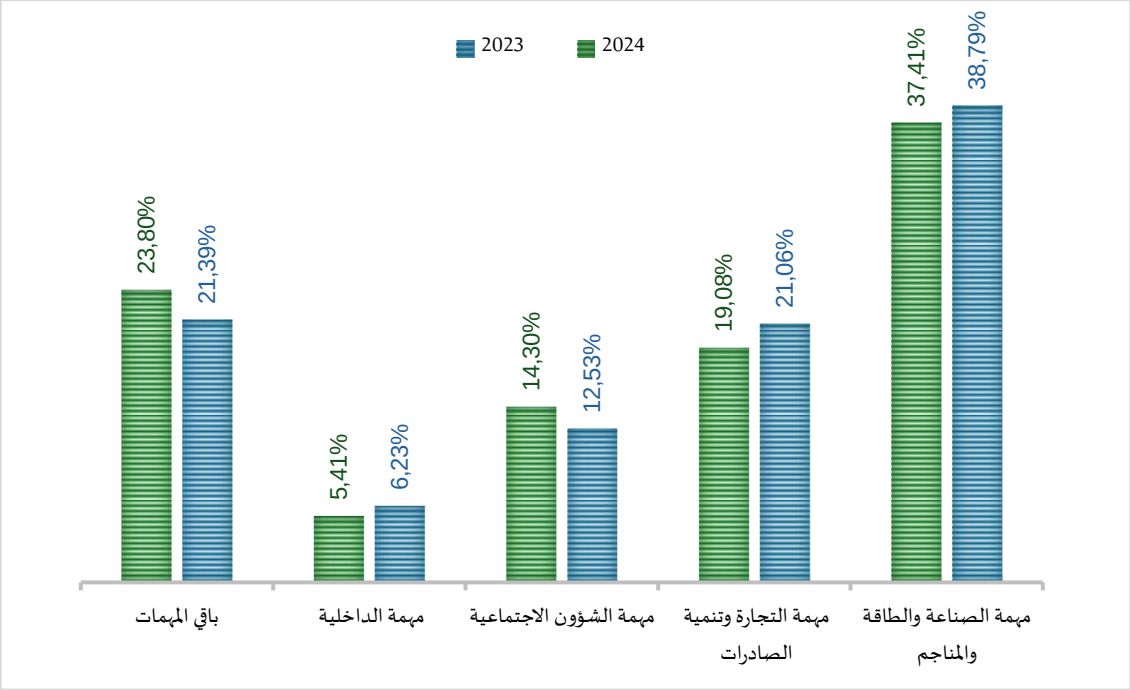

ارتفعت في سنة 2024 نفقات التدخلات بمهمة الصناعة والطاقة والمناجم إلى ما قدره 7.207,265 م.د مقابل 7.139,577 م.د في التصرف السابق، وتعلقت أساسا بالبرنامج الأول "الطاقة " بمبلغ 7.101,146 م.د وأساسا فصل "التدخلات في الميدان الاجتماعي"، وعلى غرار السنوات السابقة، تمثلت هذه الدفوعات في منحة لفائدة الشركة التونسية لصناعات التكرير (3.067 م.د) ودفوعات لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز (4.019 م.د) بعنوان دعم

المحروقات. ويلاحظ في الخصوص تواصل ارتفاع الدفوعات بعنوان دعم المحروقات خلال الفترة 2020-2025 وفقا للرسم البياني التالي[51]:

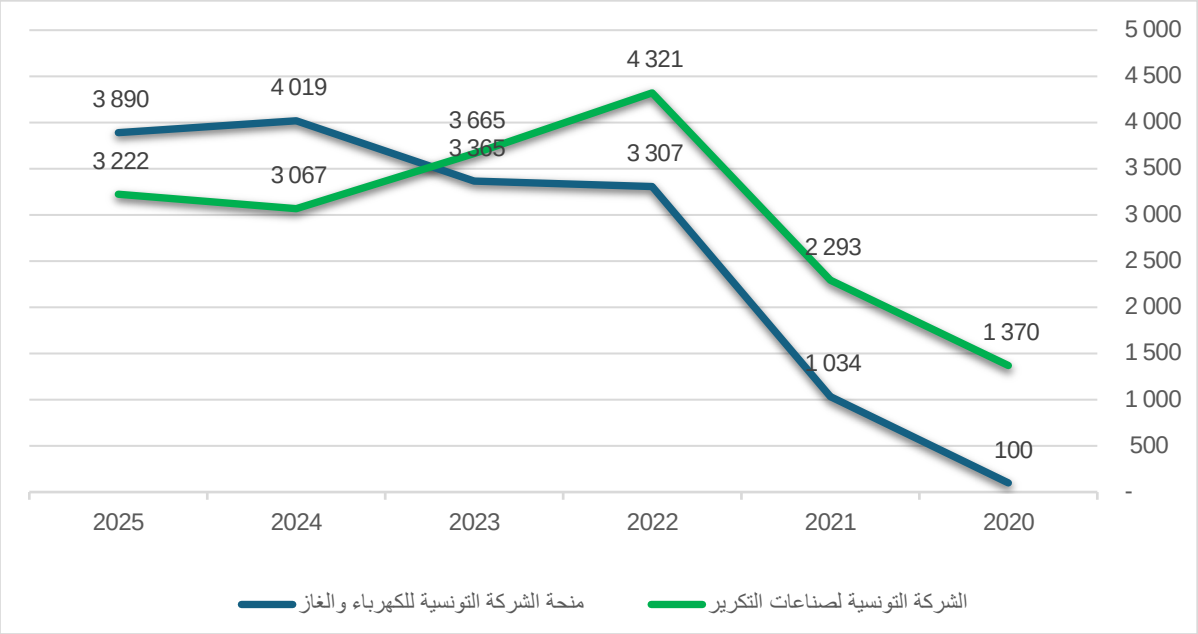

أما فيما يخص مهمة التجارة وتنمية الصادرات، فقد شملت نفقات التدخلات بعنوانها والبالغة 3.676,398 م.د تكاليف دعم المواد الأساسية المندرجة بالبرنامج الأول "التجارة الداخلية" (3.601,500 م.د) ضمن فصل "التدخلات في الميدان الاجتماعي". حيث تم رصد اعتمادات أولية للمهمة بعنوان دعم المواد الأساسية بمبلغ 3.591 م.د وانتفعت باعتمادات تكميلية بمبلغ 10,500 م.د واستهلكت كليا.

ويبرز الجدول الموالي توزيع نفقات دعم الموادّ الأساسية وتطوّرها خلال الفترة 2020-2024:

بحساب المليون دينار

السنوات / المواد	2020	2021	2022	2023	2024	التغيرات 2024/2023	
						القيمة	النسبة (%)
- الحبوب	1 848,475	1 674,154	3 220,944	3 344,168	2 993,300	350,868-	10,49-
- الحليب	209,071	161,843	138,076	156,847	350,700	193,853	123,59
-العجين الغذائي	73,505	44,309	35,097	110,298	122,707	12,409	11,25
- الزيت النباتي	268,951	301,383	358,795	165,355	92,306	73,049 -	44,18-
- الورق المدرسي	6,122	8,704	8,732	26,962	37,108	10,146	37,63
- السكر	9,876	9,353	9,357	5,870	5,379	0,491-	8,36-
- دعم اللحوم	-	0,254	-	-	-	-	
الجملة	**2 416,000**	**2 200,000**	**3 771,000**	**3 809,500**	**3 601,500**	**208,000-**	**5,46-**

[51] تم اعتماد حجم التقديرات بعنوان نفقات دعم المحروقات لسنة 2025 وفقا للتقرير حول مشروع قانون المالية لسنة 2025.

ويلاحظ في سنة 2024 تراجع الدفوعات بعنوان دعم المواد الأساسية بمبلغ 208 م.د وبنسبة 5,46 % مقابل زيادة في سنة 2023 بما قدره 38,500 م.د وبنسبة 1,02 %. ويعود ذلك أساساً إلى تدني الدعم الموجه لمواد الحبوب (- 350,868 م.د) والزيت النباتي (- 73,049 م.د) حد منه الارتفاع المسجل في الدعم الموجه لمادة الحليب بمبلغ 193,853 م.د والعجين الغذائي بمبلغ 12,409 م.د الورق المدرسي بمبلغ 10,146 م.د.

وساهم في تراجع الدعم الموجه لمادتي الحبوب والزيت النباتي خاصة تراجع معدلات كل من سعر القمح وسعر الزيت النباتي في الأسواق العالمية مع استقرار سعر صرف الدينار مقابل الدولار. حيث تراجع معدل سعر الزيت النباتي في الأسواق العالمية لحدود 1.100 دولار للطن مقابل 1.250 دولار محينة لسنة 2023[52].

وتقلص معدل سعر الطن من القمح الصلب، المستورد من قبل ديوان الحبوب في سنة 2024، إلى ما قدره 391 دولار مقابل 457 دولار في سنة 2023 و624 دولار في سنة 2022 وبلغ معدل سعر الطن من القمح اللّين المستورد ما قيمته 258 دولار مقابل 316 دولار في سنة 2023 و411 دولار في سنة 2022. أما بخصوص الكميات المستوردة فشهدت بالنسبة لمادة القمح الصلب تراجعا بما نسبته 33,48 % في المقابل تطورت الواردات من القمح اللّين بما نسبته 34,14 %[53].

وتجدر الإشارة إلى انتفاع قطاع الحليب بدعم مقداره 96 م.د صُرف على نفقات التدخلات لمهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري ضمن البرنامج الأول "الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية.

كما صُرفت نفقات التدخلات لمهمة الشؤون الاجتماعية، والبالغة 2.755,663 م.د، أساسا على الموارد العامة للميزانية (86,35 %). وتعلقت جملة التدخلات بدفوعات البرنامج عدد 2 "الضمان الاجتماعي" (1.530,468 م.د) والبرنامج عدد 3 "النهوض الاجتماعي" (1.219,487 م.د)

وشملت نفقات التدخل للبرنامج الثاني المذكور أساسا مساهمة الدولة في تنويع مصادر تمويل الصناديق الاجتماعية بمبلغ 904,700 م.د ومساهمتها في برنامج التقاعد المبكر بمبلغ 396 م.د. كما تم أيضا صرف منحة تعديلية بعنوان جرايات التقاعد الدنيا قيمتها 75 م.د فضلا عن تكفل الدولة بمساهمة المشغل في أنظمة التقاعد بعنوان الأعوان المحالين على التقاعد (105,800 م.د) وبمساهمة الأعراف في النظام القانوني للضمان الاجتماعي 27,800 م.د كما تم تسديد المستحقات بعنوان التعاون الفني مع الخارج بما قدره 12,500 م.د ومنحة الشيخوخة لفائدة عملة الحضائر بمبلغ 6,200 م.د..

وتوزعت تدخلات البرنامج الثالث "النهوض الاجتماعي" خاصة بين المنح المسندة للعائلات المعوزة (980 م.د) والمساعدات لفائدة الفئات محدودة الدخل بمناسبة الأعياد والمناسبات الدينية (65 م.د) والمنح ذات الصبغة الاجتماعية بخصوص برنامج العودة المدرسية والجامعية (60,889 م.د). كما تم صرف اعتمادات بقيمة 58,700 م.د

[52] التقرير حول مشروع ميزانية الدولة لسنة 2024.

[53] إحصائيات الديوان للحبوب لسنة 2024 المضمّنة بموقعه الالكتروني الرسمي.

بعنوان منح لفائدة الأطفال الأقل من ستة سنوات (منها 37,700 م.د محمولة على الموارد الخارجية الموظفة) ومنح لفائدة جمعيات ووداديات ذات صبغة اجتماعية (جمعيات رعاية المعوقين والتربية المختصة) بمبلغ 20 م.د.

أما بالنسبة لنفقات مهمة الداخلية فتم صرفها كليا على الموارد العامة للميزانية وذلك أساسا ضمن البرنامج الرابع "الشؤون المحلية" (872,605 م.د) بعنوان دعم الجماعات المحلية وخصوصا على الفصل "دعم الاستثمارات في ميدان الإدارة العامّة" بما قدره 872,100 م.د. كما تم إنجاز ما قدره 88,631 م.د من نفقات التدخلات ضمن البرنامج الأول "الأمن الوطني" منها مبلغ 76,389 م.د كمساهمة الدولة بصفتها المشغل في أنظمة التقاعد بعنوان الأعوان المحالين على التقاعد.

وفيما يخص نفقات التدخلات لمهمة النقل والبالغة 937,960 م.د منها ما قيمته 660 م.د كنفقات دعم النقل العمومي، فقد تعلقت بالتدخلات ببرنامج النقل البري (632 م.د) وبرنامج النقل البحري والموانئ (18 م.د) وبرنامج الطيران المدني (10 م.د).

ويبرز الجدول التالي توزيع نفقات التدّخلات بعنوان دعم النقل بين مختلف الشركات خلال الفترة 2020-2024:

بحساب المليون دينار

المستفيد	نفقات الدعم				
	2020	2021	2022	2023	2024
الشركات الجهوية للنقل	325	288,500	361	393	400
الشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية	90	54	70	76	76
شركة نقل تونس	155	135	140	141	153
الشركة الجديدة للنقل بقرقنة	12,500	14	16	17	18
شركة الخطوط التونسية السريعة	10	10	10	10	10
الشركة الوطنية للنقل بين المدن	7,500	2,500	3	3	3
المجموع	**600**	**504**	**600**	**640**	**660**

رابعا: نفقات الاستثمار

ضبط قانون الماليّة لسنة 2024 حجم اعتمادات الدفع بعنوان نفقات الاستثمار لميزانية الدّولة بما قيمته 5.274,047 م.د مسجّلة بذلك تطورا مقارنة بالسنة السابقة نسبته 12,39 %. وارتفعت الاعتمادات التكميلية المسندة لفائدة نفقات الاستثمار[54] إلى 85,375 م.د مقابل 51,146 م.د في التصرّف السابق. وخصّت هذه الاعتمادات التكميلية المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة مهمة التجهيز والإسكان بمبلغ 80 م.د وأُسندت الاعتمادات التكميلية المحمولة على الموارد العامة للميزانية لمهمة المرأة والأسرة والطفولة وكبار السن بمبلغ 5,375 م.د.

وعلى إثر الترفيع في تقديرات جملة هذه الاعتمادات وتحويلها بين البرامج[55] وداخليا وإسناد الاعتمادات التكميلية، ارتفعت الاعتمادات النهائية[56] لنفقات الاستثمار إلى 5.833,428 م.د في سنة 2024 مقابل 5.136,630 م.د في السنة

[54] وفقا لقرار وزيرة المالية المؤرخ في 28 أفريل 2025 والمتعلق بإسناد اعتمادات تكميلية بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2024.

[55] قرار من وزيرة المالية المؤرخ في 28 أفريل 2025 والمتعلق بتحويل اعتمادات بين البرامج بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2024.

السابقة. علمًا بأن قيمة الترفيعات الممولة من موارد الحسابات الخاصة والبالغة 236,851 م.د تعلقت أساسا بمهمة الدفاع (39,32 %) ومهمة البيئة (30,75 %) ومهمة التجهيز والإسكان (10,79 %). وتوزعت هيكلة تمويل نفقات الاستثمار بين الموارد العامة للميزانية (73,28 %) وموارد القروض الخارجية الموظفة (20,47 %) وموارد الحسابات الخاصة (6,25 %).

وعلى مستوى الإنجاز، تم استهلاك التقديرات النهائية بعنوان نفقات الاستثمار في حدود 82,71 % مقابل 82,87 % في سنة 2023، لتبلغ النفقات المنجزة بعنوان هذا القسم ما قدره 4.824،748 م.د وهو ما يمثل ما نسبته 8,67 % كحصّة من إجمالي النفقات المنجزة لميزانية الدولة.

وترتّب عن تنفيذ الميزانية اعتمادات باقية بعنوان نفقات الاستثمار بقيمة جملية قدرها 1.008,679 م.د مقابل 879,773 م.د في سنة 2023، وتعلقت فواضل الاعتمادات بالنفقات المحمولة على موارد الدّولة (63,98 %) والموارد الخارجية الموظفة (26,03 %) وموارد الحسابات الخاصة (9,99 %). كما تعلقت أهم بقايا الاعتمادات بمهمة الصحة (286,189 م.د) ومهمة التجهيز والإسكان (177,834 م.د) ومهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (129,643 م.د) ومهمة التعليم العالي والبحث العلمي (95,254 م.د).

ويبرز الجدول الموالي تطور قيمة نفقات الاستثمار حسب المهمات خلال سنتي 2023 و2024:

بحساب المليون دينار

المهمات	الاستثمارات		التغيّرات 2024/2023	
	2023	2024	القيمة	النسبة %
مهمة التجهيز والإسكان	1 223,221	1 435,032	211,811	17,32
مهمة الدفاع الوطني	755,270	837,001	81,731	10,82
مهمة التربية	504,495	612,189	107,694	21,35
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	555,332	574,613	19,281	3,47
مهمة الدّاخلية	199,565	338,126	138,561	69,43
مهمة الصحّة	356,755	300,851	- 55,904	-15,67
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	178,395	215,676	37,281	20,90
مهمة الشباب والرياضة	119,300	123,949	4,649	3,90
باقي المهمات	364,524	387,311	22,787	6,25
الجملة	**4 256,857**	**4 824,748**	**567,891**	**13,34**

وبلغت حصة نفقات مهمة التجهيز والإسكان من إجمالي نفقات الاستثمار ما قدره 29,74 % وما قيمته 1.435,032 م.د مقابل على التوالي 28,74 % و1.223,221 م.د في التصرف السابق. تليها النفقات المنجزة من قبل مهمة الدفاع الوطني بمبلغ 837,001 م.د ومهمة التربية بمبلغ 612,189 م.د.

ويبرز الرسم البياني التالي تطور حصة نفقات الاستثمار المنجزة من قبل المهمات وذلك خلال سنتي 2023 و2024:

[56] قرار من وزيرة المالية المؤرخ في 28 أفريل 2025 والمتعلق بتوزيع اعتمادات الدفع واعتمادات التعهد بعنوان ميزانية الدولة لسنة 2024.

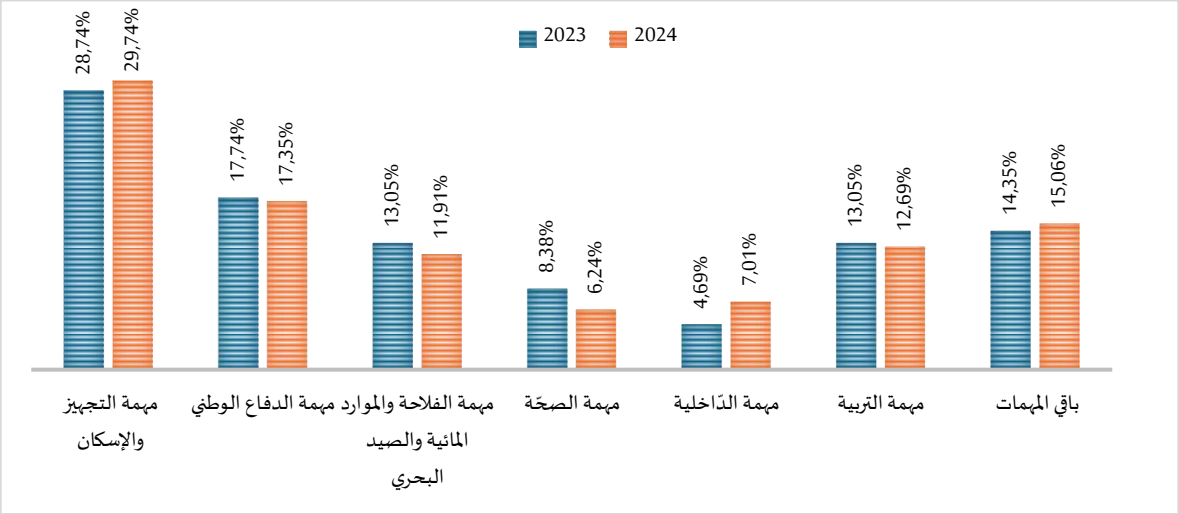

أ. نفقات الاستثمار المحمولة على الموارد العامة للميزانية

بلغت التقديرات الأولية لنفقات الاستثمار المحمولة على الموارد العامة للميزانية ما قيمته 4.032,579 م.د. وتراجع نسق نمو الاعتمادات النهائية بعنوانها (4.274,787 م.د) إلى ما نسبته 11,59 % مقابل 33,72 % في التصرف السابق.

وتم استهلاك هذه الاعتمادات في حدود 84,90 % مقابل 87,75 % في التصرف السابق، ويبرز الجدول التالي توزيع الاستثمارات المحمولة على الموارد العامة للميزانية حسب المهمات خلال سنتي 2023 و2024:

بحساب المليون دينار

المهمات	الاستثمارات		التغيّرات 2024/2023	
	2023	2024	القيمة	النسبة %
مهمة الدفاع الوطني	687,255	784,069	96,814	14,09
مهمة التجهيز والإسكان	806,751	751,553	- 55,198	- 6,84
مهمة التربية	460,232	562,671	102,439	22,26
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	397,785	392,375	- 5,410	- 1,36
مهمة الدّاخلية	194,399	320,029	125,630	64,62
مهمة الصحّة	307,146	278,400	- 28,746	- 9,36
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	157,565	188,515	30,950	19,64
مهمة الشباب والرياضة	119,300	123,949	4,649	3,90
باقي المهمات	231,079	227,851	- 3,228	- 1,40
الجملة	**3 361,512**	**3 629,412**	**267,900**	**7,97**

وتأتت الزيادة المسجلة في الاستثمارات الممولة بالموارد العامة للميزانية أساسا من نمو نفقات كل من مهمة الداخلية (+125,630 م.د) ومهمة التربية (+102,439 م.د) ومهمة الدفاع الوطني (+96,814 م.د) حدّ منها أساسا تراجع نفقات كل من مهمة التجهيز والإسكان (-55,198 م.د) ومهمة الصحة (-28,746 م.د).

واستأثرت مهمة الدفاع الوطني بالحصة الأوفر من نفقات الاستثمار الممولة بالموارد العامة للميزانية بحصة قدرها 21,60 %. وخصّت هذه النفقات أساسا البرنامج الثاني للمهمة (الإسناد اللوجستي التقني) بمبلغ 382,994 م.د والبرنامج الأول (التدخل العسكري) بما قدره 356,565 م.د.

وتراجعت في سنة 2024 نفقات الاستثمار المنجزة من قبل مهمة التجهيز والإسكان والمحمولة على الموارد العامة للميزانية لتصل إلى ما قيمته 751,553 م.د وتعلقت بالبرنامج الأول (البنية الأساسية للطرقات) بمبلغ 563,096 م.د والبرنامج الثاني (حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت) بمبلغ 148,461 م.د.

وتم في سنة 2024 رصد اعتمادات نهائية لنفقات الاستثمار المحمولة على الموارد العامة للميزانية لمهمة التربية بما قدره 584,500 م.د استهلكت في حدود 96,27 %. وشهدت هذه النفقات نموا بنسبة 22,26 % وخصّت الدفوعات برنامج القيادة والمساندة بمبلغ 352,671 م.د.

ب. الاستثمارات الممولة بموارد القروض الخارجية الموظفة

بلغت الاعتمادات النهائية بعنوان الاستثمارات الممولة بموارد القروض الخارجيّة الموظّفة ما قدره 1.194,390 م.د مقابل 921,044 م.د في سنة 2023، وارتفعت الاستثمارات المنجزة إلى ما قيمته 931,833 م.د مسجّلة بذلك نسبة استهلاك في حدود 78,02 % مقابل نسبة 68,35 % خلال سنة 2023.

ويبرز الجدول التالي توزيع الاستثمارات المموّلة عن طريق موارد القروض الخارجية الموظّفة حسب المهمات خلال سنتي 2023 و2024:

بحساب المليون دينار

المهمات	الاستثمارات		التغيّرات 2024/2023	
	2023	2024	القيمة	النسبة %
مهمة التجهيز والإسكان	369,121	616,774	247,653	67,09
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	155,53	181,654	26,124	16,80
مهمة التربية	37,764	45,930	8,166	21,62
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	20,83	27,160	6,330	30,39
مهمة الصحّة	32,828	17,755	- 15,073	- 45,92
باقي المهمات	13,505	42,560	29,055	215,14
الجملة	**629,578**	**931,833**	**302,255**	**48,01**

ارتفعت الاستثمارات المموّلة بموارد القروض الخارجية الموظّفة خلال سنة 2024 بمبلغ 302,255 م.د ويعزى هذا النمو أساسا إلى تطور نفقات كل من مهمة التجهيز والإسكان (+ 247,653 م.د) ومهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (+ 26,124 م.د) ومهمة التربية (+ 8,166 م.د) حدّ منه تراجع صرف نفقات الاستثمار لمهمة الصحة (- 15,073 م.د).

أما بخصوص هيكلة هذه النفقات، فقد أنجزت مهمة التجهيز والإسكان ما نسبته 66,19 % من مجموع الاستثمارات الممولة بقروض خارجية موظفة وتعلّقت بالبرنامج الأول البنية الأساسية للطرقات وتحديدا بالفصل المتعلق بالطرقات والجسور (514,373 م.د) والبرنامج الثالث التهيئة الترابية والتعمير والإسكان بالفصل المتعلق بالإسكان (102,401 م.د) في حين تم رصد اعتمادات نهائية بما قدره 33 م.د بعنوان البرنامج الثاني للمهمة "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت" بفصل حماية المدن من الفيضانات لم يتم صرفها كليا.

وشملت الاستثمارات المنجزة من قبل مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري والبالغة 181,654 م.د أساسا الاستثمارات في البرنامج الثالث "المياه" بقيمة 153,742 م.د منها 51,123 م.د أُنجزت بالفصل المتعلق بالمناطق السقوية.

ت. الاستثمارات الممولة بموارد الحسابات الخاصة

بلغ في سنة 2024 حجم التقديرات الأولية للاستثمارات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة ما قيمته 127,078 م.د وارتفعت الاعتمادات النهائية بعنوانها إلى 364,251 م.د مقابل 384,818 م.د في سنة 2023.

وأُنجزت الدفوعات بهذا العنوان بنسبة استهلاك قدرها 72,34 % مقابل 69,06 % في التصرف السابق، كما توزعت بين نفقات محمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة (70,66 %) وأخرى محمولة على موارد حسابات أموال المشاركة (29,34 %). وتم صرف هذه النفقات أساسا من قبل مهمات التجهيز والإسكان والبيئة والدفاع الوطني وتكنولوجيات الاتصال.

ويبرز الجدول الموالي توزيع نفقات الاستثمار المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في سنتي 2023 و2024:

بحساب المليون دينار

المهمات	الاستثمارات		التغيّرات 2024/2023	
	2023	2024	القيمة	النسبة
مهمة البيئة	65,411	74,332	8,921	13,64
مهمة التجهيز والإسكان	47,348	66,705	19,357	40,88
مهمة الدفاع الوطني	68,015	52,932	- 15,083	- 22,18
مهمة تكنولوجيات الاتصال	42,503	31,353	- 11,150	- 26,23
مهمة الداخلية	5,166	18,096	12,930	-
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	10,494	10,550	0,056	0,53
باقي المهمات	26,830	9,535	- 17,295	- 64,46
الجملة	**265,767**	**263,503**	**- 2,264**	**- 0,85**

وخصّت نفقات استثمار مهمّة البيئة المحمولة على موارد الحسابات الخاصّة بمبلغ جملي قدره 74,332 م.د البرنامج الأول البيئة والتنمية المستدامة. وتم إنجازها عبر صندوق مقاومة التلوث (72,540 م.د) وصندوق سلامة البيئة وجمالية المحيط (1,645 م.د) وحساب النهوض بالاقتصاد الدائري (0,147 م.د).

كما شملت نفقات الاستثمار لمهمة التجهيز والإسكان أساسا نفقات البرنامج الثالث للمهمة "التهيئة الترابية والتعمير والإسكان" وتحديدا بند الإسكان بمبلغ 64,666 م.د وذلك عبر نفقات الصندوق الوطني لتحسين السكن وصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء. كما تعلقت بنفقات البرنامج الأول "البنية الأساسية للطرقات" عبر الفصل الطرقات والجسور بمبلغ 1,548 م.د ونفقات البرنامج الثاني "حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت" وذلك بعنوان الفصل المتعلق بحماية المدن من الفيضانات بمبلغ 0,492 م.د.

خامسا: نفقات العمليّات الماليّة

تشمل نفقات العمليّات الماليّة جملة الاعتمادات المرصودة لفائدة المؤسّسات العموميّة غير الخاضعة لمجلّة المحاسبة العموميّة بعنوان المساهمات والقروض، وبلغت في سنة 2024 ما قيمته 67,073 م.د مقابل 57,010 م.د في التصرف السابق. وارتفعت التقديرات النهائية بعنوانها إلى حدود 133,098 م.د على إثر الترفيع فيها وذلك بإسنادها اعتمادات تكميلية بمقدار 66,025 م.د.

وعلى مستوى الإنجاز، تم صرف هذه الاعتمادات كليا على الموارد العامة للميزانية بقيمة 118,549 م.د أي ما يمثل نسبة استهلاك قدرها 89,07 % مقابل 92,13 % في سنة 2023.

واستأثرت مهمة المالية بما نسبته 55,30 % من إجمالي نفقات العمليات المالية (65,561 م.د) وخُصّصت هذه الدفوعات لمساهمة الدولة في الاكتتاب برأس مال المصرف المغاربي للاستثمار والتجارة الخارجية (15,936 م.د) وفي الاكتتاب برأس مال البنك التونسي السعودي (49,625 م.د)

وتراجعت حصة مهمة الاقتصاد والتخطيط من جملة نفقات العمليات المالية لتصل إلى ما نسبته 42,38 % مقابل 75,23 % في سنة 2023. وتمثلت هذه النفقات في المساهمات في رأس مال المؤسسات الدولية وذلك ضمن البرنامج الثالث للمهمة (برنامج التعاون الدولي). وتوزعت الدفوعات على المساهمة في رأس مال كل من البنك الإفريقي للتنمية (36,919 م.د) والمؤسسة المالية الدولية (4,447 م.د) والبنك الإسلامي للتنمية (4,069 م.د) والبنك الدولي للإنشاء والتعمير (3,505 م.د) وأخيرا المساهمة في رأس مال الصندوق الدولي للتنمية الزراعية (1,291 م.د).

وارتفعت نفقات العمليات المالية لمهمة التجهيز والإسكان إلى ما قيمته 2,750 م.د تم صرفها ضمن البرنامج الثاني للمهمة (حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت) وخصّت خلاص مستحقات شركة Jan De Null (1,650 م.د) ومصاريف استصلاح سبخة بن غياضة (0,400 م.د) وتهيئة السواحل الشمالية لمدينة صفاقس – تبرورة (0,500 م.د) أشغال صيانة وحماية المنشآت المدنية (0,200 م.د)

سادسا: نفقات التمويل

بلغت الاعتمادات الأصلية المرصودة لنفقات التمويل في قانون المالية لسنة 2024 ما قيمته 6.838م.د موزعة بين فوائد الدين الداخلي بقيمة4.267 م.د وفوائد الدين الخارجي في حدود 2.571م.د. وبلغت الدفوعات بعنوان هذه النفقات 6.370,088 م.د، أي بنسبة استهلاك قدرها 93,16 % من الاعتمادات المرصودة مقابل قرابة 100% خلال السنة السابقة.

ويبرز الجدول الموالي تطوّر نفقات التّمويل بين سنتي 2023 و2024:

بحساب المليون دينار

القسم	الاعتمادات النّهائيّة في سنة 2024	الاعتمادات المأمور بصرفها		الفارق 2024/2023	
		2023	2024	القيمة	النسبة %
فوائد الدين الداخلي	4 267,000	3 648,893	4 182,673	533,780	14,63
فوائد الدّين الخارجي	2 571,000	2 193,021[57]	2 187,415[58]	5,607-	0,26-
جملة نفقات التمويل	**6 838,000**	**5 841,914**	**6 370,088**	**528,174**	**9,04**

وعلى غرار السنوات السابقة، واصلت نفقات فوائد الدين العمومي نسقها التصاعدي خلال سنة 2024 مقارنة بسنة 2023، حيث ارتفعت الدفوعات بقيمة 528,174 م.د أي بنسبة 9,04 % مقابل زيادة بما قدره 1.289,421م.د ونسبته 28,32 %، خلال سنة 2023. ويبرز الرسم البياني الموالي تطور نفقات التمويل خلال الفترة 2020- 2024 بحساب المليون دينار:

وتؤكد الزيادة المسجلة خلال الفترة المذكورة، والتي ناهزت ما قيمته 2.629,130 م.د وما نسبته 70,28%، مع تسارع نسق الارتفاع بشكل ملحوظ خلال السنتين الأخيرتين أنّ فوائد الدين العمومي أصبحت تمثل عبئًا متناميًا على المالية العمومية.

واستحوذت النفقات بعنوان فوائد الدين الداخلي على الحصة الأكبر من إجمالي نفقات التمويل، حيث ارتفعت إلى 65,66% في سنة 2024 مقابل 58,13 % سنة 2020، كما يبين الرسم التالي:

57 قرار وزيرة المالية المؤرخ في 20 سبتمبر 2024 المتعلق بتسوية تسبقات بعنوان فوائد الدين العمومي لسنة 2023.

[58] حسب ما جاء في قرار وزيرة المالية في 17 سبتمبر 2025 بخصوص تسوية تسبقات بعنوان فوائد الدين العمومي لسنة 2024.

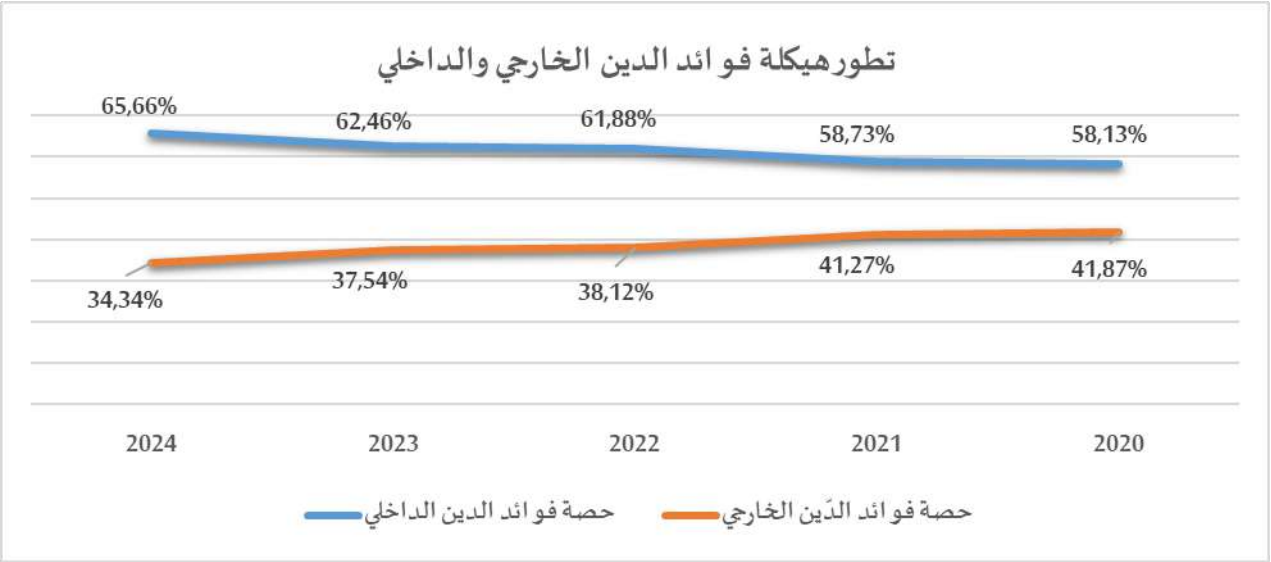

وحافظ البنك المركزي التونسي على نسبة الفائدة الرئيسية في حدود 8 % خلال سنتي 2023 و2024، بعد أن كانت في مستوى 6,25 % منذ سبتمبر 2020، إثر ترفيعات متتالية انطلقت سنة 2022. وتزامن ذلك مع استقرار معدل الفائدة في السوق النقدية عند حوالي 7,99% خلال أغلب فترات سنة 2024، وهو ما انعكس على تكلفة تعبئة الموارد الداخلية وإعادة تمويل الدين العمومي.

وفي المقابل، ساهم تحسن قيمة الدينار التونسي في موفى سنة 2024بنسبة 2,2 % مقابل الأورو و 6,2% مقابل اليان الياباني في التخفيف من كلفة فوائد الدين الخارجي، بالنظر إلى هيمنة الأورو على محفظة الدين الخارجي بنسبة 55,9%واليان بنسبة 6,1%.[59]

ويبرز الرسم البياني الموالي نمو حجم فوائد الدين العمومي الداخلي والخارجي خلال الفترة 2020-2024:

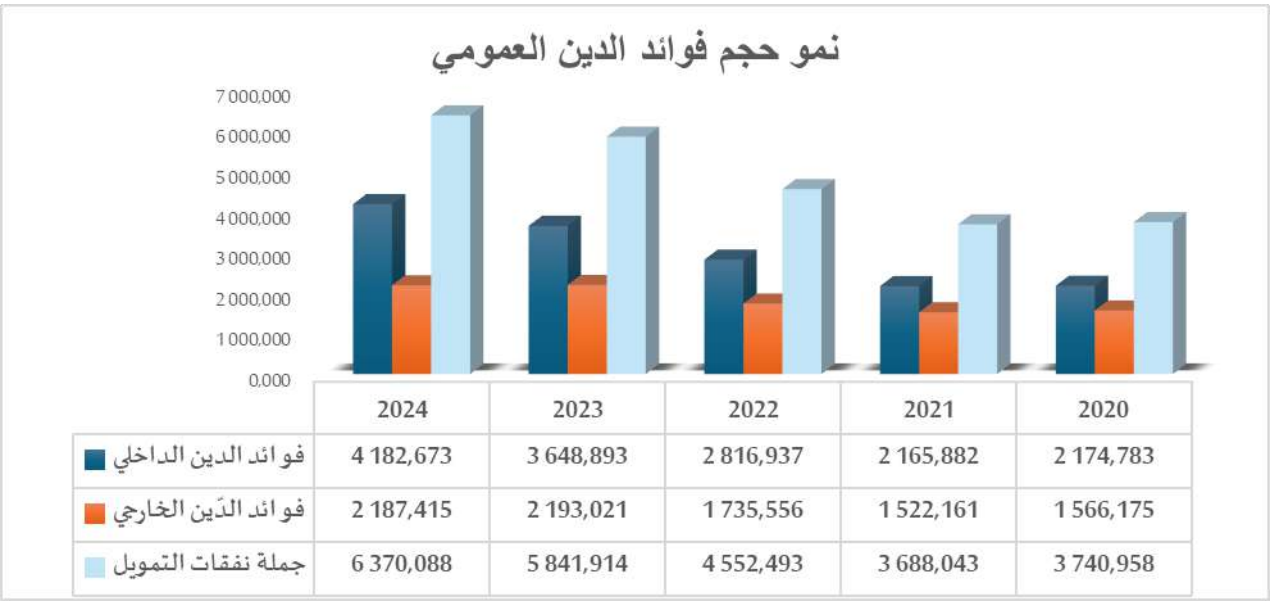

	2024	2023	2022	2021	2020
فوائد الدين الداخلي	4 182,673	3 648,893	2 816,937	2 165,882	2 174,783
فوائد الدّين الخارجي	2 187,415	2 193,021	1 735,556	1 522,161	1 566,175
جملة نفقات التمويل	6 370,088	5 841,914	4 552,493	3 688,043	3 740,958

[59] التقرير السنوي حول الدين العمومي لسنة 2024 ص 15.

وتوزعت النفقات بعنوان فوائد الدين العمومي المنجزة خلال سنتي 2023 و2024 على النحو التالي:

بحساب الدينار

البنود	2023	2024	التغيرات 2024/2023	
			القيمة	النسبة (%)
أ - فوائد الدين العمومي الدّاخلي خلال السنة (1+2)	**3 648 892 977,836**	**4 182 673 430,461**	**533 780 452,625**	**14,63**
1/ فوائد الدين الداخلي للدولة [60]	**3 648 500 000,000**	**4 182 673 430,461**	**534 173 430,461**	**14,64**
1.1 تسوية تسبقة الخزينة المسندة خلال السنة السابقة	102 192 603,873	84 974 320,678	- 17 218 283,195	-16,85
2.1 فوائد الدين الداخلي للسنة	**3 546 307 396,127**	**4 097 699 109,783**	**551 391 713,656**	**15,55**
- فوائد رقاع الخزينة	2 058 594 371,279	1 914 672 790,650	- 143 921 580,629	-6,99
- القروض الوطنية (2023/2022/2021/2014)	496 135 281,638	889 393 505,615	393 258 223,977	79,26
- الإيداعات بالخزينة العامّة	904 107 906,315	1 170 978 178,572	266 870 272,257	29,52
- الدين الداخلي بالعملة الصعبة وديون أخرى	87 469 836,895	122 654 634,946	35 184 798,051	40,23
2/ فائدة الدين المضمون من طرف الدّولة	**392 977,836**	**0,000**	**- 392 977,836**	**-100,00**
-على صندوق القروض والج المحلية قروض الدعم المؤسساتي	424,815	0,000	- 424,815	-100,00
-ضمان الديوان الوطني للزيت	392 553,021	0,000	- 392 553,021	-100,00
ب - فوائد الدين العمومي الخارجي	**2 193 021 223,305**	**2 187 414 709,639**	**-5 606 513,666**	**-0,26**
- فوائد الدين الخارجي للسنة	2 193 021 233,000	2 188 860 564,406	- 4 160 668,594	-0,19
مبالغ مسترجعة من السنة السابقة	0,000	1 445 854,767	1 445 854,767	0,00
مجموع نفقات التمويل (أ + ب)	**5 841 914 201,141**	**6 370 088 140,100**	**528 173 938,959**	**9,04**

أ. فوائد الدين العمومي الداخلي

بلغت فوائد الدين العمومي الداخلي خلال سنة 2024 ما قيمته 4.182,673 م.د توزعت أساسًا بين فوائد رقاع الخزينة التي استأثرت بالنصيب الأكبر بمبلغ 1.914,673 م.د، تليها فوائد الإيداعات بالخزينة العامة بمبلغ 1.170,978 م.د، ثم فوائد القروض الوطنية بمبلغ 889,394 م.د. كما شملت هذه النفقات فوائد الدين الداخلي بالعملة الصعبة وديون أخرى بقيمة 122,655 م.د، في حين لم تُسجل فوائد بعنوان الدين المضمون من طرف الدولة.

فوائد رقاع الخزينة

سجّلت نفقات فوائد رقاع الخزينة في سنة 2024 مبلغا جمليًا ناهز 1.914,673 م.د (باحتساب العمولات)، وذلك في سياق اعتماد مكثف على رقاع الخزينة القابلة للتنظير التي استأثرت بحوالي ثلثي الإصدارات. وفي المقابل، ظلّ اللجوء إلى رقاع الخزينة قصيرة الأجل محدودًا نسبيًا حيث لم تتجاوز رقاع 13 و26 و52 أسبوعًا مجتمعة نحو ثلث الإصدارات تقريبًا بما يعكس توجها نحو تعبئة موارد ذات آجال أطول نسبيا.

ورغم تواصل الفوائد بعنوان رقاع الخزينة في استحواذها على الحصة الأكبر من فوائد الدين الداخلي، فقد سجلت فوائدها خلال سنة 2024 تراجعا بالقيمة مقارنة بسنة 2023، حيث انخفضت من 2.058,6م.د إلى 1.914,7 م.د. ويُفسَّر ذلك أساسًا بتراجع مساهمة الرقاع قصيرة الأجل، إذ انخفضت حصة رقاع 13أسبوعًا من 5,67% إلى 0,88%، كما تراجعت حصة رقاع 26أسبوعًا من 9,18 % إلى 6,50 %، في حين شهدت رقاع 52أسبوعًا استقرارًا نسبيًا في حدود 25,14%.

الفوائد الموظفة على القروض الوطنية الرقاعية

بلغت النفقات الجملية المرتبطة بالقروض الوطنية الرقاعية ومصاريفها في سنة 2024 حوالي 889,394 م.د، موزعة بين مختلف القروض حسب سنوات الإصدار، إضافة إلى العمولات ومصاريف المقاصة. إذ تركّز العبء المالي أساسًا على الإصدارات الحديثة، حيث استحوذ القرض الوطني الرقاعي لسنة 2023 على الحصة الأكبر بقيمة 375,018 م.د، يليه قرض سنة 2022 بما قدره 290,461 م.د، ثم قرض سنة 2021 بقيمة 163,986 م.د، وفي المقابل تراجع العبء المتأتي عن قرض سنة 2014 إلى حدود 1,526 م.د.

وبالمقارنة مع سنة 2023، سجلت النفقات الجملية للفوائد بعنوان القروض الوطنية الرقاعية ارتفاعا ملحوظا حيث انتقلت من 496,135 م.د إلى 889,394 م.د في سنة 2024، أي بزيادة قدرها 393,258 م.د وبنسبة نمو تقدر ب 79,26%، وهو ما يعكس تصاعد كلفة هذا الصنف من التمويل وتزايد الاعتماد عليه ضمن هيكلة الموارد الداخلية.

كما تُبرز المعطيات تسجيل أعباء إضافية مرتبطة بعمليات التعبئة خلال سنتي 2023 و2024، تمثلت في العمولات والخصم من المورد المتعلقة بالقروض الرقاعية، إلى جانب مصاريف الفائدة بعنوان المقاصة، وذلك بقيمة جملية تناهز 59,402م. وذلك كما يبين الرسم البياني الموالي:

الفوائد الموظفة على الإيداعات

بلغت النفقات الجملية المرتبطة بحسابات الادخار والإيداعات لسنة 2024 حوالي 1.170,978 م.د، موزعة أساسًا بين فوائد ومصاريف تسيير وإيداعات لدى مختلف الهياكل. وتُظهر المعطيات هيمنة فوائد الصندوق الوطني للادخار التونسي (CENT) بقيمة 705,908 م.د، بما يمثل الحصة الأكبر من الإجمالي، تليها مصاريف تسيير صندوق الادخار الوطني والحسابات الجارية البريدية في حدود 180,347 م.د.

كما شملت أبرز نفقات الإيداعات لدى صندوق الودائع والأمانات بقيمة 146,084 م.د، وإيداعات حساب "ن مكرر" بـ 78,212 م.د، إلى جانب مبالغ أقل لفائدة الصندوق الوطني للضمان (FNG) بـ 40,538 م.د وإيداعات الشركة التونسية للضمان SOTUGARبـ 19,483 م.د.

وبالمقارنة مع سنة 2023، سجلت الفوائد بعنوان الإيداعات بالخزينة العامة ارتفاعا من 904,108 م.د إلى 1.170,978 م.د في سنة 2024، أي بزيادة قدرها 266,870 م.د.

ويُفسَّر هذا الارتفاع أساسًا بتطور فوائد الصندوق الوطني للادخار التونسي (CENT) من 606,239 م.د إلى 705,908 م.د، إلى جانب ارتفاع مصاريف التسيير إلى 180,347 م.د، كما سجلت الإيداعات لدى صندوق الودائع والأمانات زيادة ملحوظة من 36,519 م.د إلى 146,084 م.د، إضافة إلى ارتفاع حساب "ن مكرر" من 43,659 م.د إلى 78,212 م.د وذلك كما يبينه الرسم البياني التالي:

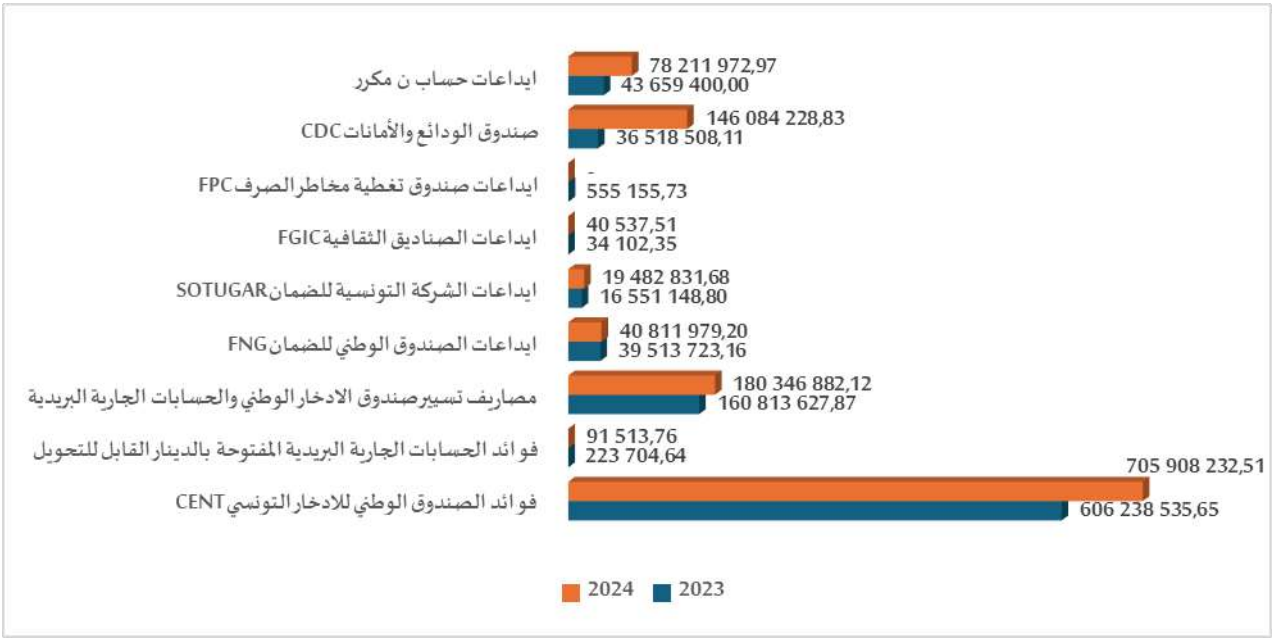

الفوائد الموظفة على الدين الداخلي بالعملة الصعبة وديون أخرى

بلغت النفقات المرتبطة بالدين الداخلي بالعملة الصعبة خلال سنة 2024 حوالي 122,655 م.د، مقابل 87,496 م.د سنة 2023، بما يعكس ارتفاعًا ملحوظًا في هذا الصنف من الالتزامات. ويهيمن الدين الداخلي بالعملة الأجنبية على تركيبة هذه النفقات بقيمة 109,30 م.د، ويعزى ذلك إلى ارتفاع نسب الفائدة في الأسواق الدولية المرتبط غالباً بمعدلات الفائدة المرجعية كـ "يوريبور" أو "سوفير".

كما سجّلت النفقات بعنوان تغطية مخاطر الصرف الراجعة إلى صندوق القروض والجماعات المحلية تراجعًا إلى 3,99 م.د مقارنة بالسنة السابقة.

ب. فوائد الدّين العمومي الخارجي خلال سنة 2024

بلغت فوائد الدين العمومي الخارجي حوالي 2.187,415 م.د مقابل 2.193,021 د خلال السنة الفارطة. وسجّلت القروض متعددة الأطراف الحصة الأكبر بقيمة 1.627,577 م.د، أي ما يمثل حوالي 74,41 %من إجمالي الفوائد، تليها القروض الثنائية بمبلغ 561,187 م.د وبنسبة 25,64 %، في حين بلغت الفوائد بعنوان قروض المزودين 4,216 م.د إضافة إلى خصم عمولة على القروض بقيمة 4,119 م.د.

الفوائد بعنوان القروض متعددة الأطراف

بلغت الفوائد المسددة بعنوان القروض متعددة الأطراف حوالي 1.627,577 م.د في سنة 2024، موزعة بين عدد من المؤسسات المالية الدولية والإقليمية. واستحوذت مجموعة البنك الدولي على الحصة الأكبر بقيمة 619,963 م.د، أي حوالي 38,09 % من إجمالي هذا الصنف، تليها قروض صندوق النقد العربي (بمختلف تدخلاته) بمجموع يقارب 335,204 م.د أي حوالي 20,60%.

كما تم تسجيل مساهمة هامة للسوق المالية الدولية بقيمة 285,35م.د، إضافة إلى البنك الأفريقي للتنمية بـ 162,059 م.د (9,96%) والبنك الأفريقي للتصدير والتوريد بمبلغ 88,236 م.د (5,42%) وذلك كما يبينه الرسم البياني الموالي:

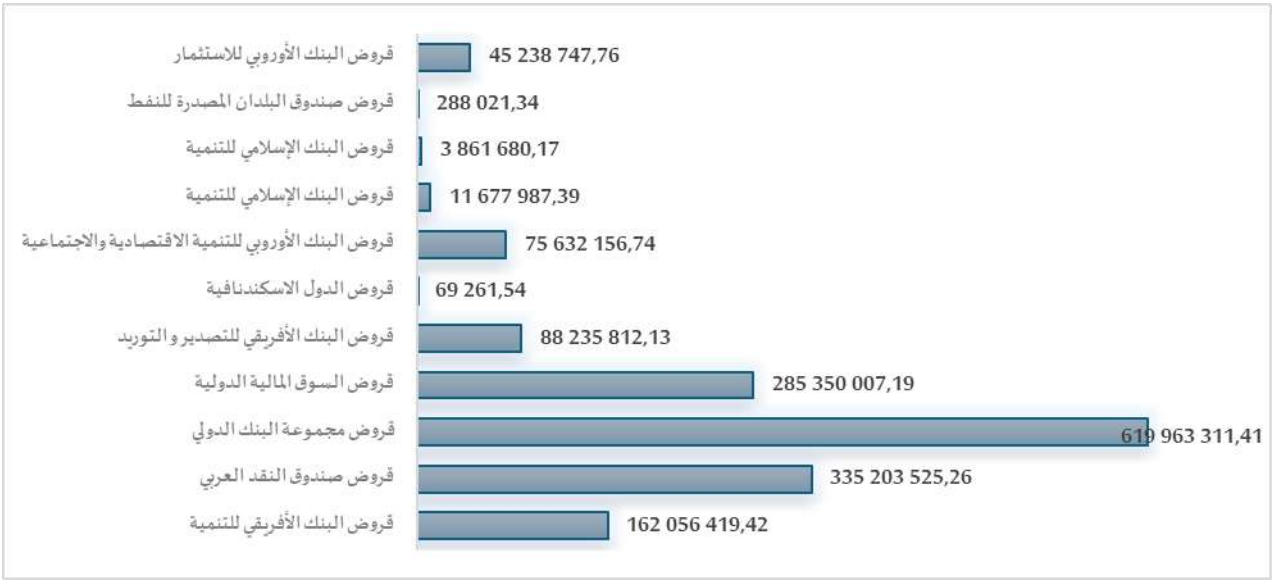

الفوائد بعنوان القروض الثنائية

بلغت الفوائد المسددة على القروض الثنائية حوالي 561,187 م.د، موزعة بين عدة جهات مانحة. وسجّلت فوائد القروض الألمانية حصة قدرها 374,354 م.د، بما يمثل العنصر المهيمن في هيكلة هذه الفوائد، تلها القروض الجزائرية بـ 51,296 م.د، ثم القروض الفرنسية بـ 40,027 م.د وقروض المملكة العربية السعودية بـ 40,248 م.د.

كما شملت النفقات مبالغ تخص القروض اليابانية (16,375 م.د) والقروض الكويتية (19,786 م.د)، في حين تبقى فوائد بقية القروض، مثل البلجيكية، الإيطالية، الأمريكية، الإماراتية، والتركية، في مستويات أقل نسبيًا.

ويبرز الرسم البياني الموالي هيكلة الفوائد التي تم تسديدها بخصوص القروض الثنائية خلال سنة 2024:

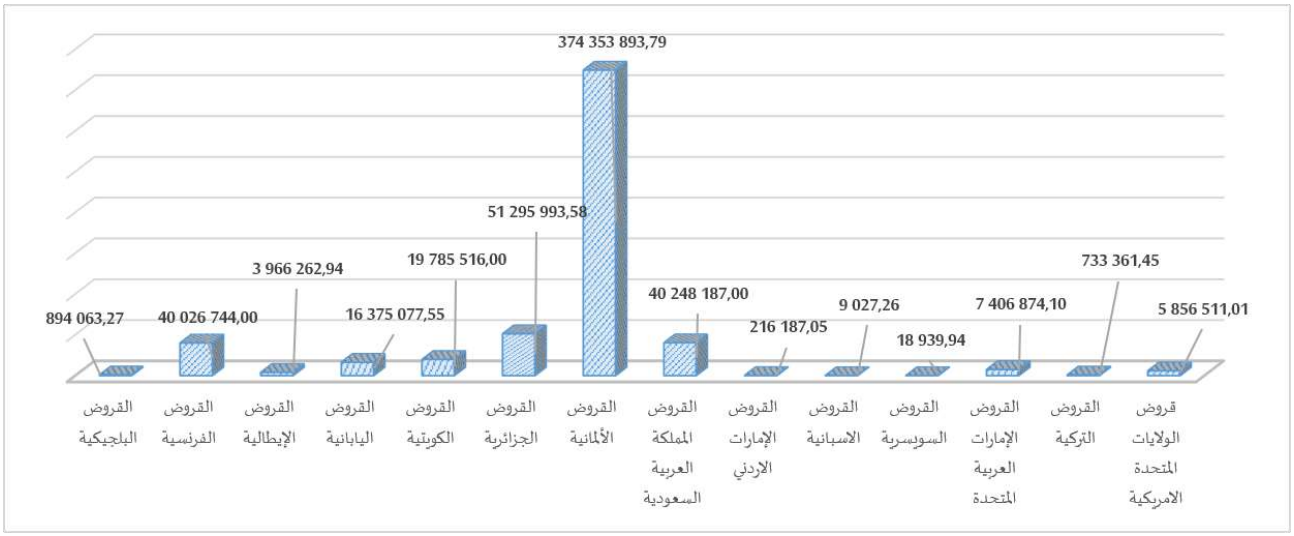

المحور الثاني: تكاليف الخزينة

ضبط قانون المالية لسنة 2024 التقديرات بعنوان تكاليف الخزينة بما قيمته 18.063 م.د. ويُبرز الجدول التالي نفقات الخزينة المنجزة خلال سنة 2024 مقارنة بالتقديرات الأصلية:

بحساب المليون دينار

البيانات	قانون الماليّة الأصلي	النفقات	الفارق بين الإنجازات والتقديرات
نفقات تسديد أصل الدين	17 863,000	18 584,042	721,042
نفقات الخزينة الأخرى	200,000	407 274,566	407 074,566
قروض وتسبيقات الخزينة	200,000	13 404,465	13 204,465
بقيّة نفقات الخزينة	-	393 870,101	393 870,101
جملة نفقات الخزينة	**18 063,000**	**425 858,608**	**407 795,608**

توزّعت نفقات الخزينة أساسًا بين نفقات تسديد أصل الدين ونفقات الخزينة الأخرى. غير أنّ الإنجازات الفعلية سجّلت فارقا هاما عند التنفيذ مقارنة بتقديرات قانون المالية لسنة 2024، حيث بلغت جملة نفقات الخزينة 425.858,608 م.د مقابل تقديرات أولية في حدود 18.063,000 م.د، بما أفرز فارقًا إيجابيًا قدره 407.795,608 م.د.

ويُعزى هذا الفارق أساسًا إلى عدم إدراج تقديرات أولية بعنوان نفقات بقية نفقات الخزينة ضمن قانون المالية، مما ترتّب عنه تسجيل نفقات فعلية مرتفعة بلغت 407.274,566 م.د، تتعلق خاصة ببقية نفقات الخزينة، إضافة إلى تطوّر قروض وتسبيقات الخزينة مقارنة بالمستويات المبرمجة. في المقابل، سجّلت نفقات تسديد أصل الدين تطوّرًا محدودًا نسبيًا، بما يعكس استقرار هذا الصنف من النفقات مقارنة ببقية مكوّنات نفقات الخزينة

أوّلا: نفقات تسديد أصل الدين العمومي

تمّ بموجب قانون المالية لسنة 2024 ضبط التوقعات بعنوان نفقات تسديد أصل الدين في حدود 17.863 م.د، وقد بلغت النفقات المنجزة 18.584,042 م.د، مسجّلة بذلك تجاوزًا قدره 721,042 م.د، أي ما يعادل نسبة استهلاك في حدود 104,04 %.

ويُبيّن الجدول الموالي التقديرات النهائية والنفقات المنجزة بعنوان تسديد أصل الدين خلال سنتي 2023 و2024، مع إبراز تطوّرها على مستوى القيمة والنسبة:

بحساب م.د

البنود	التقديرات النّهائيّة	النفقات		الفارق بين التقديرات والنفقات	الفارق 2024/2023	
		2023	2024		القيمة	النسبة (%)
نفقات تسديد أصل الدين الداخلي	8 119,000	8 398,379	9 191,059	1 072,059	792,681	9,44

نفقات تسديد أصل الدين الخارجي	9 744,000	6 606,681	9 392,983	351,017 -	2 786,301	42,17
نفقات تسديد أصل الدين	**17 863,000**	**15 005,060**	**18 584,042**	**721,042**	**3 578,982**	**23,85**

تواصل خلال سنة 2024 ارتفاع نفقات تسديد أصل الدين، حيث بلغت 18.584,042 م.د، مسجلة زيادة قدرها 3.578,982 م.د، أي بنسبة 23,85% مقارنة بسنة 2023. ويأتي هذا التطوّر بعد ارتفاعها خلال السنة السابقة بنحو 4.209,282 م.د وبنسبة 38,99%، بما يعكس استمرارية الضغوط المتزايدة على هذا الصنف من النفقات.

ويبرز الرسم البياني الموالي تطور نفقات أصل الدين العمومي خلال الفترة 2020-2024:

وعلى مستوى الهيكلة، بلغت حصة الدين الخارجي 50,54% من مجموع نفقات تسديد أصل الدين في سنة 2024، مقابل 44,03% في سنة 2023 و39,54% في سنة 2022، في حين سجلت مستوى 55,32% في سنة 2021، وتراجع خلال سنتي 2022 و2023 قبل تسجيل ارتفاع خلال سنة 2024 وذلك كما يبينه الرسم البياني الموالي:

وتبيّن المعطيات الموالية توزيع نفقات تسديد أصل الدين العمومي خلال سنتي 2023 و2024 كما يلي:

بحساب الألف دينار

البيانات	الاعتمادات المأمور بصرفها				التغيّرات2024/2023	
	2023	الحصة %	2024	الحصة%	القيمة	النسبة%
تسديد أصل الدّين الداخلي	**8 398 378,823**	**55,97**	**9 191 059,375**	**49,46**	**792 680,552**	**9,44**
أصل الدين الداخلي للدّولة	**8 395 285,791**	**55,95**	**9 190 575,900**	**49,45**	**795 290,110**	**9,47**
رقاع الخزينة قصيرة المدى 52 أسبوع	4 074 000,000	27,15	6 881 000,000	37,03	2 807 000,000	68,90
رقاع الخزينة القابلة لتنظير	2 835 697,000	18,90	1 011 916,000	5,45	1 823 781,000-	64,32 -
القرض الوطني 2014	23 972,838		23 972,838	0,13	-	0,00
تحمّل الدّولة للديون البنكية (الفصل 25 من قانون المالية 1999)	-	-	41 543,443	0,22	41 543,443	0,00
الدين الداخلي بالعملة الصعبة	961 615,953	6,41	732 143,620	3,94	229 472,333 -	23,86 -
تسهيلات استثنائية ممنوحة من طرف البنك المركزي التونسي لفائدة الدولة	500 000,000	3,33	500 000,000	2,69	-	0,00
أصل الدّين المضمون من الدولة	**3 093,032**	**0,02**	**483,475**	**0,00**	**2 609,558 -**	**84,37 -**
ضمان قرض صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحليّة	33,798	0,00	-	0,00	33,798 -	**100,00 -**
ضمان قرض الديوان الوطني للزّيت	2 575,759	0,02	-	0,0	2 575,759 -	**100,00 -**
الديون البنكية بعنوان تحمّل الدّولة ضمان القروض الفلاحية (الفصل 79 من قانون المالية لسنة 2014)	483,475	0,00	483,475	0,00	-	**0,00**
تسديد أصل الدّين الخارجي	**6 606 681,389**	**44,030**	**9 392 982,774**	**50,54**	**2 786 301,385**	**42,17**
تسديد أصل القروض الخارجية الموظفة	1 147 710,555	0,08	1 271 512,885	6,84	123 802,330	**10,79**
تسديد أصل القروض الخارجية المعاد إقراضها	305 848,122	0,02	329 586,700	1,77	23 738,578	**7,76**
تسديد أصل القروض الخارجية المعاد رسكلتها	31 034,446	0,00	16 490,387	0,09	14 544,059 -	**46,86 -**
تسديد أصل قروض دعم الميزانية	5 048 685,658	0,34	7 726 580,047	41,58	2 677 894,388	**53,04**
قرض (PRASOC) تسديد أصل سحب برنامج إيطالي	73 402,607	0,00	48 812,756	0,26	24 589,851 -	**33,50 -**
المجموع العام	**15 005 060,211**	**100,00**	**18 584 042,149**	**100,00**	**3 578 981,938**	**23,85**

أ. أصل الدين العمومي الدّاخلي

بلغت الدفوعات المسجّلة بعنوان تسديد أصل الدين الداخلي خلال سنة 2024 ما قيمته 9.191,059 م.د. وقد سجّلت هذه النفقات زيادة قدرها 792,681 م.د مقارنة بسنة 2023، أي بنسبة 9,44%، مقابل ارتفاع أهم خلال التصرف السابق بلغ 1.870,880 م.د، أي بنسبة 28,66%.

ويبرز الرسم البياني الموالي تطور نفقات تسديد أصل الدين الداخلي بحساب م.د خلال الفترة 2020-2024:

ويُعزى تطوّر التسديدات بعنوان أصل الدين الداخلي خلال سنة 2024 بمبلغ 792,681 م.د أساسًا إلى الارتفاع المسجّل في نفقات سداد رقاع الخزينة قصيرة المدى (52 أسبوع) الصادرة خلال السنة السابقة بقيمة 2.807 م.د، حدّ منه تراجع نفقات تسديد رقاع الخزينة القابلة للتنظير بمبلغ 1.823,781 م.د، إلى جانب انخفاض نفقات تسديد الدين الداخلي بالعملة الصعبة بمبلغ 229,472 أ.د.

وتجدر الإشارة إلى أن نفقات تسديد أصل الدين الداخلي خلال سنة 2024 قد تضاعفت بنحو ثلاث مرات مقارنة مع سنة 2020.

وقد تعلقت نفقات تسديد رقاع الخزينة القابلة للتنظير أساسًا بخطيْ 6% جانفي 2024 بمبلغ 383,416 م.د و6% أفريل 2024 بمبلغ 628,500 م.د.[61]

كما شملت نفقات تسديد أصل الدين الداخلي أقساط القروض البنكية بالعملة الأجنبية بقيمة 732,144 م.د، تعلقت أساسًا بالقروض المجمعة بالأورو لسنة 2023 بما قدره 612,121 م.د، وبالقروض المجمعة بالأورو لسنة 2021 بقيمة 63,935 م.د، إضافة إلى القروض المجمعة بالدولار لسنة 2023 بمبلغ 40,485 م.د.[62]

[61] كتاب الدين لسنة 2024.

[62] كتاب الدين لسنة 2024.

وعلى غرار السنة السابقة، حافظ قانون المالية لسنة 2024 على مستوى المبلغ الأقصى المرخص فيه لمنح ضمان الدولة[63] في حدود 8.000 م.د.

ويبرز الرسم البياني الموالي تطور منح ضمان الدولة من سنة 2020 إلى سنة 2024:

ويتبيّن من الرسم البياني أن تطور الضمانات الممنوحة خلال الفترة 2020–2024 عرف هيمنة الضمان الداخلي خلال أغلب السنوات، باستثناء سنة 2021 التي شهدت تحولًا ملحوظًا لفائدة الضمان الخارجي الذي مثّل حوالي 90% من إجمالي الضمانات المسندة خلال تلك السنة.

كما تراوحت الضمانات الممنوحة خلال الفترة 2020–2024 بين 35,54% و65,76% من المبالغ المرخّص فيها بقوانين المالية، حيث تم تسجيل أعلى نسبة منح في سنة 2020، مقابل أدنى مستوى في سنة 2021. وقد بلغت هذه النسبة في سنة 2024 حوالي 44,72%.

وقد سُجّل أعلى مستوى لمنح الضمانات في سنة 2023 بقيمة 5.155 م.د، قبل أن تتراجع إلى 3.577,800 م.د في سنة 2024، منها 1.593,6 م.د بعنوان ضمانات خارجية تعلقت بخمسة قروض لفائدة الشركة التونسية للكهرباء والغاز لتمويل مشروع الربط الكهربائي بين تونس وإيطاليا ELMED ، إضافة إلى قرض لفائدة الديوان الوطني للتطهير، في حين تم إسناد الضمان الداخلي لفائدة البنوك المحلية بعنوان 49 عملية[64].

ب. أصل الدين العمومي الخارجي

بلغت نفقات تسديد أصل الدين الخارجي خلال سنة 2024 حوالي 9.392,983م.د، أي بزيادة قدرها 2.786,301 م.د ونسبتها 42,17% مقارنة بسنة 2023. ويأتي هذا التطور بعد نسق مرتفع بلغ 54,79 % في السنة السابقة.

[63] يُمنح ضمان الدولة أساسًا لفائدة المؤسسات العمومية لتمكينها من النفاذ إلى التمويلات بشروط مالية تفاضلية لدى الجهات المموّلة.

[64] التقرير السنوي حول الدين العمومي سنة 2024 ص65.

ويبرز الرسم البياني الموالي تطور تسديدات أصل الدين الخارجي (بحساب م.د) خلال الفترة 2020-2024:

وتوزعت تسديدات أصل الدين الخارجي لسنة 2024 على أربعة أصناف، حيث استحوذت قروض دعم الميزانية على النصيب الأكبر بقيمة 7.775,393 م.د، تلتها القروض الموظفة بمبلغ 1.271,513 م.د، ثم القروض الخارجية المعاد إقراضها بما قدره 329,587 م.د، وأخيرًا القروض الخارجية المعاد رسكلتها بقيمة 16,490 م.د، وذلك كما يوضحه الرسم البياني الموالي:

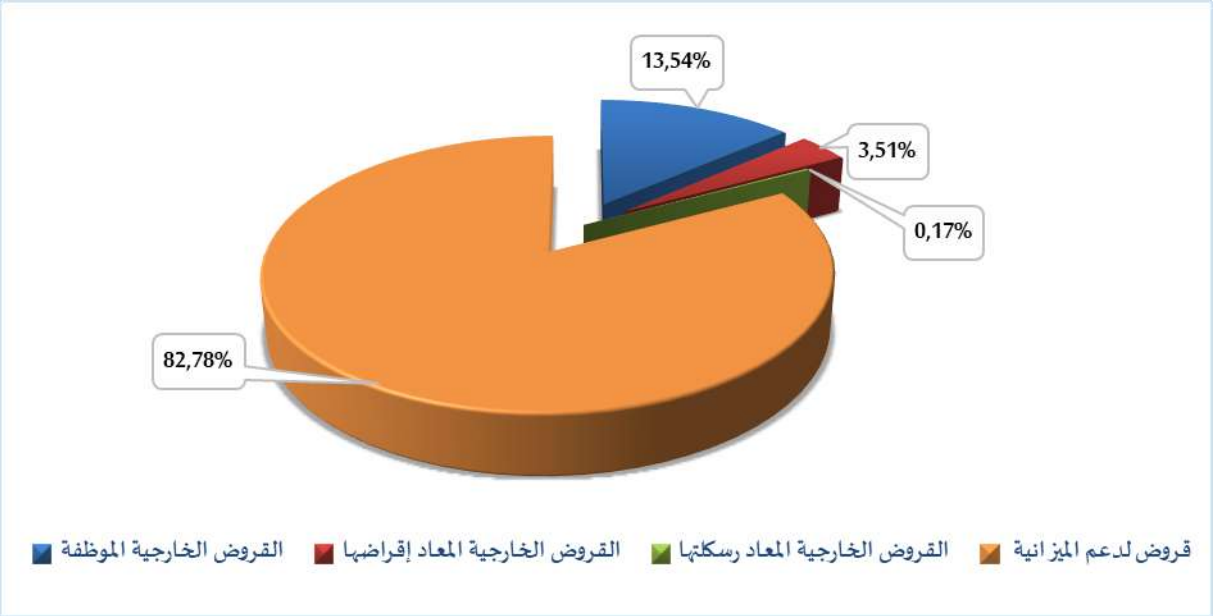

واستأثرت نفقات تسديد أصل الدين الخارجي المتأتي من السوق المالية الدولية في سنة 2024 (3.904,505 م.د) بالحصة الأوفر من جملة نفقات أصل دين قروض دعم الميزانية بنسبة 50,22% مقابل 2.782,140م.د أي 26,42 %

في سنة 2023. وشملت أساسًا سداد أصل قرض رقاعي دولي بقيمة 850 مليون أورو تم إصداره سنة 2017، إلى جانب قرض رقاعي "ساموراي" بقيمة 50 مليار يان ياباني تم إصداره سنة 2014.[65]

وتضمنّت تسديدات أصل الدين الخارجي لسنة 2024 مبالغ هامة لفائدة المؤسسات المالية الدولية، حيث شملت القروض المبرمة مع صندوق النقد الدولي بقيمة 1.926,877 م.د وقرض البنك الإفريقي للتنمية بما يعادل 422,071 م.د. كما تمّ تسديد أصل القروض المبرمة مع مجموعة البنك الدولي بمبلغ 376,506 م.د و وقرض البنك الإفريقي للتصدير والتوريد بمبلغ 328,598 م.د وصندوق النقد العربي بمبلغ 202,199 م.د إضافة إلى قروض الوكالة الفرنسية للتنمية بقيمة 51,746 م.د فضلا عن سحب قرض إيطالي على برنامج PRASOC بقيمة 48,813 م.د.أما على مستوى التعاون الثنائي فقد بلغت نفقات تسديد أصل القروض خلال سنة 2024 ما قيمته 514,078 م.د، متأتية أساسا من قروض المملكة العربية السعودية بمبلغ 310,985 م.د تليها القروض الألمانية بقيمة 96,596 م.د والقروض الجزائرية بمبلغ 74,991 م والقروض الليبية بما يعادل 31,506 م.د.

ويبرز الرسم البياني الموالي تطور نفقات أصل الدين الخارجي لمختلف قروض دعم الميزانية خلال سنتي 2023 و2024:

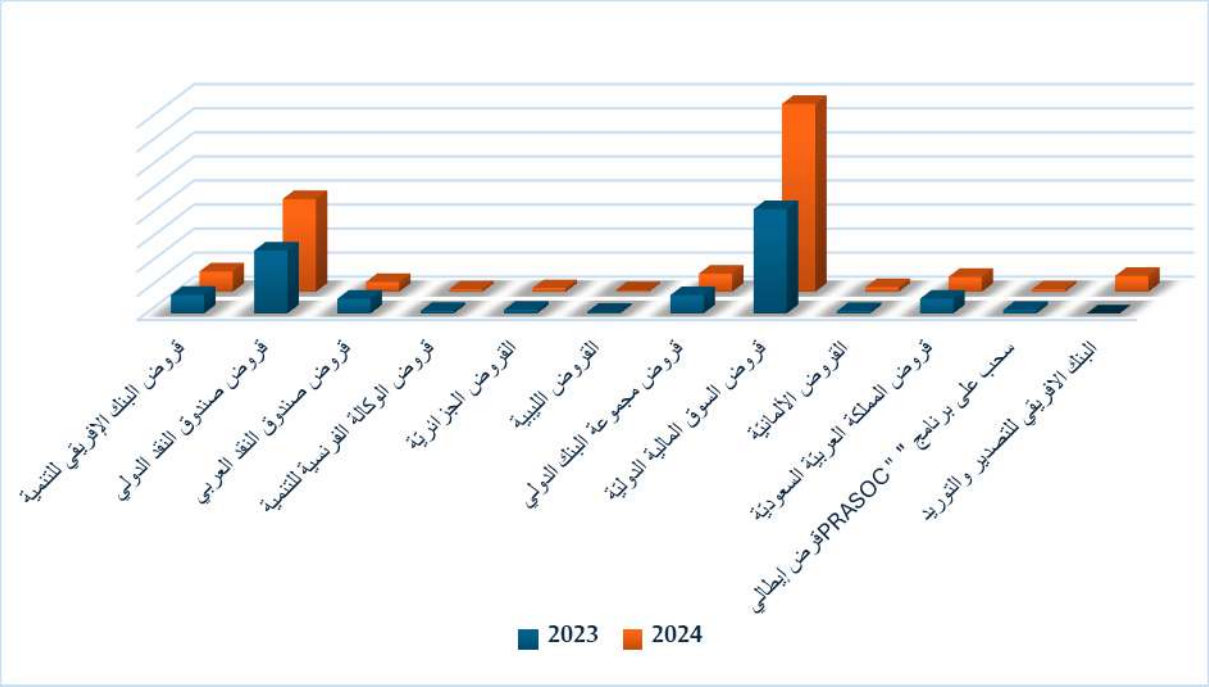

وتبعا لنمو الدفوعات بعنوان الدين العمومي أصلا وفائدة، بلغت خدمة الدّين العمومي خلال سنة 2024 ما جملته 24.954,130 م.د مسجّلة ارتفاعا بنسبة 19,70% مقابل 35,83 % في سنة 2023 و3,80 % في سنة 2022.

[65] التقرير السنوي للبنك المركزي لسنة 2024 ص 102.

ويبين الرسم البياني الموالي تطور خدمة الدين العمومي الداخلي والخارجي خلال الفترة الممتدة بين 2020 و2024 بحساب المليون دينار:

وارتفع رصيد الدّين العمومي للدّولة الباقي للتسديد في سنة 2024 ليبلغ 135.692,127 م.د مقابل 126.679,342 م.د في سنة 2023.ويعود هذا النمو أساسا إلى ارتفاع الدّين العمومي الداخلي الباقي للتسديد بنسبة 22,32 % حد منه انخفاض الدين العمومي الخارجي الباقي للتسديد بنسبة 6,54%.

ويبرز الجدول الموالي أهم مؤشرات الدين العمومي في سنة 2024 مقارنة بالسّنة السّابقة:

بحساب الدينار

البيانات	الوضعيّة إلى 2023/12/31	الوضعيّة إلى 2024/12/31	التغيّرات 2024/2023	
			القيمة	النّسبة (%)
الدّين الباقي للتسديد	**126 679 342 467,601**	**135 692 126 761,575**	**9 012 784 293,9740**	**7,11**
الدّين الدّاخلي	59 805 136 096,502	73 152 865 917,100	13 347 729 820,598	22,32
الدّين الخارجي	66 637 319 795,104	62 277 451 919,521	- 4 359 867 875,583	-6,54
قروض المزودين	236 886 575,995	261 808 924,954	24 922 348,959	10,52
خدمة الدّين	**20 846 974 412,488**	**24 954 130 289,431**	**4 107 155 876,943**	**19,70**
خدمة الدّين الدّاخلي	12 047 271 800,254	13 373 732 805,570	1 326 461 005,316	11,01
خدمة الدين الخارجي	8 799 702 612,234	11 580 397 483,861	2 780 694 871,627	31,60

ويبرز الرسم البياني الموالي تطور نسبة النمو ورصيد الدين العمومي الباقي للتسديد خلال الفترة 2020 -2024:

وفيما يتعلق بالالتزامات، بلغ الحجم الجملي للقروض الخارجية المبرمة من قبل الدولة خلال سنة 2024 ما يعادل 112.792,539 م.د، مسجلًا زيادة بنسبة 1,23 % مقارنة بالسنة السابقة، في حين كان قد تراجع بنسبة 0,32% في سنة 2023 بعد أن ارتفع بنسبة 1,25% في سنة 2022. ويعكس هذا التطور استمرار نسق المديونية الخارجية وإن كان بوتيرة محدودة.

كما ارتفعت السحوبات المنجزة من هذه القروض لتبلغ ما جملته 92.530,873 م.د، أي ما يمثل 82,04% من إجمالي القروض المبرمة، مقابل 82,26% سنة 2023 و80,32 % سنة 2022 بما يعكس استقرار نسبي في وتيرة السحب مع ميل طفيف نحو التراجع مقارنة بالسنة السابقة.

وتعلق الدين العمومي الخارجي الباقي للتسديد خلال سنة 2024 أساسًا بالقروض المبرمة مع مجموعة البنك الدولي بنسبة 21,51%تليها القروض المتأتية من السوق المالية العالمية بنسبة 12,76% ثم القروض المبرمة مع البنك الإفريقي للتنمية بنسبة 11,48% .[66]

وتميزت هيكلة الدين العمومي الخارجي الباقي للتسديد في سنة 2024 بتركيز ملحوظ على عملة الأورو التي مثلت 55,90% من الإجمالي، تليها العملة الأمريكية بنسبة 31,1%، ثم الين الياباني بنسبة 6,1 %[67]. ويعكس هذا التوزيع استمرار تعرض محفظة الدين العمومي لمخاطر الصرف، المرتبطة أساسًا بتطور سعر صرف الأورو والدولار

وفي سياق متصل، واصلت نسبة المديونية العمومية الخارجية للدولة من الناتج المحلي الإجمالي منحاها التنازلي في سنة 2024 لتبلغ 39,15%، مقابل 51,28% سنة 2020. غير أنّ نسبة التداين العمومي الجملي ارتفعت لتبلغ 84,90%

[66] استنادا إلى المعطيات المضمنة بكتاب الدين.

[67] تقرير حول الدين العمومي لسنة 2024 ص 38-39.

من الناتج المحلي الإجمالي في سنة 2024، مقابل 77,82% في سنة 2020، بما يعكس استمرار ارتفاع عبء المديونية العمومية رغم التراجع النسبي للدين الخارجي وذلك كما يوضحه الرسم البياني الموالي:

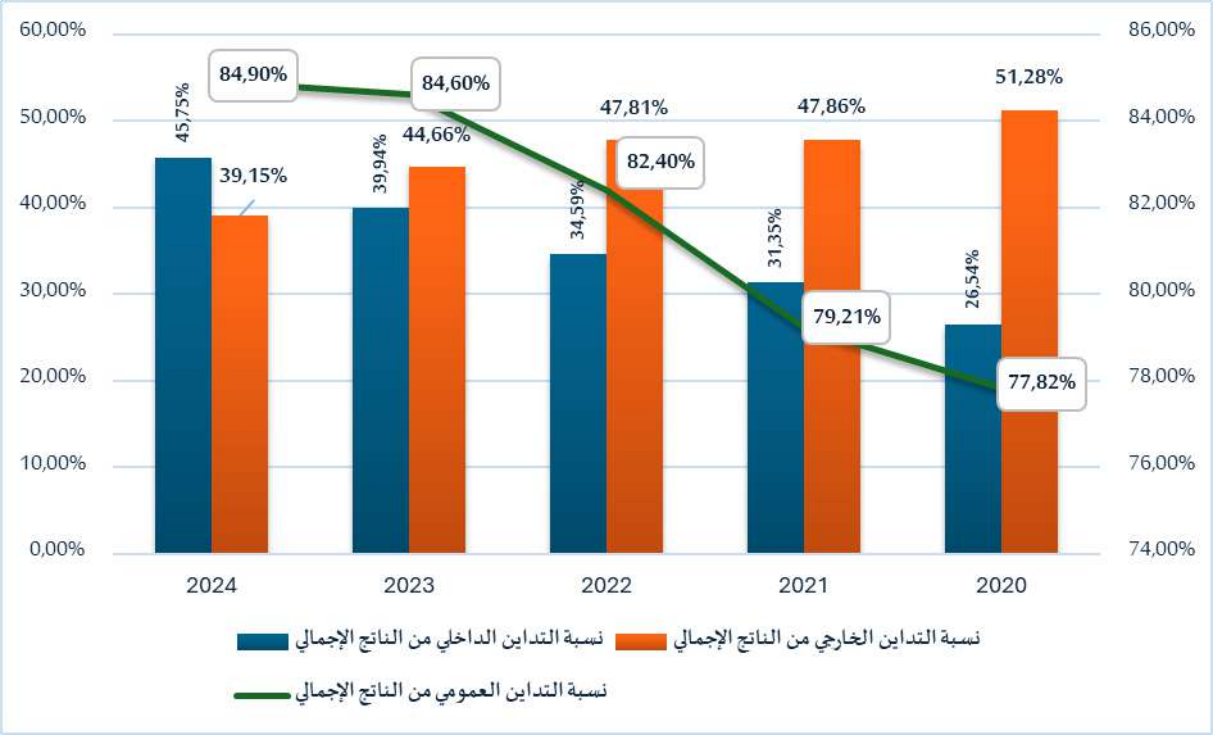

ثانيا: نفقات الخزينة الأخرى

أفرزت حسابات أمين المال العام لنفقات الخزينة تسجيل تطور ملحوظ بين سنتي 2023و2024، حيث ارتفعت نفقات قروض وتسبيقات الخزينة من 138.882م.د في سنة 2023 إلى 13.404,465م.د في سنة 2024، أي بزيادة قدرها 13.265,583م.د.

كما ارتفعت بقية نفقات الخزينة من 383.529,082م.د في سنة 2023إلى 393.870,101م.د في سنة 2024، بزيادة قدرها 10.341,019 م.د وبنسبة 2,70 %. أما نفقات الخزينة الأخرى فقد تطورت من 383.667,964 م.د في سنة 2023إلى 407.274,566م.د في سنة 2024، بزيادة قدرها 23.606,602م.د أي بنسبة 6,15 %.

ويبرز الجدول الموالي هذا التطور:

بحساب م.د

البيانات	2023		2024		التغيرات 2024 / 2023	
	تقديرات ق. م	النفقات	تقديرات ق.م	النفقات	القيمة	النسبة (%)
قروض وتسبيقات الخزينة	200,000	138,882	200,000	13 404,465	13 265,583	-
بقيّة نفقات الخزينة	-	383 529,082	-	393 870,101	10 341,019	2,70
نفقات الخزينة الأخرى	**200,000**	**383 667,964**	**200,0000**	**407 274,566**	**23 606,602**	**6,15**

تُظهر المقارنة بين سنتي 2023و2024 أنّ نفقات الخزينة واصلت منحاها التصاعدي، حيث سجّلت قروض وتسبيقات الخزينة زيادة هامة بلغت 13.265,583م.د. م.د، في حين ارتفعت بقية نفقات الخزينة بنسبة 2,70%، ونفقات الخزينة الأخرى بنسبة 6,15 %. ويعكس هذا التطور الاعتماد المتزايد على آليات التمويل الظرفية لتغطية الحاجيات المالية.

ويبرز الجدول الموالي تفصيلا للنفقات المنجزة بعنوان عمليات الخزينة الأخرى في سنتي 2023 و2024:

بحساب م.د

بيان الحسابات	المصاريف		التغيّرات 2023-2024	
	2023	2024	القيمة	النسبة (%)
القسم الأوّل - حسابات الأصول	**80 730,312**	**98 661,843**	**17 931,531**	**22,21**
المتوفرات قصيرة المدى	78 512,760	85 257,378	6 744,618	8,59
المتوفرات المالية متوسطة وطويلة المدى:				
التّسبقات الواجب استرجاعها	138,882	13 404,465	13 265,583	9551,70
قيم الحكومة	2 078,670	-	- 2 078,670	-100,00
القسم الثّاني - حسابات الخصوم	**41 389,411**	**35 520,025**	**- 5 869,386**	**-14,18**
مستحقات البنك المركزي التونسي	0,000	-	-	-
حسابات الجماعات الإداريّة التّي يدير أموالها أمين المال	0,000	0,372	0,372	
بقايا للدّفع عن نفقات حرر فيها أذون بالصّرف	0,225	0,327	0,102	45,24
حسابات الغير	41 389,186	35 519,325	- 5 869,861	-14,18
الحسابات الجارية للمؤسسات العمومية والشبيهة	0,000	-	-	-
حسابات محاسبي الدّولة	0,000	-	-	-
حسابات محاسبي البلديّات	0,000	-	-	-
حسابات هيئات مختلفة	0,000	-	-	-
حسابات تصفية المؤسسات المحذوفة	0,000	-	-	-
القسم الثالث - العمليّات الترتيبية	**276 553,301**	**291 676,741**	**15 123,440**	**5,47**
مقابيض للتسوية أو للتّحويل	8 671,180	10 083,525	1 412,345	16,29
دفوعات للتّسوية أو للتّحويل	10 366,749	8 750,985	- 1 615,764	-15,59
عمليّات الخزينة لقبّاض الماليّة وأمناء المصاريف	46 299,027	50 374,395	4 075,368	8,80-
تداول الأموال بين المحاسبين	153 345,859	161 682,857	8 336,997	5,44
عمليّات للتّسوية أو للتّحويل	37 720,311	36 665,357	- 1 054,954	-2,80
حسابات الدّين العمومي (دون احتساب تسديد أصل الدين)	5 145,114	5 535,579	390,466	7,59

الجملة العامّة لعمليات الخزينة الأخرى	**383 667,964**	**407 274,566**	**23 606,602**	**6,15**

تضمّنت نفقات الخزينة الأخرى في سنة 2024 مبلغا قدره 407.274,566 م.د تعلّق بالمتوفرات المالية قصيرة المدى وتحديدا برصيد الحساب الجاري للدولة لدى البنك المركزي التونسي (78.549,691 م.د) وبحساب الحكومة لدى البنك المركزي التونسي (6.707,687 م.د).

وبلغت التسبيقات القابلة للترجيع في سنة 2024 ما قيمته 13.404,465 م.د، مقابل 138,882 م.د في سنة 2023، ويُعزى هذا الفارق الهام أساسًا إلى تسجيل مصاريف في الحساب القار لتسبيقات الخزينة بقيمة 13.338,085 م.د في سنة 2024.

أما بالنسبة إلى قروض الخزينة، فقد اتسمت اتفاقيات القروض المبرمة بين وزارة المالية والمؤسسات والمنشآت ذات المساهمة العمومية بتفاوت في عددها وقيمتها من سنة إلى أخرى، كما يبرزه الجدول التالي:

السنة	عدد اتفاقيات القرض المبرمة	القيمة الجملية للقروض (م.د)
2020	25	474,885
2021	20	266,400
2022	14	289,800
2023	18	243,100
2024	9	165,800[68]

وقد وُجّهت هذه القروض المبرمة سنة 2024 أساسًا إلى كل من الوكالة الوطنية للتبغ والوقيد ومصنع التبغ بالقيروان، بقيمة جملية بلغت 220,4 م.د، وذلك في إطار تسوية وضعيات ناتجة عن تسبيقات خزينة[69]، بما يؤكد استمرار اللجوء إلى آلية إعادة التمويل عبر القروض لتغطية أو إعادة هيكلة هذه التسبيقات داخل ميزانية المؤسسات العمومية.

وسجلت متخلدات القروض المسندة إلى المؤسسات العمومية ارتفاعًا بنسبة تقارب 8,53 %في سنة 2024 لتبلغ 1.232,4م.د مقابل 1.135,5م.د في سنة 2023، بعد أن كانت في حدود 951,1م.د في سنة 2022 و 912,7م.د في سنة 2021 و 957,700م.د سنة 2020 و 808,400 م .د سنة 2019.

[68] تقرير حول الدين العمومي لسنة 2024 ص49.

[69] تقرير حول الدين العمومي لسنة 2024 ص50.

ويُظهر هذا المسار التصاعدي خلال السنوات الأخيرة تزايدًا تدريجيًا في حجم المتخلدات، مع تسجيل تسارع أوضح خلال سنة 2024 مقارنة بالسنة السابقة، بما يعكس تراكم الالتزامات غير المسددة لفائدة المؤسسات العمومية.

ويعود هذا الارتفاع أساسًا إلى تواصل الصعوبات الهيكلية التي تواجهها بعض المؤسسات العمومية في تعبئة مواردها الذاتية وتسديد التزاماتها، وخاصة لدى كل من شركة نقل تونس، والشركة الوطنية لعجين الحلفاء والورق، والشركة الوطنية للسكك الحديدية التونسية[70]، مما ساهم في تراكم المتخلدات على مستوى القروض المسندة لها.

كما أنّ جزءًا من هذه المتخلدات يعود إلى سنوات سابقة، حيث ما تزال بعض المبالغ غير مستخلصة منذ فترات طويلة. وفي هذا الإطار، شدّدت محكمة المحاسبات في أكثر من مناسبة على ضرورة اتخاذ الإجراءات الكفيلة باسترجاع المبالغ العالقة بعنوان قروض الخزينة التي كان يفترض تسديدها منذ سنوات، وذلك بهدف تطهير حسابات أمين المال العام وتحسين جودة المعطيات المحاسبية، بما ينسجم مع متطلبات الانتقال إلى اعتماد المحاسبة ذات القيد المزدوج.

وتعلّقت نفقات الخزينة المضمّنة بالمجموعة عدد 9 (حسابات الغير) والبالغة 35.519,325 م.د أساسا بصرف المبالغ المودعة لفائدة المؤسسات شبه الدولية (دفتر ن مكرر) في حدود 29.834,156م.د وحساب الحكومة لدى البنك المركزي التونسي بقيمة 4.963,996 م.د ومبالغ ودائع وأمانات إداريّة (دفتر د) بقيمة 558,670 م.د.

وتضمّنت نفقات الخزينة الأخرى مبالغ بعنوان عمليات الخزينة المنجزة من طرف قبّاض المالية وأمناء المصاريف، بقيمة 50.374,395م.د سنة 2024 مقابل 46.299,027م.د سنة 2023، إضافة إلى عمليات متعلقة بتداول الأموال بين المحاسبين العموميين بلغت 161.682,857م.د سنة 2024 مقابل 153.345,859م.د سنة 2023.

وتُسجَّل هذه العمليات ضمن حسابات أمين المال العام بقسم عمليات الخزينة، على التوالي بالمجموعة عدد 16 والمجموعة عدد 17، ولا تمثل نفقات نهائية بقدر ما تعكس حركات داخلية للسيولة بين مختلف المحاسبين العموميين، يتم من خلالها تنظيم تداول الأموال وضمان استمرارية تزويد الحسابات العمومية بالسيولة اللازمة لتسيير العمليات المالية للدولة.

وعلى صعيد آخر تضمنت نفقات الخزينة لسنة 2024 بالمجموعة عدد 18 والمتعلّقة بالحسابات الترتيبية "عمليّات للتسوية أو للتحويل" مبلغا قدره 10.576,835 م.د بعنوان حساب توقيف وقتي لميزانية الدولة تصرف 2024 في انتظار نقله للحساب القار لتسبيقات الخزينة (المدرج بالمجموعة عدد 4) عند المصادقة على قانون غلق الميزانية للسنة المعنية.

[70] تقرير حول الدين العمومي لسنة 2024 ص54.

الجزء الثالث: تحليل موارد ونفقات الحسابات الخاصّة

يتضمن هذا الجزء من التقرير تحليلا لموارد ونفقات الحسابات الخاصة والتي تتضمن الحسابات الخاصة في الخزينة وحسابات أموال المشاركة.

I. موارد الحسابات الخاصة

سجلت التقديرات بعنوان مقابيض الحسابات الخاصة كما ضبطت بقانون المالية لسنة 2024ما قيمته 1.909,162 م.د. وبلغت الإنجازات 13.300,104 م.د مقابل 11.481,796م.د في التصرف السابق وذلك بإعتبار فواضل السنة السابقة مسجلة زيادة قدرها 1.818,308 م. د ونسبتها 15,84 %.

وتتوزع هذه المداخيل على الحسابات الخاصة في الخزينة بمبلغ 12.393,915 م.د وبنسبة93,19 % وحسابات أموال المشاركة بما قدره 906,189 م.د وبنسبة6,81 %.

1. <u>موارد الحسابات الخاصة في الخزينة</u>

ضبطت تقديرات موارد الحسابات الخاصة في الخزينة في حدود 1.856,240 م.د في قانون المالية لسنة 2024.

وبلغت الموارد الجملية الصافية التي تم تحصيلها سنة 2024 بمبلغ 12.393,915 م.د مقابل 10.653,449 م.د في سنة 2023 مسجلة بذلك ارتفاعا وقدره 1.740,466 م.د. وتنقسم هذه الموارد بين فوائض التصرف السابق بمبلغ 8.947,322 م.د والمقابيض المحصلة بعنوان السنة والبالغة 3.466,593 م.د. مقابل على التوالي 7.181,472 م.د و3.471,977 م.د في التصرف السابق.

أ. الفوائض المنقولة

سجلت الفوائض المنقولة لسنة 2024 ارتفاعا لتبلغ 8.947,322 م.د أي بما نسبتة 24,59 %. وأفرزت سنة 2024 فوائض جملية بقيمة 10.595,299 م.د . وتمّ تحصيل أهمّ هذه الفوائض بصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء بمبلغ 1.874,524 م.د وصندوق مقاومة التلوث بمبلغ 1.292,105 م.د وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني بمبلغ 1.199,160 م.د وصندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية بمبلغ 1.102,597 م.د وصندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال بمبلغ 1.081,130 م.د والصندوق الوطني للتشغيل بمبلغ 1.047,194 م.د والصندوق العام للتعويض بمبلغ 871,687 م.د.

ويعود تواصل ارتفاع هذه الفوائض أساسا إلى ارتفاع الموارد المحصّلة سنة 2024 والبالغة 3.446،593 م.د وعدم تناسبها مع النّفقات المنجزة على هذه الحسابات والتي اقتصرت على مبلغ 1.798,616 م.د. ومثّلت النّفقات على هذه

الحسابات ما نسبته 14،51 % من جملة الموارد المتوفّرة بها والبالغة 12.393,915 م.د. وهو ما نتج عنه وجود عدد كبير من الحسابات التي تراكمت بها فوائض هامّة طيلة السّنوات الأخيرة.

وتوزعت الفوائض في موفّى السنوات من 2020 إلى 2024 بين مختلف الحسابات كما يبينه الجدول التالي:

السنة / الحسابات	2020	2021	2022	2023	2024
- صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	615,382	891,293	1 198,99	1 545,64	1 874,524
- صندوق مقاومة التلوث	315,385	474,797	789,605	1 049,85	1 292,105
- صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	392,596	519,194	678,466	941,076	1 199,160
- صندوق تنمية القدرة التنافسية في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية	409,888	545,757	725,523	913,693	1 102,597
- صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال	454,861	609,922	728,811	962,617	1 081,130
- الصندوق الوطني للتشغيل	442,87	560,297	710,464	854,093	1 047,194
- الصندوق العام للتعويض	458,248	571,349	656,825	715,765	871,687
- باقي الحسابات	1 270,47	1 663,71	1 692,79	1 964,60	2 126,902
الجملة	**4 044,315**	**5 361,526**	**7 181,472**	**8 947,322**	**10 595,299**

وتدعو محكمة المحاسبات إلى الالتزام بمبدأ المصداقية عند تحديد التقديرات لموارد ونفقات هذه الحسابات بقانون المالية، والعمل على الملاءمة بين موارد ونفقات هذه الحسابات

ب. الموارد المحصلة

بلغت الموارد المحصلة سنة 2024 ما قدره 3.446,593 م.د مقابل 3.471,977 م.د في التصرف السابق مسجّلة بذلك انخفاضا قدره 25,384 م.د ونسبته 0,73 % .

ويبرز الملحق عدد 6 جدول تطور موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة خلال سنتي 2023 و2024.

ويعود هذا الانخفاض أساسا إلى تراجع الموارد المحصّلة بصندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال (119,924 - م.د)وصندوق تنمية القدرة التنافسيّة في القطاع الفلاحي والصيد البحري (21,674 - م.د)وحساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد (2,957 - م.د)

وحدّ من هذا التّراجع ارتفاع موارد الصندوق العامّ للتعويض (96 ,981 +م.د)وحساب تنويع مصادر تمويل الضّمان الاجتماعي(52,720+م.د) وصندوق الانتقال الطاقي(45,417+م.د) وصندوق النهوض بالصادرات(31,767+

م.د) وصندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب(22,359 + م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحة(15,352+ م.د) وصندوق تمويل الراحة البيولوجيّة في قطاع الصيد البحري(14,853+ م.د) والصندوق الوطني للتشغيل (11,882+ م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسيّة في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية (11,024 +م.د).

ويبرز الرسم البياني التالي توزيع موارد الحسابات الخاصة في الخزينة خلال سنة 2024:

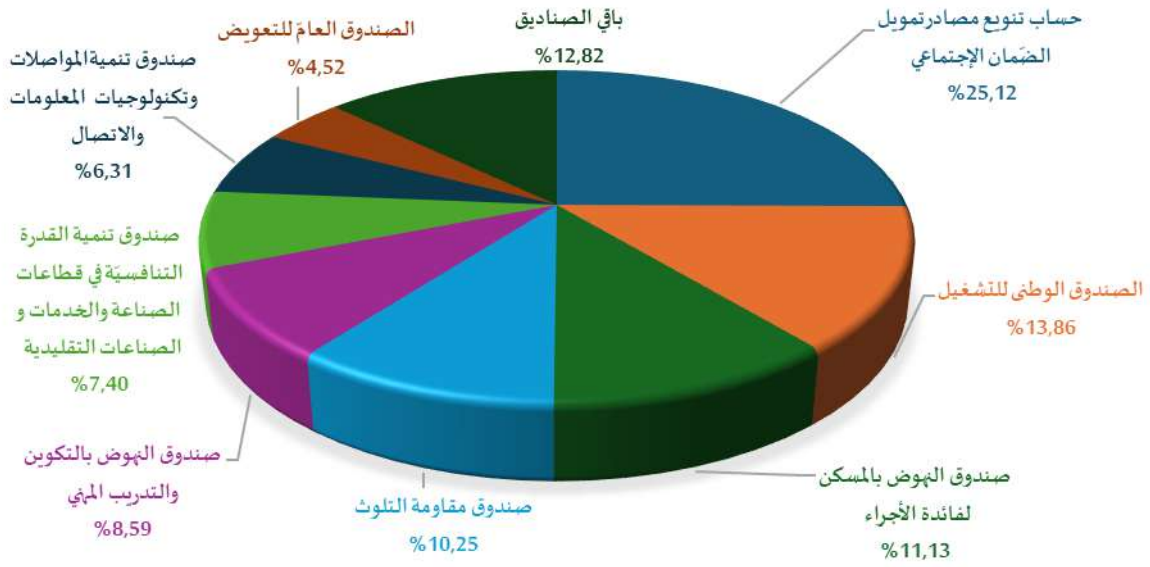

وخلافا لأحكام القانون الأساسي للميزانية لسنة 2019 وخاصة الفصل الثّامن منه والذي ينصّ على وجوب أن تخضع التّقديرات والبيانات المتعلّقة بقانون الماليّة لمبدأ المصداقية ويقتضي عدم التّقليل أو التّضخيم من تقديرات التّكاليف والموارد المضمّنة بقانون الماليّة، سجّلت سنة 2024 تقديرات منخفضة مقارنة بالنّتائج الفعليّة المحقّقة خلال السّنوات الأخيرة ممّا يعكس عدم دقة ضبط التقديرات بهذا العنوان.

ويبرز الجدول الموالي عيّنة من الحسابات التي تمّ التّقليل من تقديراتها:

البيانات	التقديرات النهائيّة 2024	الإنجازات				
		2020	2021	2022	2023	2024
صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	38,000	305,020	333,911	354,993	381,672	383,555
صندوق مقاومة التلوث	20,000	200,676	247,262	397,823	345,284	353,130
صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	70,000	158,586	180,967	222,300	293,759	296,101
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية	85,440	168,950	204,805	238,433	244,039	255,064

صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال	97,000	232,360	236,853	224,327	337,308	217,384
صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحة	8,000	13,130	15,381	33,161	52,467	67,819
صندوق الانتقال الطاقي	52,000	57,681	66,184	62,679	64,425	109,842
الصندوق الوطني للتشغيل	420,500	516,339	468,210	478,098	465,823	477,705
صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب	9,000	20,043	14,624	21,686	33,422	55,782
صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	8,000	30,538	40,191	39,403	43,636	48,230
صندوق تمويل الراحة البيولوجيّة في قطاع الصيد البحري	10,000	10,404	15,032	17,894	17,900	32,753
صندوق حماية المناطق السياحيّة	10,000	5,762	7,632	18,041	26,239	33,608
حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الرّاجعة للدّولة	3,500	14,644	17,257	19,390	23,560	24,806
صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني	7,000	18,385	-5,737	54,383	23,226	25,226
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة في القطاع الفلاحي والصيد البحري	47,000	58,462	67,373	88,383	85,163	63,490

كما تواصل عدم رصد أي اعتمادات للصندوق العامّ للتعويض رغم تحصيل موارد خلال سنتي 2024و2023 والتي بلغت على التّوالي 155,922م.د و58,940 م.د وكذلك صندوق النهوض بالصادرات خلال نفس الفترة والذي بلغت موارده على التوالي 32,260 م.د و0,493 م.د.

وتدعو محكمة المحاسبات وزارة الماليّة الى الالتزام بمبدأ المصداقية عند تحديد التّقديرات المتعلّقة بالحسابات الخاصة في الخزينة.

2. <u>موارد حسابات أموال المشاركة</u>

ضبطت التقديرات بعنوان مقابيض حسابات أموال المشاركة في سنة 2024 بما قيمته 52,922 م.د وذلك بمقتضى الفصل الرابع من قانون الماليّة للسنة المعنية غير أن القانون لم يتضمّن تفصيلا أو توزيعا لهذه الموارد وفقا للحسابات.

وسجلت الموارد الجملية بعنوان حسابات أموال المشاركة لسنة 2024 ارتفاعا إلى 906,188 م.د مقابل 828,347 م.د في التصرف السابق. وتنقسم هذه المداخيل بين الفوائض المنقولة من سنة 2023 بمبلغ 664,918 م.د والموارد المحصلة خلال هذا التصرف 241,270م.د. وبلغت حصة الموارد المحصلة ضمن الموارد الجملية لهذه الحسابات سنة 2024 ما نسبته 26,62 % مقابل 27,48 % في التصرف السابق و41,45 % في سنة 2022.

أ. الفوائض المنقولة

تواصل ارتفاع الفواضل المنقولة مقارنة بالتصرف السابق حيث تمّ نقل 2024 664,918 م.د إلى تصرّف 2024 مقابل 600,725 م.د بخصوص سنة 2023. كما بلغ حجم فوائض حسابات أموال المشاركة التي يتعين نقلها للسنة الموالية (2025) ما قيمته 743,342 م.د.

وشملت هذه الفوائض أساسا حساب دعم القوات المسلحة (364,868 م.د) وحساب الخدمات المسداة من قبل الجيش (42,319, م.د) بمهمة الدفاع الوطني وحساب برنامج إستهلاك زيت الزيتون البكر الممتاز (27,706 م.د) بمهمة الفلاحة و الموارد المائية والصيد البحري وحساب عائدات الصلح الجزائي لتمويل المشاريع التنموية (26,936 م.د) بمهمة الاقتصاد والتخطيط المحدث في سنة 2023 وحساب المراقبة الصحية البيطرية الحدودية (25,454 م.د) بمهمة الفلاحة و الموارد المائية و الصيد البحري وحساب القروض المرتبطة برهن(24,583 م.د) بمهمة الماليّة وحساب القروض الجامعية (22,960 م.د) بمهمة التعليم العالي والبحث العلمي.

ويبرز الرسم البياني التالي توزيع حجم فوائض حسابات أموال المشاركة في موفّى سنة2024:

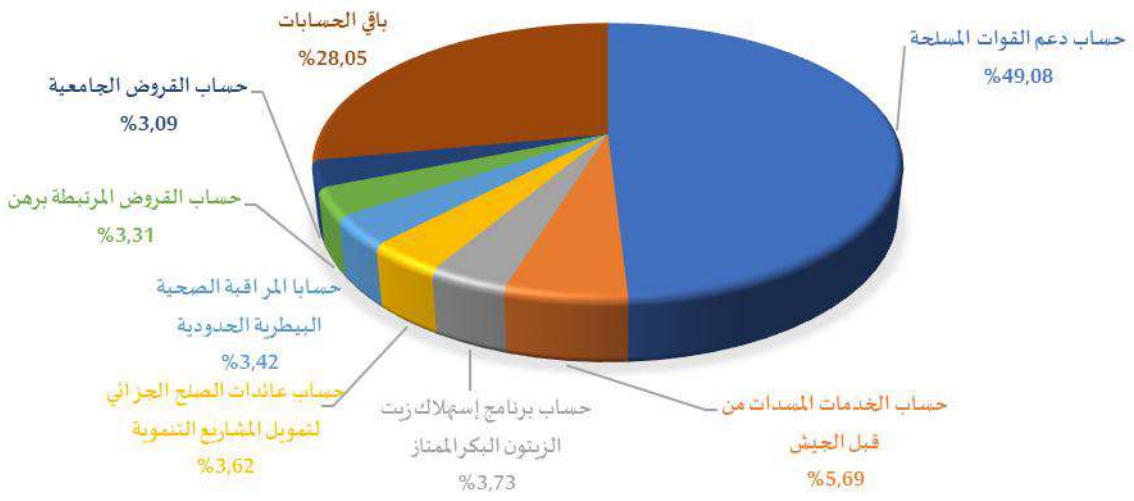

ب. الموارد المحصلة

بلغت الموارد المحصلة في سنة 2024 ما قدره 241,270 م.د مقابل 227,622 م.د في التصرف السابق مسجّلة بذلك ارتفاعا بمبلغ 13,648 م.د ونسبته 6 % مقارنة بالتصرف السابق مقابل انخفاض في سنة 2023 بمبلغ 121,986 م.د وبنسبة 34,89 %.

ويبين الجدول بالملحق عدد 7 تطور موارد حسابات أموال المشاركة خلال سنتي 2024 و2023.

وسجّلت الزيادة في المقابيض أساسا لدى حساب برنامج استهلاك زيت الزيتون البكر الممتاز (27,706+ م.د) وِحساب دعم القوات المسلّحة (18,387+ م.د) وحساب الخدمات المسداة من قبل الجيش (16,573+م.د) وحساب

المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة (1,307+ م.د) وحساب اقتناء التّجهيزات لفائدة قوات الأمن الدّاخلي (1,168+ م.د).

وفي المقابل لم تسجّل بعض الحسابات موارد في سنة 2024 وخصوصا حساب عائدات الصلح الجزائي لتمويل المشاريع التنموية وحساب دعم مراقبة تصفية الدم والوقاية من القصور الكلوي والنهوض بزرع الأعضاء وحساب تنمية وإحياء منطقة المحدث بولاية قبلي

كما تمّ تسجيل تراجع في موارد بعض الحسابات الأخرى على غرار حساب تسيير مطاعم المصالح النشيطة (4,201 - م.د) وحساب معدّات الإرشادات البحرية والتجهيز (0,817 - م.د) وحساب القروض المرتبطة برهن (0,649 - م.د) وحساب صندوق دعم القدرات وتطوير مجال المنافسة (0,612 - م.د).

II. نفقات الحسابات الخاصة

حدّد قانون الماليّة لسنة 2024 التّقديرات النهائيّة بعنوان الحسابات الخاصّة بالخزينة مبلغ 1.909,162م.د مقابل 1.867,700م.د في التصرّف السابق مسجّلة ارتفاعا قيمته 41,462 م. د ونسبته 2,22%. وبلغت النّفقات المنجزة فعليّا 1.961,463 م.د أي بنسبة استهلاك للاعتمادات في حدود 102,74 %. وهو ما يبرز أنّ النّفقات أكبر من التّقديرات بما قيمته 52,301 م.د.

شهدت النّفقات المنجزة على الحسابات الخاصّة مقارنة بالسّنة السّابقة ارتفاعا قدره 91,907 م.د ونسبته 4,92%.

1. <u>نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة</u>

حددت التقديرات النهائية بقانون المالية لسنة 2024 لنفقات الحسابات الخاصة بمبلغ 1.856,240 م.د مقابل 1.801,295م.د في التصرف السابق محققة ارتفاعا بقيمة 54,945م.د ونسبته3,05% .

وبلغت الإعتمادات المأمور بصرفها بعنوان الحسابات الخاصة في الخزينة سنة 2024 ما قيمته 1.798,616 م.د مقابل 1.706,127م.د في التصرف السابق مسجلة ارتفاعا بمبلغ 92,489م.د وبنسبة 5,42 %.

وشمل هذا الارتفاع عددا من الحسابات الخاصة في الخزينة نذكر منها خاصة حساب تنويع مصادر تمويل الضّمان الإجتماعي (90,676م.د) وصندوق مقاومة التلوث (25,825 م.د) وصندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء(19,640 م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسيّة في قطاعات الصناعة والخدمات و الصناعات التقليدية(10,289م.د) وصندوق دعم الصحة العمومية (10م.د) وصندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني(6,867م.د) وصندوق النهوض بجودة التمور (5 م.د) وصندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني (3,034م.د) وصندوق الخدمة الوطنيّة(2,088 م.د) وصندوق ضمان ضحايا حوادث المرور (1,192 م.د)

ومن جهة أخرى انخفض حجم النفقات بعنوان بعض الحسابات الأخرى، ومن أهمها الصندوق الوطني للتشغيل (37,589- م.د) وصندوق تنمية القدرة التنافسيّة في القطاع الفلاحي والصيد البحري (17,007- م.د) وصندوق سلامة البيئة وجماليّة المحيط (6,476- م.د) وصندوق ضمان ضحايا حوادث المرور (4,754 - م.د) وصندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال (4,631 - م.د) وصندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب (4,589-م.د) والصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب (2,597 - م.د) وصندوق الانتقال الطاقي (2,343 - م.د) وصندوق حماية المناطق السياحيّة (2,273 - م.د) و صندوق تمويل الراحة البيولوجيّة في قطاع الصيد البحري (1,350- م.د) .

ولم يتم تسجيل أي نفقة لحساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميّين رغم رصد اعتمادات له (0,100 م.د).

وبموجب الفصل 13 من قانون المالية لسنة 2024 المؤرخ في 11 ديسمبر 2023، والأمر عدد 470 لسنة 2024 المؤرخ في 6 سبتمبر 2024 المتعلق بضبط تدخلات حساب دعم تطوير المنظومة القضائية العدلية الرامية إلى تحسين المرفق القضائي العدلي تمّ إحداث حساب خاص في الخزينة "حساب دعم تطوير المنظومة القضائية العدلية" رصدت له اعتمادات لسنة 2024 بقيمة 7 م.د.

كما تمّ إحداث حساب خاص في الخزينة "حساب تمويل التنقّلات الحضريّة" بموجب الفصل 14 من قانون الماليّة لسنة 2024 المؤرّخ في 11 ديسمبر 2023 يهدف إلى معاضدة مجهود الدّولة في تمويل بعض عمليّات تعهّد وصيانة البنية التحتيّة والمعدّات للنقل العمومي الحضري، ويتولى خاصّة المساهمة في تمويل بعض الاستثمارات الخصوصيّة الصّغيرة والمبتكرة في مجال التنقّلات الحضريّة، وكذلك الدّراسات ذات العلاقة بالتوجّهات الوطنيّة للتّنقلات الحضريّة رصدت له اعتمادات في سنة 2024 بقيمة 1 م.د

كما نصّ الفصل 15 من قانون المالية لسنة 2024 المؤرخ في 11 ديسمبر 2023 على إحداث حساب خاص في الخزينة "صندوق وطني للإصلاح التربوي" على أن يموّل هذا الصندوق مختلف العمليات المتعلّقة بالإصلاح التربوي من الأنشطة المتعلّقة بتشخيص واقع المنظومة التربوية والأنشطة المتعلّقة بهندسة البرامج والمناهج البديلة وإعداد الفضاءات التربوية لتكون جاهزة لتحقيق الأهداف البيداغوجية المرجوة من عملية الإصلاح التربوي. غير أنّه لم يتم رصد اعتمادات بعنوانه في سنة 2024.

ويبرز الرسم البياني التالي الحسابات الخاصة في الخزينة التي سجلت أهمّ النفقات خلال سنة 2024:

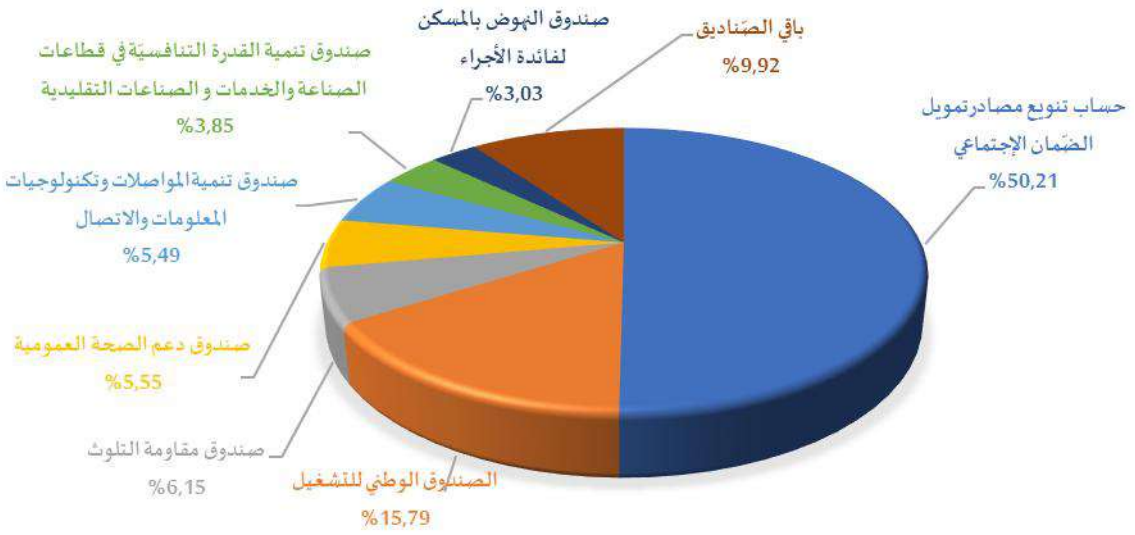

وأفرزت الحسابات الخاصّة في الخزينة في نهاية سنة 2024 فائضا جمليّا لمقابيضها على نفقاتها قيمته 10.595,299 م.د مقابل 8.947,322 م.د في التصرف السابق. وساهم في تسجيل هذا الفائض عدم إنجاز أي نفقات بعنوان 5 حسابات خاصة في الخزينة خلال الثلاث السنوات الماضية وهي الصندوق العام للتعويض وصندوق النهوض بالصادرات وحساب تمويل الإجراءات الإستثنائية للإحالة على التقاعد وصندوق المؤسسات ذات المساهمات العمومية وصندوق دعم المؤسسات التربوية وصيانتها وتعهدها.

ويبين الجدول المدرج بالملحق عدد 8 تطور نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة خلال سنتي 2023 و2024.

2. نفقات حسابات أموال المشاركة

بلغت النفقات بعنوان حسابات أموال المشاركة ما قيمته 162,847 م.د في سنة 2024 مقابل 163,429 م.د في التصرف السابق أي بتراجع بقيمة 0,582 م.د وبنسبة 0,36 % مقابل 79,247 م.د ونسبة 32,66 % في سنة 2023.

ويعود هذا الانخفاض أساسا إلى تراجع النفقات المنجزة على حساب التوقي ومجابهة الجوائح الصحية بما قدره 12,084 م.د وبنسبة 72,01 % . حيث تراجع حجم الانفاق على هذا الحساب من 16,780 م.د في سنة 2023 إلى 4,696 م.د في سنة 2024.

كما تقلصت نفقات بعض حسابات أموال المشاركة الأخرى نخص منها حساب دعم الهياكل الصحية العمومية في مجال التزود بالأدوية والمستلزمات الطبية (3,580 - م.د) وحساب العودة المدرسية (2,861 - م.د) وحساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة (1,836 - م.د) وحساب المراقبة الصحية البيطرية الحدودية (1,427 - م.د)

وحساب دعم القوات المسلّحة (1,278 - م.د) وحساب إنجاز الجسور والطرقات والمسالك (0,936 - م.د) وحساب التصرف وصيانة السيارات الخاصّة بالتّشريفات (0,807 - م.د).

وفي المقابل تطوّرت نفقات بعض حسابات أموال المشاركة الأخرى على غرار حساب اقتناء التّجهيزات لفائدة قوات الأمن الدّاخلي (12,253 م.د) وحساب دعم مراقبة تصفية الدم والوقاية من القصور الكلوي والنهوض بزرع الأعضاء (7,232 م.د) وحساب الخدمات المسداة من قبل الجيش (2,018 م.د) وحساب تنظيم الامتحانات والمناظرات (0,875 م.د) وحساب معدّات الإرشادات البحرية والتجهيز (0,802 م.د).

ويبرز الرسم البياني التالي حسابات أموال المشاركة التي سجّلت أهم النفقات خلال سنة 2024:

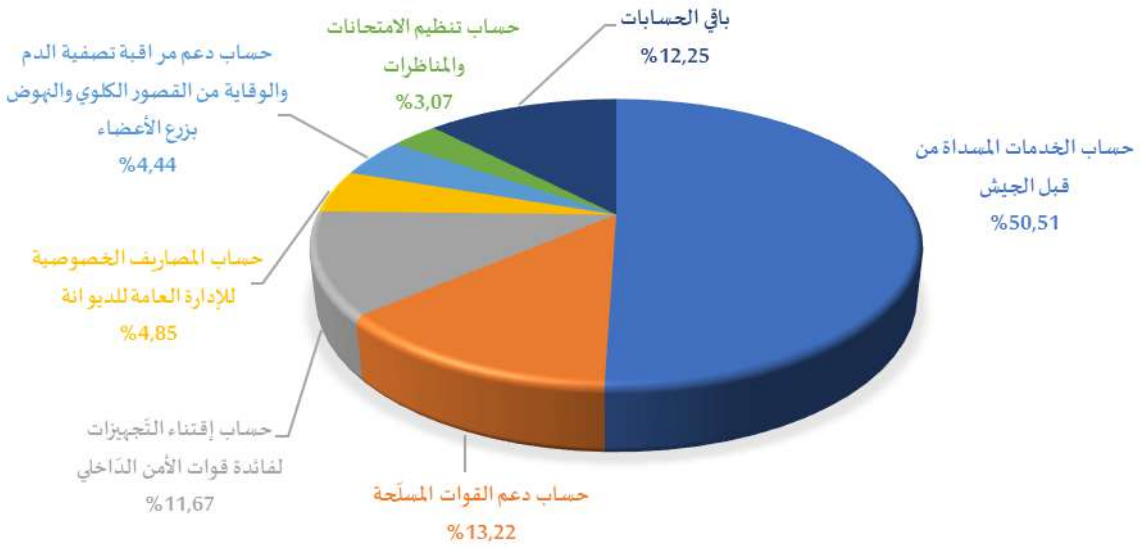

ويبرز الجدول الوارد بالملحق عدد 09 تطور نفقات حسابات أموال المشاركة خلال سنتي 2023 و2024.

الجزء الرابع: تحليل موارد وتكاليف ميزانيّات المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة والمراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

يتضمّن هذا الجزء من التّقرير تحليلا لموارد ونفقات ميزانيّات كلّ من المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج.

العنوان الأول: موارد ميزانيّات المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة

تواصل ارتفاع عدد المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة ليبلغ 2620 في سنة 2024 مقابل 2610 سنة 2023. ويفسّر هذا الارتفاع بإحداث مؤسّسات جديدة ملحقة بمهمة الشّباب والرّياضة (7 مؤسسات) وبمهمّة وزارة التّربية(4 مؤسسات)بينما تمّ تسجيل انخفاض في عدد المؤسسات الملحقة بمهمّة الصّحّة(1 -) .

وحققت المؤسسات العمومية الملحقة ترتيبيّا بميزانية الدولة خلال تصرف سنة 2024 موارد جملية باعتبار فواضل السنة السابقة قدرها 2.811,048 م.د مقابل 2.882,284 م.د في التصرف السابق مسجلة بذلك انخفاضا قدره 71,236 م.د ونسبته 2,47 %.

القسم 1: موارد العنوان الأوّل

ضُبطت التّقديرات النّهائيّة في سنة 2024 لموارد العنوان الأوّل للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة بما قدره.2.142,024 م.د مقابل 2.066,467 م.د في التصرّف السّابق مسجّلة ارتفاعا قدره 75,557 ونسبته 3,66 % . ويبرز الملحق عدد 10تقديرات وإنجازات موارد العنوان الأوّل لهذه المؤسسات في سنة 2024.

ويفسّر تواصل نموّ تقديرات موارد العنوان أساسا لارتفاع تقديرات مهمّة الصحّة (+ 21,425 م.د ؛ + 2,54 %) ومهمّة العدل (15,612+ م.د؛ +20,28 %) و مهمّة التعليم العالي والبحث العلمي (+ 15,262 م.د؛ 4,15 + %) و مهمّة الشباب والرياضة(14,354 + م.د ؛ 23,40 + %) و مهمّة الشؤون الاجتماعية (14,231 + م.د ؛ 42,39 + %)ومهمّة الدفاع الوطني (10,896 + م.د ؛ 23,19 + %) ومهمّة الشؤون الثقافية (10,044 + م.د ؛ 9,74 + %).

وحدّ من هذا الارتفاع أساسا تقلص التّقديرات النّهائيّة بخصوص موارد عدد من المؤسسات خاصة منها مهمّة التربية(31,486 - م.د ؛ 12,05 - %) ومهمة الداخلية (2,960 - م.د ؛ 6,19 - %) ومهمّة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري (1,548 - م.د ؛ 1,15 - %)ومهمّة السياحة (0,074 - م.د ؛ 2,06 - %).

ويبرز الرسم البياني التالي توزيع التقديرات النهائية لموارد العنوان الأول للمؤسسات العمومية الملحقة بميزانيّة الدولة في سنة 2024 حسب مهمات الإشراف:

وعلى صعيد الإنجاز، بلغت موارد العنوان الأول للمؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة في سنة 2024 ما قيمته 1.788,538 م.د وتوزعت بين مواردها الذاتية بمبلغ 678,345 م.د ومنح مسندة لها من ميزانية الدولة بمبلغ 1.110,193 م.د . وتراجعت حصّة الموارد الذّاتيّة إلى 37,93 % في سنة 2024 مقابل 43,92% في سنة 2023 و42,98 % في سنة 2022.

وحافظت مهمات الصحة والتعليم العالي والبحث العلمي والتربية في سنة 2024 على النصيب الأوفر ضمن موارد العنوان الأول بمبلغ 1.203,190 م.د وبنسبة 67,27 %. وبلغت موارد العنوان الأول لهذه المؤسسات على التّوالي 643,672 م.د و352,548 م.د و206,970 م.د.

القسم 2: موارد العنوان الثاني

بلغت موارد العنوان الثاني لميزانيات المؤسسات العموميّة الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة 1.022,511 م.د في سنة 2024 مقابل 851,188 م.د في التصرف السابق مسجلة ارتفاعا قدره 171,323 م.د بنسبة 20,13 %.

وتوزعت موارد العنوان الثاني بين الموارد المحصلة خلال السنة بمبلغ 676,870 م.د والفوائض المنقولة من التصرف السابق بمبلغ 345,640 م.د.

أ. الموارد المحصلة خلال السنة

حقّقت الموارد المحصّلة في سنة 2024 ارتفاعا بما قيمته 152,675 م.د ونسبته 29,13 % مقارنة بسنة 2023.

واستأثرت كلّ من المؤسّسات التّابعة لمهمّة الفلاحة والموارد المائيّة والصّيد البحري ومهمّة التّربية ومهمّة التّعليم العالي والبحث العلمي بالنّصيب الأوفر من الموارد المحصّلة وذلك على التّوالي بنسبة 43,1% و26,72 % و14 %.

في المقابل، تراجعت الموارد المحصلة بالمؤسسات التابعة لمهمة العدل(14,978 - م.د ؛ 58,62 - %) ومهمة الداخلية (0,020 - م.د ؛ 57 - %) ومهمة البيئة(0,069 - م.د ؛ 23,54 - %) ومهمة تكنولوجيات الاتصال (0,420 - م.د ؛ 22,86 - %)ومهمة الماليّة (0,056 - م.د ؛ 12,45 - %).

ويبرز الرّسم البياني التّالي توزيع موارد العنوان الثّاني للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبا بالدّولة في سنة 2024 حسب مهمات الإشراف:

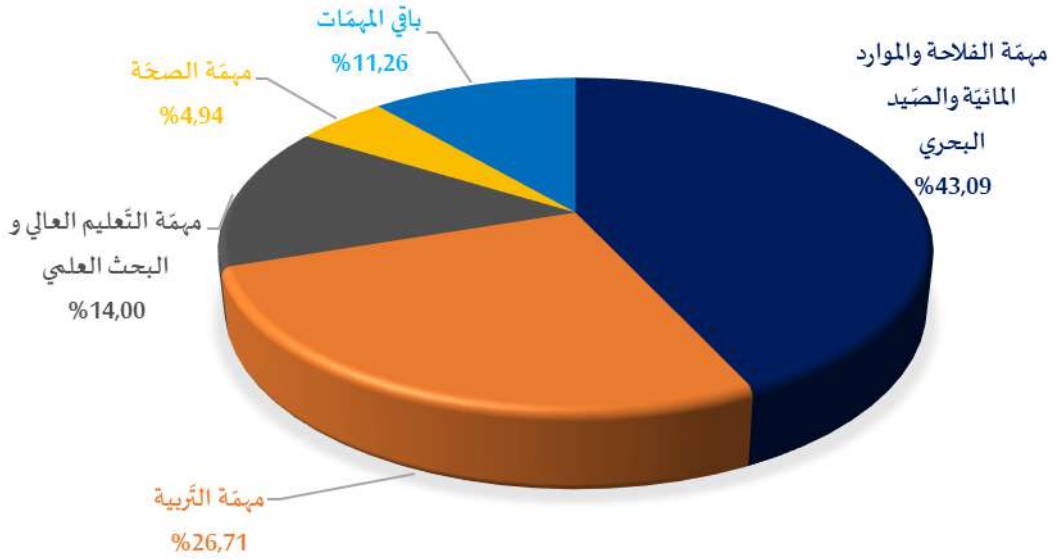

ويبرز الملحق عدد 11 تطور موارد العنوان الثاني للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة والمحصلة بين سنتي 2023 و2024.

ب. الفواضل المنقولة من التصرف السابق

بلغت الفواضل في المقابيض على النفقات للعنوان الثاني التي تم نقلها إلى تصرّف سنة 2024 ما قدره 413,409 م.د مقابل 345,640 م.د في التصرف السابق مسجلة ارتفاعا قدره 67,769 م.د وبنسبة 19,61 %. ومثّلت حصّة الفواضل 40,43 % من جملة موارد العنوان الثاني مقابل 65,94 %بالتصرف السابق.

وتعلّق الجزء الأوفر منها بالمؤسسات التابعة لمهمة التعليم العالي والبحث العلمي بمبلغ 155,494 م,د وبنسبة 37,61 % ومهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري بمبلغ 104,481 م.د وبنسبة 25,27 % ومهمة التربية بمبلغ 42,738 م.د وبنسبة 10,34 %.

العنوان الثاني: تكاليف ميزانيّات المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدولة

حددت في سنة 2024 الاعتمادات المأمور بصرفها على ميزانيات المؤسسات الملحقة ميزانيتاها ترتيبيّا بميزانية الدولة بما قدره 2.065,542 م.د مقابل 1.943,068 م.د في التصرف السابق مسجلة ارتفاعا قدره 122,474 م.د وبنسبة 6,3 %. ونتج هذا الارتفاع عن زيادة مزدوجة في نفقات العنوان الأول ونفقات العنوان الثاني بنسب على التوالي 1,32 % و20,48 %.

القسم 1 : نفقات العنوان الأوّل

ضبط الفصل الثّامن من قانون المالية لسنة 2024 تقديرات نفقات العنوان الأوّل للمؤسّسات العموميّة الملحقة ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة بما قدره 1.431,767 م.د وباعتبار التنقيحات المدخلة عليها خلال السنة (710,258 م.د)، ارتفعت التقديرات النهائية الى 2.142,024 م.د مقابل 2.066,467 م.د في سنة 2023 أي بزيادة قدرها 75,557 م.د ونسبتها 3,66 %.

وعلى مستوى الإنجاز، تمّ صرف هذه الاعتمادات إلى غاية 1.456,440 م.د وهو ما يمثل استهلاكا للاعتمادات بنسبة 67,99% مقابل 60,90 % في التصرّف السّابق . وعرفت نفقات العنوان الأول للمؤسسات العموميّة في سنة 2024 نموا ضئيلا بنسبة 1,32 % مقارنة بسنة 2023 (14,23 %) .

وأفرز تنفيذ ميزانيّات المؤسّسات العموميّة في موفّى سنة 2024 في مستوى العنوان الأول فواضل للمقابيض على المصاريف قدرها 332,098 م.د مقابل 296,788 م.د في سنة 2023. وشملت هذه الفواضل أساسا المؤسسات التابعة إلى كل من مهمّة الصحّة(80,196 م.د)ومهمّة التّعليم العالي والبحث العلمي (58,203 م.د)ومهمّة التّربية (29,687 م.د) ومهمّة الشّباب والرّياضة (25,398 م.د) ومهمّة الفلاحة والموارد المائيّة والصّيد البحري (25,230 م.د)حيث سجلت هذه المؤسسات مجتمعة ما نسبته 65,86 % من جملة فواضل 2024.

ويبين الجدول الوارد بالملحق عدد 12 توزيع الاعتمادات النهائية ونفقات العنوان الأول لميزانيات المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة وتطورها خلال سنتي 2023 و2024.

القسم 2 : نفقات العنوان الثاني

بلغت في سنة 2024 نفقات العنوان الثّاني لميزانيّات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة 609,102 م.د مسجلة بذلك ارتفاعا قدره 103,554 م.د مقارنة بإنجازات 2023 (505,548 م.د) أي بنسبة 20,48 %.

ويعود هذا الارتفاع إلى المفعول المزدوج لانخفاض نفقات بعض المؤسّسات خاصة منها التابعة لمهمة تكنولوجيات الاتصال(1,031 - م.د) ومهمة الشؤون الثقافية(0,523 - م.د) ومهمة الماليّة (0,078 - م.د) وللزّيادة المسجّلة في بعض المؤسّسات الملحقة بمهمّة التّربية (47,309 م.د) ومهمّة الصحّة(21,210 م.د) ومهمّة الفلاحة والموارد المائيّة والصّيد البحري (18,517 م.د) ومهمّة التّعليم العالي و البحث العلمي (5,552 م.د) ومهمّة العدل(4,698 م.د).

وبلغت في موفى السنة، فوائض مقابيض العنوان الثاني لميزانيات المؤسسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة على مصاريفها 413,409 م.د مقابل 345,640 م.د في سنة 2023.

ويبين الملحق عدد 13 تطور نفقات العنوان الثاني لميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانيتها ترتيبيا بميزانية الدولة خلال سنتي 2023 و2024.

العنوان الثالث: موارد المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

بلغت التقديرات الأوليّة لموارد العنوان الأول للمراكز الديبلوماسية والقنصليّة بالخارج، والبالغ عددها 90 مركزا 174,069 م.د في سنة 2024 مقابل 212,144 م.د في التصرّف السّابق وهو ما يمثل انخفاضا قدره 38,075 م.د ونسبته 17,95 %. وبلغت قيمة تنقيحات الاعتمادات الأوليّة ما يعادل 12,376 م.د وبالتالي ارتفعت التقديرات النهائيّة إلى مبلغ 186,445 م.د وتم تحقيقها كاملة.

وبلغت مقابيض العنوان الثاني للمراكز الديبلوماسية والقنصليّة بالخارج ما مجموعه 8,258 م.د توزعت بين مقابيض السنة بمبلغ 1,990 م.د وفواضل منقولة من التّصرف السابق بقيمة 6,268 م.د.

العنوان الرابع: مصاريف المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

انخفضت في سنة 2024 نفقات العنوان الأول للمراكز الديبلوماسية والقنصليّة بالخارج إلى 182,755 م.د مقابل 220,227 م.د في سنة 2023 أي بما قدره 37,472 م.د ونسبته 17,02%.

وسجلت مصاريف سنة 2024 استهلاكا للمقابيض المحصلة (186,445 م.د) بنسبة 98,02 % مقابل ما نسبته 97,67 % خلال السنة السابقة. وانخفضت فوائض موفى السنة لتبلغ ما قيمته 3,690 م.د مقابل 5,235 م.د في التصرف السابق.

وبلغت المصاريف المنجزة على العنوان الثاني ما قيمته 2,715 م.د وهو ما يمثل ما نسبته 32,88 % من مجموع المقابيض البالغة 8,258 م.د. وأفضت نسبة الإستهلاك المذكورة إلى فواضل بقيمة 5,543 م.د.

الجزء الخامس: النّتائج العامة لتنفيذ قانون المالية والتّصريح العام بالمطابقة بين حسابات تصرف المحاسبين العموميّين والحساب العام للسّنة الماليّة

العنوان الأول: النتائج العامة لتنفيذ قانون المالية

I. -موارد وتكاليف الدّولة

أوّلا-موارد الدولة

أ. موارد ميزانية الدولة

ضبطت التقديرات النهائية لموارد ميزانية الدولة بمبلغ 49.650.184.069 د مفصّلة كما يلي:

- تقديرات قانون الماليّة التعديلي بمبلغ 49.160.000.000 د.
- ترفيعات في تقديرات مداخيل الحسابات الخاصّة في الخزينة بمبلغ 284.897.421 د.
- ترفيعات في تقديرات مداخيل حسابات أموال المشاركة بمبلغ 205.286.648 د.

وبلغت جملة الاستخلاصات 56.392.678.605 د.

ممّا أسفر عن تجاوز المقابيض للتقديرات بمبلغ 6.742.494.536 د.

ب. موارد الخزينة

ضبطت جملة التقديرات النهائية لموارد الخزينة بمبلغ 28.708.000.000 د.

وبلغ مجموع استخلاصات مداخيل عمليات الخزينة 425.833.654.458 د

ممّا أسفر عن زيادة في المقابيض على التقديرات قدرها 397.125.654.458 د.

وبذلك تكون التقديرات النهائية لموارد الدولة قد بلغت ما جملته 78.358.184.069 د.

وبلغت موارد الدولة المحصّلة ما جملته 482.226.333.063 د.

ممّا أسفر عن زيادة في الموارد الجمليّة مقارنة بالتقديرات بمبلغ 403.868.148.994 د.

ثانيا –تكاليف الدولة

أ. **نفقات ميزانية الدولة**

بلغت الاعتمادات النّهائيّة بعنوان نفقات الميزانية 60.295.184.069 د.

وتمّ صرف هذه الاعتمادات في حدود 55.630.873.037 د.

ممّا أسفر عن فواضل اعتمادات لم تستعمل قدرها 4.664.311.032 د.

ومقارنة بجملة استخلاصات مداخيل الميزانية المنجزة 56.392.678.605 د.

أفرزت جملة الدّفوعات الفعليّة والبالغة 55.630.873.037 د.

نقصا بمبلغ -761.805.568 د.

ب. تكاليف الخزينة

بلغت تقديرات تكاليف الخزينة 18.063.000.000 د.

وتمّ صرف تكاليف الخزينة في حدود 425.858.608.107 د.

وهو ما أسفر عن تجاوز للمصاريف على التقديرات بما قدره 407.795.608.107 د.

وبلغ مجموع استخلاص مداخيل عمليات الخزينة 425.833.654.458 د.

وبلغ مجموع مصاريف عمليات الخزينة 425.858.608.107 د.

وهو ما أسفر عن تجاوز مصاريف الخزينة لمداخيل الخزينة بما قيمته 24.953.649 د.

وباعتبار فائض المقابيض على المصاريف لعمليات الخزينة لسنة 2023 والذي بلغ 4.626.747.939 د.

يصبح فائض المقابيض على المصاريف لعمليات الخزينة لسنة 2024 ما قيمته 4.601.794.290 د.

ثالثا - النتائج

أفرز تنفيذ عمليّات الميزانيّة وعمليات الخزينة النّتائج التالية:

أ. **الاعتمادات المتبقيّة**

مبلغ الاعتمادات النهائيّة لنفقات الميزانيّة	60.295.184.069 د.
مبلغ الاعتمادات المأمور بصرفها لنفقات الميزانيّة	55.630.873.037 د.
ممّا أسفر عن اعتمادات غير مستعملة قدرها	4.664.311.032 د.

يتعيّن إلغاؤها

ب. **فوائض الموارد التي يتعيّن نقلها**

الحسابات الخاصّة في الخزينة

بلغت المقابيض المحصّلة	12.393.914.887 د.
وبلغت المصاريف المنجزة	1.798.615.769 د.
ممّا أسفر عن فائض في المقابيض على المصاريف قدره	10.595.299.118 د.

يتمّ نقله إلى تصرّف 2025 وفقا لأحكام الفصل 32 من القانون الأساسي للميزانيّة

حسابات أموال المشاركة

بلغت المقابيض المحصّلة	906.188.650 د.
وبلغت المصاريف المنجزة	162.846.928 د.
ممّا أسفر عن فائض في المقابيض على المصاريف قدره	743.341.722 د.

يتمّ نقله إلى تصرّف 2025 وفقا لأحكام الفصل 32 من القانون الأساسي للميزانيّة

رابعا - نتيجة تنفيذ الميزانيّة

يسفر تصرف ميزانيّة 2024 عن زيادة للمقابيض على المصاريف قدره 761 805.568 د

ودون اعتبار فائض الموارد الحاصلة على النفقات المنجزة للحسابات الخاصّة لسنة 2024 والبالغ ما قدره 11.338.640.840 د.

أفضى تنفيذ ميزانيّة الدّولة لسنة 2024 إلى نقص الموارد الحاصلة للميزانيّة على النّفقات المنجزة بمبلغ قدره 10.576.835.272 د.

يتمّ اقتطاعه من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

II. المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانيّاتها ترتيبيّا بميزانيّة الدولة

أوّلا-الموارد

ضبطت التّقديرات النهائيّة للمقابيض بمبلغ 2.142.024.358 د.

وبلغت المقابيض المنجزة 1.788.537.773 د.

ممّا أسفر عن نقص في تحصيل المقابيض قدره 353.486.585 د.

ثانيا- النفقات

بلغت الاعتمادات النهائيّة 2.142.024.358 د.

وبلغت النّفقات المنجزة 1.456.439.819 د.

ممّا أسفر عن اعتمادات غير مستعملة قدرها 685.584.539 د.

يتمّ إلغاؤها.

ثالثا- النّتائج

جملة المقابيض المحصّلة 1.788.537.773 د.

جملة المصاريف المنجزة 1.456.439.819 د.

الرّصيد المتبقي 332.097.954 د.

ينقل إلى ميزانيّة سنة 2025 وفقا لأحكام الفصل 37 من القانون الأساسي للميزانيّة.

III. المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

بلغت المقابيض المحصّلة	186.444.607 د.
وبلغت المصاريف المنجزة	182.754.659 د.
ممّا أسفر عن فائض في المقابيض قدره	3.689.948 د.

ينقل إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

يبرز الجدول التالي نتائج عمليات القبض والصرف لميزانية الدولة وميزانيات المؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانيّة الدّولة والمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج في سنة 2024:

بحساب الدّينار

البيان	التقديرات النهائية للميزانيّة	الإنجازات			الرصيد المتبقى		اعتمادات غير مستعملة للإلغاء
		الميزانية	الخزينة	موارد أخرى	ينقل إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	يسحب من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	
الدولة							
المقابيض	49.650.184.069	56.392.678.605	425.833.654.458	-	-	-	-
المصاريف	60.295.184.069	55.630.873.037	425.858.608.107	-	-	-	4.664.311.032
الفارق بين المقابيض والمصاريف	-	761.805.568	24.953.649 -	-	-	-	-
فوائض المقابيض في موفّى السّنة السّابقة	-	9.612.240.146	4.626.747.939	-	-	-	-
فوائض المقابيض المتعين نقلها إلى تصرف 2025	-	11.338.640.840	4.601.794.290	-	-	-	-
فوائض المصاريف المتعين اقتطاعها من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	-	-	-	-	-	10.576.835.272	-
المؤسسات العمومية ذات الميزانيات الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة							
المقابيض	2.142.024.358	-	-	1.788.537.773	-	-	-
المصاريف	2.142.024.358	-	-	1.456.439.819	-	-	685.584.539
فائض مقابيض	0	-	-	332.097.954	-	-	-
المراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج							
المقابيض	-	-	-	186.444.607	-	-	-
المصاريف	-	-	-	182.754.659	-	-	-
فائض المقابيض المتعين إحالتها إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	-	-	-	3.689.948	3 689 948	-	-
الصناديق الخاصّة							
المقابيض	-	-	-	0	-	-	-
المصاريف	-	-	-	0	-	-	-
الأرصدة المتوفّرة	-	-	-	0	-	-	-

فوائض في المقابيض تحال إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة	3.689.948	د
فوائض المصاريف المتعين اقتطاعها من الحساب القار لتسبقات الخزينة	10.576.835.272	د
فوائض تنقل إلى تصرف 2025 - حسابات خاصّة	11.338.640.840	د
- المؤسّسات العموميّة	332.097.954	د
اعتمادات غير مستعملة تلغى: - الدولة	4.664.311.032	د
- المؤسسات العمومية	685.584.539	د

العنوان الثاني: التّصريح العامّ بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميّين للحساب العامّ للدولة للسّنة الماليّة 2024

إنّ محكمة المحاسبات،

عملا بأحكام الفصول عدد 10 و160من القانون الأساسي عدد 41 لسنة 2019 المؤرّخ في 30 أفريل 2019 والمتعلّق بمحكمة المحاسبات،

وبأحكام الفصول عدد 66 و67 من القانون الأساسي للميزانية،

تتولّى محكمة المحاسبات التصريح بمطابقة حسابات تصرّف المحاسبين العموميّين للحساب العامّ للدولة،

وحيث أنّه خلافا لأحكام الفصل 208 من مجلة المحاسبة العموميّة، لم يتم مدّ المحكمة بالحسابات الخاصّة والتي وجب على المصالح الآمرة بالصرف لمصاريف الدولة أن تعدّها بالنسبة لمصاريفها بعنوان سنة 2024،

وحيث أنّ أمين المال العامّ للبلاد التونسية يعدّ محاسبا مركزيّا للخزينة وأنّ حساب التصرف الذي قدّمه للمحكمة قد تضمّن تجميعا لكل حسابات المحاسبين العموميين،

وحيث تبيّن تطابق مجموع أرصدة المحاسبين العموميين لسنة 2024، مثلما جاءت مفصّلة بالحساب العام للدولة للسنة المالية 2024 مع ما تمّ تجميعه بحساب أمين المال العامّ للبلاد التونسية بحسابه السنوي لنفس السنة المعنية،

وبعد الاطّلاع على تقرير محكمة المحاسبات حول مشروع قانون غلق ميزانيّة الدّولة لتصرّف 2024 وعلى الملاحظات المدرجة به،

وحيث تبيّن عدم تأثير الملاحظات التالية على مطابقة الحسابات:

1. وجود بقايا للتسوية بعنوان تسبقات مسندة في سنة 2024،
2. عدم إدراج بالحساب العامّ للدّولة للسنة المالية الديون التي تمّ طرحها والمبالغ المتبقيّة للاستخلاص بعنوان موارد الدولة المثقلة بحسابات قباضات الديوانة طبقا لأحكام الفصل 208 من مجلة المحاسبة العموميّة،
3. عدم إدراج مبالغ النفقات التي تمّ عقدها ولم يتمّ خلاصها طبقا لأحكام الفصل 208 من مجلة المحاسبة العموميّة بالحساب العامّ للدّولة للسنة الماليّة.

4. عـدم تضـمن الحسـاب العـام للسـنة الماليـة 2024 لمبلـغ البقايـا للتسـوية بتـاريخ 31 ديسـمبر 2024 والمتعلـق بالعمليـات بصـدد التنزيـل والـذي يمثـل عمليّـات الصّـرف المنجـزة مـن قبـل الأمـين العـامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقبّاض الديوانة،

وبعد الاطلاع:

I – على حسابات الدّولة

أ- موارد وتكاليف الميزانية

باعتبار العمليّات المنجزة من قبل أمين المال العامّ والأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقباض الديوانة والمجمّعة على أساس مبالغها بدفاتر أمين المال العامّ بوصفه المحاسب المركزي للخزينة، بلغت المقابيض النهائيّة للميزانيّة ما قدره 56.392.678.605 د وبلغت المصاريف 55.630.873.037 د.

وأسـفر تصـرّف 2024 عـن فـائض في المقـابيض على المصـاريف بمبلـغ 761.805.568 د وبعـد طـرح مبلـغ 11.338.640.840 د يـتمّ نقلـه إلى ميزانيّـة سـنة 2025 وذلـك لفائـدة الحسـابات الخاصّـة في الخزينـة في حـدود 10.595.299.118 د ولفائدة حسابات أموال المشاركة في حدود 743.341.722 د، أغلق تصرف 2024 بفائض صاف للمصاريف على المقابيض بمبلغ 10.576.835.272د يتمّ اقتطاعه من الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

وتتطابق هذه النّتائج مع النّتائج الواردة بالحساب العامّ للدّولة للسنة الماليّة.

أ- عمليّات الخزينة

سجّل رصيد عمليات الخزينة المجمّعة بتاريخ 31 ديسمبر 2023 فائضا في المقابيض قدره	4.626.747. 939 د
وسجّلت عمليات الخزينة لسنة 2024 فائضا في المصاريف قدره	24.953.649 د
ممّا أسفر عن فائض صاف في المقابيض بتاريخ 31 ديسمبر2024 قدره	4.601.794.290 د

ويمثّل هذا الفائض الصافي الرّصيد الموجود بصندوق أمين المال العامّ.

إنّ الرصيد النهائي الذي يظهر من خلال حسابات أمين المال العامّ مطابق للرصيد الذي يبرز من خلال الحساب الخاصّ بتداول الأموال من مقابيض ومصاريف كما ورد في الحساب العامّ للدّولة للسنة الماليّة.

وعلى صعيد آخر، أفرزت موازنة الحسابات الفرديّة للمحاسبين العموميين بحساب تصرّف أمين المال العامّ في مستوى حساب تداول الأموال بين المحاسبين المسمّى "عمليّات التّسوية مع القبّاض" الفارق التالي:

رصيد بند "حساب التسوية مع القبّاض" لدى أمين المال العامّ	18.003.209.937 د

رصيد الأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقبّاض الديوانة 1.244.592.607 د

بقايا للتسوية بتاريخ 31 ديسمبر 2024 16.758.617.330 د

ويمثّل هذا الفارق مبلغا متبقّ للتسوية في انتظار تنزيل عمليّات الصّرف المنجزة من قبل الأمين العامّ للمصاريف وأمناء المصاريف وأمناء المال الجهويين وقبّاض الماليّة وقبّاض الديوانة بحساب أمين المال العامّ والتي لم يتمّ إدراجها بعد بحسابه عند غلق تصرّف 2024.

II –وعلى حسابات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيّات الملحقة ترتيبيّا بميزانيّة الدولة

بلغت المقابيض لمجموع المؤسّسات العموميّة 1.788.537.773 د

وبلغت مصاريفها 1.456.439.819 د

ممّا أسفر عن رصيد بمبلغ 332.097.954 د

يتعيّن نقله إلى ميزانيّات المؤسّسات العموميّة لسنة 2025.

وتتطابق هذه النّتائج النهائيّة مع النّتائج التي وردت بالحساب العامّ للدّولة للسنة الماليّة.

III –وعلى حسابات المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج

بلغت عمليّات العنوان الأوّل من الميزانيّة التى أنجزها محاسبو المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج:

قبضا 186.444.607د

وصرفا 182.754. 659 د

ممّا أسفر عن فائض صاف في المقابيض قدره 3.689.948 د

ويتعيّن إحالة هذا الفائض إلى الحساب القارّ لتسبقات الخزينة.

وتتطابق هذه النّتائج مع النّتائج التي وردت بالحساب العامّ للدّولة للسنة الماليّة.

*

* *

وختاما، فإنّ الحساب العامّ للدّولة للسنة الماليّة 2024 مطابق لحسابات التصرّف التي وردت على المحكمة من قبل المحاسبين المعنيين سواء فيما يخصّ عمليّات ميزانيّة الدولة وميزانيّات المراكز الدبلوماسيّة والقنصليّة بالخارج أو العمليّات التي أنجزتها الخزينة العامّة وكذلك للحسابات المالية وللكشوفات الإجماليّة لعمليّات ميزانيّات المؤسّسات العموميّة ذات الميزانيّات الملحقة ترتيبيّا بميزانيّة الدولة.

وبناء على ذلك فهي تأمر بما يلي:

- تحفظ الكشوف والوثائق والمستندات التي انبنى عليها هذا التّصريح بكتابة المحكمة وذلك للرّجوع إليها عند الاقتضاء،

- يرفق مشروع قانون غلق الميزانيّة لسنة 2024 بنسخة من هذا التّصريح،

- يرفق بهذه النسخة تقرير محكمة المحاسبات المتعلّق بغلق ميزانيّة الدّولة لتصرّف 2024.

ضبط نصّ هذا التصريح من قبل الجلسة العامّة لمحكمة المحاسبات في اجتماعها المنعقد في 30 جوان 2026.

الملاحق

الملحق عدد 1: الحسابات الخاصة بالخزينة التي لم تسجل أي عملية دفوعات طيلة السنوات من 2020 إلى 2024

بحساب الدينار

المهمات	ع/ر	الحسابات	الفواضل في موفى سنة 2024
		حسابات أموال المشاركة	
مجلس نواب الشعب	1	حساب دعم النشاط الفكري بمجلس النواب	23 443,435
رئاسة الجمهورية	2	حساب مطاعم أعوان أمن رئيس الدولة والشخصيات الرسمية	59 857,403
رئاسة الحكومة	3	حساب ونشر وتوزيع مجلة الهداية	9 154,966
	4	حساب نشر وتوزيع نشرية مداولات مجلس المستشارين	306,000
	5	حساب إعداد وتنظيم ألعاب البحر الأبيض المتوسط تونس2001	280 241,036
مهمة الداخلية	6	حساب مشروع بناء مقر جديد لمركز التكوين ودعم اللامركزية	215 526,333
	7	حساب البرنامج الوطني للنظافة والعناية بالبيئة	10 561,050
مهمة البيئة	8	حساب رسكلة الدين الهولندي للمحافظة على البيئة بالبلاد التونسية	1 868 173,487
	9	حساب حماية البيئة	175 023,570
	10	حساب مردود بيع الانبعاثات الغازية الصادرة عن المصبات المراقبة للفضلات	1 360 288,750
مهمة الدفاع الوطني	11	حساب التجهيزات الخاصة بالتصوير الجوي	0,302
مهمة المالية	12	حساب التدخلات المختلفة	1 803 150,274
	13	حساب جبر الاضرار الناجمة عن الاحداث التي شهدتها البلاد منذ 17 ديسمبر 2010	12 274 814,000
	14	حساب مشروع دعم اصلاح منظومة الحماية الاجتماعية والدعم	0,661
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	15	حساب ممارسة حق الأولوية	18 800,000
	16	حساب حراسة وصيانة بعض المباني الراجعة للدولة	421 317,442
	17	حساب تسوية وضعية أعوان الشركات التي يساهم حزب التجمع في رأس مالها	72 098,073
	18	حساب تحيين الرسوم العقارية وتخليصها من الجمود	189 705,848
مهمة الاقتصاد والتخطيط	19	الحساب التونسي السويدي لحماية البيئة بالبلاد التونسية	3 704 189,320
	20	حساب الحد من الفقر تطاوين هبات	48,165

مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	21	حساب مشروع التنمية الفلاحية المندمجة بالحنشة جبنيانة والعامرة من ولاية صفاقس	0,480
	22	حساب أشغال المحافظة على المياه وأديم الأرض (المشروع الثاني)	0,500
	23	حساب الإعانة الايطالية المتأتية من التخفيض في نسبة الفائدة الموظفة على القروض العمومية الايطالية	5,000
	24	حساب تصفية متخلدات المؤسسات العمومية تجاه المزودين العموميين (مهمة الفلاحة)	285 677,289
مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	25	حساب مشروع بناء مقر وزارة الصناعة والتكنولوجيا	277 295,209
مهمة تكنولوجيات الاتصال	26	حساب تهيئة وإنجاز الطريق المؤدية للمركب التكنولوجي للمواصلات	186 474,562
	27	حساب دار الصحافي	78 016,184
مهمة التجهيز والإسكان	28	حساب جبر أضرار الفيضانات "البنية الأساسية"	288 447,049
	29	حساب البناءات المدنية والحي الأولمبي 7 نوفمبر ومراقبة موانئ الصيد	120 207,437
مهمة الشباب والرياضة	30	حساب الشباك الموحد لتوجيه الشباب	43,700
	31	حساب تصفية متخلدات المؤسسات العمومية تجاه المزودين	68 000,000
مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	32	طفولتي	78 719,700
	33	حساب المركز الوطني للإعلامية الموجهة للطفل	45 610,609
مهمة الشؤون الاجتماعية	34	حساب التصرف في مبنى بورصة الشغل	51 751,637
	35	حساب جبر أضرار الفيضانات بنابل	1 444 320,024
	36	حساب التضامن الوطني لمجابهة جائحة كورونا	2 020,000
	37	حساب تمويل جبر ضحايا الاستبداد	8 033 999,000
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	38	حساب البرنامج الثقافي للطلبة	576 126,904
	39	مشروع كلية الطب الجديدة بتونس	932 893,645
	40	حساب القروض الجامعية	22 854 913,221
مهمة التشغيل والتكوين المهني	41	حساب تركيز القطب التكنولوجي بسيدي ثابت	0,837
مهمة الصحة	42	حساب الاعانة الايطالية المتأتية من التخفيض في نسبة الفائدة الموظفة على القروض العمومية الايطالية	0,118
	43	حساب مداخيل وحدات التصوير بالرنين المغناطيسي	561 206,597
	44	حساب تمويل عملية تركيز البنية التحتية الرقمية للاتصال والمعلومات	5 980 070,412
جملة حسابات أموال المشاركة			**64 352 500,229**
الحسابات الخاصة في الخزينة			

مهمة رئاسة الحكومة	1	صندوق إعادة هيكلة رأس مال المؤسسات ذات المساهمات العمومية	2 616 273,312
مهمة الشؤون الاجتماعية	2	صندوق حوادث الشغل	0,996
	3	حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد	28 366 766,182
مهمة التجارة وتنمية الصادرات	4	الصندوق العام للتعويض	871 686 840,378
	5	صندوق النهوض بالصادرات	44 168 127,408
مهمة التربية	6	صندوق دعم المؤسسات التربوية وصيانتها وتعهدها	195 519,801
جملة الحسابات الخاصة في الخزينة			**947 033 528,077**
المجموع العام			**1 011 386 028,306**

ملحق عدد 2: توزيع الاعتمادات التكميليّة لسنة 2024 حسب المهمات والأقسام

بالمليون دينار

الأقسام / المهمات	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الاستثمار	نفقات العمليات المالية	المجموع
المجلس الوطني للجهات والأقاليم	3,949	0,400	-	-	-	**4,349**
رئاسة الجمهورية	-	-	0,144	-	-	**0,144**
رئاسة الحكومة	2,924	3,076	-	-	-	**6,000**
العدل	-	1,376	0,054	-	-	**1,430**
مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	12,118	1,291	-	-	-	**13,409**
مهمة الدفاع الوطني	-	0,243	-	-	-	**0,243**
مهمة المالية	9,963	1,568	0,045	-	66,025	**77,601**
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	-	-	91,819	-	-	**91,819**
مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	-	0,466	0,411	-	-	**0,877**
مهمة التجارة وتنمية الصادرات	2,907	-	10,985	-	-	**13,892**
مهمة التجهيز والإسكان	-	-	-	80,000	-	**80,000**
مهمة البيئة	-	-	1,101	-	-	**1,101**
مهمة النقل	-	-	51,000	-	-	**51,000**
مهمة الشباب والرياضة	-	-	0,260	-	-	**0,260**
مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	-	-	0,134	5,375	-	**5,509**
مهمة الصحة	-	17,400	-	-	-	**17,400**
مهمة الشؤون الاجتماعية	-	-	265,801	-	-	**265,801**
مهمة محكمة المحاسبات	0,091	-	-	-	-	**0,091**
الجملة	**31,952**	**25,820**	**421,754**	**85,375**	**66,025**	**630,926**

ملحق عدد 3: توزيع نفقات الدولة لسنة 2024 حسب المهمات

بحساب المليون دينار

بيان المهمة	اعتمادات قانون المالية	تحويل اعتمادات بين البرامج		تحويل اعتمادات داخلية		اعتمادات تكميلية	ترفيعات	الاعتمادات النهائية	مبلغ الدفوعات	الاعتمادات الباقية
		+	-	+	-					
مهمة مجلس نواب الشعب	38,553	-	-	4,075	4,075	-	-	38,553	35,850	2,703
مهمة المجلس الوطني للجهات والأقاليم	-	-	-	0,678	0,678	4,349	-	4,349	3,857	0,492
مهمة رئاسة الجمهورية	200,400	0,721	0,721	11,264	11,264	0,144	2,207	202,751	182,986	19,765
مهمة رئاسة الحكومة	272,302	0,170	0,170	8,436	8,436	6,000	0,532	278,834	254,796	24,038
مهمة الداخلية	5 822,000	0,296	0,296	969,490	969,490	-	13,793	5 835,793	5 663,417	172,376
مهمة العدل	946,594	-	-	81,524	81,524	1,430	-	948,024	920,207	27,817
مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	344,000	0,500	0,500	9,635	9,635	13,409	-	357,409	352,631	4,778
مهمة الدفاع الوطني	4 086,848	19,716	19,716	354,638	354,638	0,243	155,260	4 242,351	4 184,509	57,842
مهمة الشؤون الدينية	187,000	-	-	28,509	28,509	-	-	187,000	181,351	5,649
مهمة المالية	1 358,000	11,565	11,565	69,100	69,100	77,601	-	1 435,601	1 293,232	142,369
مهمة الاقتصاد والتخطيط	950,150	-	-	315,668	315,668	-	-	950,150	820,765	129,385
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	88,618	0,488	0,488	3,317	3,317	-	13,918	102,536	94,106	8,430
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	2 202,075	5,145	5,145	527,734	527,734	91,819	2,635	2 296,529	2 096,360	200,169
مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	7 406,000	-	-	14,783	14,783	0,877	-	7 406,877	7 253,339	153,538
مهمة التجارة وتنمية الصادرات	3 759,300	-	-	570,875	570,875	13,892	-	3 773,192	3 743,592	29,600
مهمة تكنولوجيات الاتصال	175,150	-	-	2,529	2,529	-	16,002	191,152	171,850	19,302
مهمة السياحة	180,000	-	-	2,355	2,355	-	-	180,000	137,198	42,802

مهمة التجهيز والإسكان	1 970,000	0,950	0,950	394,528	394,528	80,000	26,261	2 076,261	1 852,931	223,330
مهمة البيئة	459,400	-	-	3,462	3,462	1,101	91,169	551,670	539,477	12,193
مهمة النقل	1 051,031	-	-	32,303	32,303	51,000	-	1 102,031	967,470	134,561
مهمة الشؤون الثقافية	414,300	0,067	0,067	12,295	12,295	-	5,320	419,620	386,343	33,277
مهمة الشباب والرياضة	922,164	1,700	1,700	84,315	84,315	0,260	-	922,424	833,029	89,395
مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	248,900	0,024	0,024	25,110	25,110	5,509	-	254,409	235,383	19,026
مهمة الصحة	3 930,000	-	-	367,935	367,935	17,400	14,602	3 962,002	3 571,706	390,296
مهمة الشؤون الاجتماعية	2 852,000	-	-	58,375	58,375	265,801	133,280	3 251,081	3 047,747	203,334
مهمة التربية	7 917,500	7,151	7,151	247,571	247,571	-	15,020	7 932,520	7 369,631	562,889
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	2 277,238	7,472	7,472	192,523	192,523	-	-	2 277,238	2 102,591	174,647
مهمة التشغيل والتكوين المهني	999,589	-	-	36,178	36,178	-	0,185	999,774	804,579	195,195
مهمة المجلس الأعلى المؤقت للقضاء	2,207	-	-	0,076	0,076	-	-	2,207	0,603	1,604
مهمة المحكمة الدستورية	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مهمة محكمة المحاسبات	32,986	-	-	0,638	0,638	0,091	-	33,077	32,330	0,747
مهمة الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	192,469	-	-	-	-	-	-	192,469	126,919	65,550
نفقات التمويل	6 838,000	-	-	-	-	-	-	6 838,000	6 370,088	467,912
المجموع دون احتساب مهمة النفقات الطارئة وغير الموزعة	**58 124,774**	**55,965**	**55,965**	**4 429,919**	**4 429,919**	**630,926**	**490,184**	**59 245,884**	**55 630,873**	3 615,011
النفقات الطارئة وغير الموزعة	1 680,226	-	-	-	-	- 630,926	-	1 049,300	-	1 049,300
المجموع	**59 805,000**	**55,965**	**55,965**	**4 429,919**	**4 429,919**	**-**	**490,184**	**60 295,184**	**55 630,873**	**4 664,311**

ملحق عدد 4: توزيع نفقات ميزانية الدولة لسنة 2024 حسب المهمات والبرامج

بحساب المليون دينار

نفقات ميزانية الدولة لسنة 2024	نفقات التأجير	نفقات التسيير	نفقات التدخلات	نفقات الاستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات التمويل	الجملة
1-مجلس نواب الشعب	**25,615**	**5,934**	**1,770**	**2,531**	-	-	**35,850**
برنامج عدد1: مجلس نواب الشعب	25,615	5,934	1,770	-	-	-	35,850
2- المجلس الوطني للجهات والأقاليم	**3,761**	**0,096**	-	-	-	-	**3,857**
برنامج عدد1: المجلس الوطني للجهات والأقاليم	3,761	0,096	-	-	-	-	3,857
3-رئاسة الجمهورية	**136,638**	**29,902**	**4,638**	**11,808**	-	-	**182,986**
برنامج عدد1: الأمن القومي والعلاقات الخارجية	2,424	4,101	0,339	-	-	-	6,864
برنامج عدد2: الأمن الرئاسي وحماية الشخصيات الرسمية	119,856	16,112	1,357	-	-	-	144,295
برنامج عدد9: القيادة والمساندة	14,358	9,689	2,942	-	-	-	31,827
4-رئاسة الحكومة	**191,436**	**23,406**	**38,057**	**1,897**	-	-	**254,796**
برنامج عدد1: الإشراف	5,837	4,513	6,114	-	-	-	**16,464**
برنامج عدد2: الرقابة	54,794	2,665	0,937	-	-	-	**58,700**
برنامج عدد3: الإعلام والاتصال والتكوين	95,421	3,258	10,262	-	-	-	**108,989**
برنامج عدد4: التصرف في القطاع العمومي	25,505	12,197	16,440	-	-	-	**55,643**
برنامج عدد5: تحديث الخدمات الإدارية	8,136	0,773	4,243	-	-	-	**13,196**
برنامج عدد9: القيادة والمساندة	1,743	-	0,061	-	-	-	**1,804**
5-مهمة الداخلية	**3 863,094**	**420,328**	**1 041,870**	**338,125**	-	-	**5 663,417**
برنامج عدد1: الأمن الوطني	1 976,288	141,885	88,631	-	-	-	**2 343,842**

	برنامج عدد2: الحرس الوطني	1 268,141	126,979	46,470	-	-	-	**1 569,382**
	برنامج عدد3: الحماية المدنية	295,350	11,400	14,260	9,716	-	-	**330,726**
	برنامج عدد4: الشؤون المحلية	15,549	4,470	872,605	0,095	-	-	**892,719**
	برنامج عدد9: القيادة والمساندة	307,766	135,594	19,904	63,484	-	-	**526,748**
6-مهمة العدل		**768,399**	**101,616**	**11,297**	**38,895**	-	-	**920,207**
	برنامج عدد1: العدل	342,263	13,259	5,601	8,964	-	-	**370,087**
	برنامج عدد2: السجون والإصلاح	403,367	71,441	1,000	28,687	-	-	**504,495**
	برنامج عدد9: القيادة والمساندة	22,769	16,916	4,696	1,244	-	-	**45,625**
7-مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج		**199,032**	**81,846**	**61,701**	**10,052**	-	-	**352,631**
	برنامج عدد1: العمل الدبلوماسي	122,350	56,764	39,076	7,050	-	-	**225,240**
	برنامج عدد2: العمل القنصلي والتونسيين بالخارج	66,584	14,915	22,422	1,833	-	-	**105,754**
	برنامج عدد9: القيادة والمساندة	10,098	10,167	0,203	1,169	-	-	**21,637**
8-مهمة الدفاع الوطني		**2 640,628**	**524,970**	**181,910**	**837,001**	-	-	**4 184,509**
	برنامج عدد1: التدخل العسكري	1 882,246	69,132	0,268	390,121	-	-	**2 341,767**
	برنامج عدد2: الإسناد اللوجستي التقني	255,735	229,928	1,577	401,568	-	-	**888,808**
	برنامج عدد3: الإحاطة بالعسكريين	242,923	117,431	83,037	24,060	-	-	**467,451**
	برنامج عدد9: القيادة والمساندة	259,724	108,479	97,028	21,252	-	-	**486,483**
9-مهمة الشؤون الدينية		**149,848**	**18,663**	**11,977**	**0,863**	-	-	**181,351**
	برنامج عدد1: التنمية الدينية	146,608	16,327	1,503	0,319	-	-	**164,757**
	برنامج عدد9: القيادة والمساندة	3,240	2,336	10,474	0,544	-	-	**16,594**
10-مهمة المالية		**1 088,077**	**83,266**	**15,780**	**40,548**	**65,561**	-	**1 293,232**
	برنامج عدد1: الديوانة	429,537	40,456	6,820	14,606	-	-	**491,419**
	برنامج عدد2: الجباية	254,763	12,494	0,177	4,856	-	-	**272,290**

	برنامج عدد3: المحاسبة العمومية	352,560	19,386	-	20,267	-	-	**392,213**
	برنامج عدد4: مصالح الميزانية	10,321	1,013	-	0,469	-	-	**11,803**
	برنامج عدد5: الدين العمومي	2,427	0,162	-	0,000	-	-	**2,589**
	برنامج عدد9: القيادة والمساندة	38,469	9,755	8,783	0,350	65,561	-	**122,918**
11-مهمة الاقتصاد والتخطيط		**74,701**	**12,912**	**682,713**	**0,201**	**50,238**	-	**820,765**
	برنامج عدد1: التوازنات الجملية والإحصاء	34,097	3,060	57,225	-	-	-	**94,382**
	برنامج عدد2: دعم التنمية القطاعية والجهوية	20,596	1,631	605,534	-	-	-	**627,761**
	برنامج عدد3: التعاون الدولي	6,736	0,811	0,787	-	50,238	-	**58,572**
	برنامج عدد4: الإحاطة بالاستثمار	8,453	2,869	18,872	-	-	-	**30,194**
	برنامج عدد9: القيادة والمساندة	4,819	4,541	0,295	0,201	-	-	**9,856**
12-مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية		**63,158**	**16,902**	**0,782**	**13,264**	-	-	**94,106**
	برنامج عدد1: التصرف في أملاك الدولة	18,333	0,300	-	0,618	-	-	**19,251**
	برنامج عدد2: حماية أملاك الدولة	24,137	10,940	-	11,142	-	-	**46,219**
	برنامج عدد9: القيادة والمساندة	20,688	5,662	0,782	1,504	-	-	**28,636**
13-مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري		**643,050**	**53,284**	**825,413**	**574,613**	-	-	**2 096,360**
	برنامج عدد1: الإنتاج الفلاحي والجودة والسلامة الصحية للمنتجات الفلاحية والغذائية	70,084	2,256	387,117	31,478	-	-	**490,935**
	برنامج عدد2: الصيد البحري وتربية الأحياء المائية	6,691	0,112	109,814	2,508	-	-	**119,125**
	برنامج عدد3: المياه	61,350	1,116	292,709	348,337	-	-	**703,512**
	برنامج عدد4: الغابات وتهيئة الأراضي الفلاحية	203,298	0,716	2,507	132,323	-	-	**338,844**
	برنامج عدد5: التعليم العالي والبحث والتكوين والإرشاد الفلاحي	174,017	14,029	14,209	10,896	-	-	**213,151**
	برنامج عدد9: القيادة والمساندة	127,610	35,055	19,057	49,071	-	-	**230,793**

14-مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	**37,083**	**8,854**	**7 207,265**	**0,137**	-	-	**7 253,339**
برنامج عدد1: الطاقة	8,253	1,292	7 101,145	0,000	-	-	**7 110,690**
برنامج عدد2: الصناعة	17,832	1,595	105,841	0,005	-	-	**125,273**
برنامج عدد3: المناجم	5,395	0,995	0,019	0,000	-	-	**6,409**
برنامج عدد9: القيادة والمساندة	5,603	4,972	0,260	0,132	-	-	**10,967**
15-مهمة التجارة وتنمية الصادرات	**52,838**	**11,277**	**3 676,398**	**3,079**	-	-	**3 743,592**
برنامج عدد1: التجارة الداخلية	35,189	5,732	3 604,279	0,064	-	-	**3 645,264**
برنامج عدد2: التجارة الخارجية	11,924	2,853	72,044	0,000	-	-	**86,821**
برنامج عدد9: القيادة والمساندة	5,725	2,692	0,075	3,015	-	-	**11,507**
16-مهمة تكنولوجيات الاتصال	**17,045**	**6,257**	**72,339**	**76,209**	-	-	**171,850**
برنامج عدد1: التنمية الرقمية	1,951	-	68,020	73,411	-	-	**143,382**
برنامج عدد9: القيادة والمساندة	15,094	6,257	4,319	2,798	-		**28,468**
17-مهمة السياحة	**69,978**	**15,313**	**51,832**	**0,075**	-	-	**137,198**
برنامج عدد1: السياحة والصناعات التقليدية	67,689	14,495	51,625	0,018	-	-	**133,827**
برنامج عدد9: القيادة والمساندة	2,289	0,818	0,207	0,057	-	-	**3,371**
18-مهمة التجهيز والإسكان	**112,953**	**64,208**	**237,988**	**1 435,032**	**2,750**	-	**1 852,931**
برنامج عدد1: البنية الأساسية للطرقات	50,453	54,155	234,677	1 079,017	-	-	**1 418,302**
برنامج عدد2: حماية المناطق العمرانية والشريط الساحلي والتحكم في المنشآت	15,463	2,021	-	148,953	2,750	-	**169,187**
برنامج عدد3: التهيئة الترابية والتعمير والإسكان	17,452	1,379	0,391	203,879	-	-	**223,101**
برنامج عدد9: القيادة والمساندة	29,585	6,653	2,920	3,182	-	-	**42,340**
19-مهمة البيئة	**36,054**	**6,410**	**420,713**	**76,300**	-	-	**539,477**
برنامج عدد1: البيئة والتنمية المستدامة	29,357	3,348	420,359	75,860	-	-	**528,924**

	برنامج عدد2: الشؤون المحلية	-	-	-	0,000	-	-	**0,000**
	برنامج عدد9: القيادة والمساندة	6,697	3,062	0,354	0,440	-	-	**10,553**
20-مهمة النقل		**18,083**	**5,023**	**937,960**	**6,404**	-	-	**967,470**
	برنامج عدد1: النقل البري	3,120	1,390	903,185	4,919	-	-	**912,614**
	برنامج عدد2: الطيران المدني	0,970	-	10,515	-	-	-	**11,485**
	برنامج عدد3: النقل البحري والموانئ	1,287	0,520	22,892	-	-	-	**24,699**
	برنامج عدد9: القيادة والمساندة	12,706	3,113	1,368	1,485	-	-	**18,672**
21-مهمة الشؤون الثقافية		**226,275**	**22,211**	**90,558**	**47,299**	-	-	**386,343**
	برنامج عدد1: الفنون	10,406	6,423	30,791	2,852	-	-	**50,472**
	برنامج عدد2: الكتاب والمطالعة	6,249	5,070	8,643	11,853	-	-	**31,815**
	برنامج عدد3: العمل الثقافي	9,826	4,925	28,606	25,644	-	-	**69,001**
	برنامج عدد4: التراث	57,900	2,671	10,930	4,059	-	-	**75,560**
	برنامج عدد9: القيادة والمساندة	141,894	3,122	11,588	2,891	-	-	**159,495**
22-مهمة الشباب والرياضة		**566,526**	**54,463**	**88,091**	**123,949**	-	-	**833,029**
	برنامج عدد1: الشباب	126,626	11,790	8,358	28,046	-	-	**174,820**
	برنامج عدد2: الرياضة	23,902	15,500	75,757	89,418	-	-	**204,577**
	برنامج عدد3: التربية البدنية	380,081	18,367	2,231	4,343	-	-	**405,022**
	برنامج عدد9: القيادة والمساندة	35,917	8,806	1,745	2,142	-	-	**48,610**
23-مهمة الأسرة والمرأة وكبار السن		**141,061**	**11,528**	**32,886**	**49,908**	-	-	**235,383**
	برنامج عدد1: المرأة والأسرة وتكافؤ الفرص	3,881	0,722	2,567	19,597	-	-	**26,767**
	برنامج عدد2: الطفولة	122,039	5,264	15,867	25,611	-	-	**168,781**
	برنامج عدد3: كبار السن	0,775	0,061	12,411	2,500	-	-	**15,747**
	برنامج عدد9: القيادة والمساندة	14,366	5,481	2,041	2,200	-	-	**24,088**

24-مهمة الصحة		**2 668,245**	**576,533**	**26,076**	**300,852**	-	-	**3 571,706**
	برنامج عدد1: الرعاية الصحية الأساسية	319,062	72,185	4,105	111,383	-	-	**506,735**
	برنامج عدد2: الخدمات الصحية الاستشفائية	1 046,506	213,146	0,230	69,206	-	-	**1 329,088**
	برنامج عدد3: البحث والخدمات الاستشفائية الجامعية	1 126,396	252,165	9,834	90,300	-	-	**1 478,695**
	برنامج عدد9: القيادة والمساندة	176,281	39,037	11,907	29,963	-	-	**257,188**
25-مهمة الشؤون الاجتماعية		**260,388**	**26,120**	**2 755,663**	**5,576**	-	-	**3 047,747**
	برنامج عدد1: الشغل والعلاقات المهنية	25,105	1,160	0,010	0,597	-	-	**26,872**
	برنامج عدد2: الضمان الاجتماعي	0,650	0,042	1 530,468	0,008	-	-	**1 531,168**
	برنامج عدد3: النهوض الاجتماعي	162,357	13,559	1 219,487	2,372	-	-	**1 397,775**
	برنامج عدد4: الهجرة والتونسيين بالخارج	28,063	3,510	1,566	0,000	-	-	**33,139**
	برنامج عدد9: القيادة والمساندة	44,213	7,849	4,132	2,599	-	-	**58,793**
26-مهمة التربية		**6 270,171**	**408,738**	**78,533**	**612,189**	-	-	**7 369,631**
	برنامج عدد1: المرحلة الابتدائية	2 461,835	37,983	5,063	98,417	-	-	**2 603,298**
	برنامج عدد2: المرحلة الإعدادية والتعليم الثانوي	3 565,182	86,883	0,401	160,480	-	-	**3 812,946**
	برنامج عدد9: القيادة والمساندة	243,154	283,872	73,069	353,292	-	-	**953,387**
27-مهمة التعليم العالي والبحث العلمي		**1 475,589**	**127,085**	**284,241**	**215,676**	-	-	**2 102,591**
	برنامج عدد1: تعليم عالي	1 278,420	49,022	48,722	51,844	-	-	**1 428,008**
	برنامج عدد2: بحث علمي	66,136	5,153	5,516	115,087	-	-	**191,892**
	برنامج عدد3: الخدمات الجامعية	113,979	66,989	229,423	23,890	-	-	**434,281**
	برنامج عدد9: القيادة والمساندة	17,054	5,921	0,580	24,855	-	-	**48,410**
28-مهمة التشغيل والتكوين المهني		**432,128**	**47,180**	**323,056**	**2,215**	-	-	**804,579**
	برنامج عدد1: التكوين المهني	346,651	37,180	27,862	-	-	-	**411,693**
	برنامج عدد2: التشغيل	69,800	5,429	215,934	-	-	-	**291,163**

	برنامج عدد3: تنمية المبادرة الخاصة	-	-	79,000	0,030	-	-	**79,030**
	برنامج عدد9: القيادة والمساندة	15,677	4,571	0,260	2,185	-	-	**22,693**
29-المجلس الأعلى للقضاء		**0,277**	**0,323**	**0,003**	-	-	-	**0,603**
	برنامج عدد1: المجلس الأعلى للقضاء	0,277	0,323	0,003	-	-	-	**0,603**
31-محكمة المحاسبات		**26,757**	**5,360**	**0,163**	**0,050**	-	-	**32,330**
	برنامج عدد1: محكمة المحاسبات	26,757	5,360	0,163	0,050	-	-	**32,330**
32-الهيئة العليا المستقلة للانتخابات		**14,205**	**6,555**	**106,159**	-	-	-	**126,919**
	برنامج عدد1: الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	14,205	6,555	106,159	-	-	-	**126,919**
33-نفقات التمويل		-	-	-	-	-	**6 370,088**	**6 370,088**
	فوائد الدين العمومي	-	-	-	-	-	6 370,088	**6 370,088**
الجملة العامة		**22 273,093**	**2 776,563**	**19 267,832**	**4 824,748**	**118,549**	**6 370,088**	**55 630,873**

ملحق عدد 5: توزيع نفقات ميزانية الدولة لسنة 2024 حسب مصادر التمويل

بحساب المليون دينار

النفقات حسب مصادر التمويل/الأقسام	اعتمادات قانون المالية	تحويل اعتمادات بين البرامج		تحويل اعتمادات داخلية		اعتمادات تكميلية	الترفيعات	الاعتمادات النهائية	مبلغ الدفوعات	الاعتمادات الباقية
		+	-	+	-					
الموارد العامة للميزانية										
نفقات التأجير	23 704,436	12,093	47,305	1 127,440	1 715,499	31,952	-	23 113,117	22 268,233	844,884
نفقات الاستثمار	4 032,579	21,381	1,665	1 306,451	1 089,334	5,375	-	4 274,787	3 629,412	645,375
نفقات العمليات المالية	67,073	-	-	-	-	66,025	-	133,098	118,549	14,549
نفقات التسيير	2 391,837	14,434	5,783	373,306	167,669	25,820	-	2 631,945	2 565,230	66,715
نفقات التدخلات	17 705,117	6,850	0,005	1 185,712	1 020,407	408,553	-	18 285,820	17 545,153	740,667
جملة الموارد العامة للميزانية	**47 901,042**	**54,758**	**54,758**	**3 992,909**	**3 992,909**	**537,725**	**-**	**48 438,767**	**46 126,577**	**2 312,190**
موارد القروض الخارجية الموظفة										
نفقات الاستثمار	1 114,390	1,207	1,207	324,164	324,164	80,000	-	1 194,390	931,833	262,557
نفقات التدخلات	362,180	-	-	39,243	39,243	13,201	-	375,381	240,912	134,469
جملة موارد القروض الخارجية الموظفة	**1 476,570**	**1,207**	**1,207**	**363,407**	**363,407**	**93,201**	**-**	**1 569,771**	**1 172,745**	**397,026**
موارد الحسابات الخاصة في الخزينة										
نفقات الاستثمار	98,900	-	-	3,705	3,705	-	115,097	213,997	186,181	27,816
نفقات التسيير	136,340	-	-	0,615	0,615	-	11,850	148,190	141,208	6,982
نفقات التدخلات	1 621,000	-	-	50,500	50,500	-	157,950	1 778,950	1 471,227	307,723
جملة موارد الحسابات الخاصة في الخزينة	**1 856,240**	**-**	**-**	**54,820**	**54,820**	**-**	**284,897**	**2 141,137**	**1 798,616**	**342,521**
موارد حسابات أموال المشاركة										
نفقات التأجير	6,630	-	-	-	-	-	0,121	6,751	4,860	1,891

نفقات الاستثمار	28,178	-	-	15,143	14,821	-	121,754	150,254	77,322	72,932
نفقات التسيير	10,244	-	-	3,640	3,912	-	75,265	85,237	70,125	15,112
نفقات التدخلات	7,870	-	-	-	0,050	-	8,147	15,967	10,540	5,427
جملة موارد حسابات أموال المشاركة	**52,922**	**-**	**-**	**18,783**	**18,783**	**-**	**205,287**	**258,209**	**162,847**	**95,362**
نفقات التمويل	6 838,000	-	-	-	-	-	-	6 838,000	6 370,088	467,912
جملة موارد الدولة	**58 124,774**	**55,965**	**55,965**	**4 429,919**	**4 429,919**	**630,926**	**490,184**	**59 245,884**	**55 630,873**	**3 615,011**
النفقات الطارئة وغير الموزعة	1 680,226	-	-	-	-	- 630,926	-	1 049,300	-	1 049,300
المجموع	**59 805,000**	**55,965**	**55,965**	**4 429,919**	**4 429,919**	**-**	**490,184**	**60 295,184**	**55 630,873**	**4 664,311**

ملحق عدد 6: جدول تطور موارد الحسابات الخاصّة في الخزينة خلال سنتي 2023 و2024

بالدينار

البيانات	التقديرات النهائيّة 2024	الإنجازات		التغيّرات 2023/2024	
		2023	2024	القيمة	النسبة %
مهمة رئاسة الحكومة	**3 500 000**	**23 559 720**	**24 806 064**	**1 246 344**	**5,29**
حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الرّاجعة للدّولة	3 500 000	23 559 720	24 806 064	1 246 344	5,29
مهمة الدّاخليّة	**12 500 000**	**22 980 204**	**-205 632 924**	**-228 613 128**	**-994,83**
صندوق الحماية المدنيّة وسلامة الجولان بالطرقات	10 000 000	15 569 564	16 863 980	1 294 416	8,31
صندوق الوقاية من حوادث المرور	2 500 000	7 410 640	8 093 500	682 860	9,21
صندوق التعاون بين الجماعات المحلية	-	-	-230 590 404	-230 590 404	-
مهمة العدل	**7 000 000**	**-**	**3 671 381**	**3 671 381**	**-**
حساب دعم تطوير المنظومة العدلية	7 000 000	-	3 671 381	**3 671 381**	-
مهمة الدفاع الوطني	**2 500 000**	**3 634 496**	**6 741 353**	**3 106 857**	**85,48**
صندوق الخدمة الوطنيّة	2 500 000	3 634 496	6 741 353	3 106 857	85,48
مهمة المالية	**100 000**	**274 131**	**347 118**	**72 987**	**26,62**
حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميّين	100 000	274 131	347 118	**72 987**	**26,62**
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقاريّة	**10 200 000**	**52 406 548**	**58 111 476**	**5 704 928**	**10,89**
صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور	2 200 000	8 770 506	9 881 637	**1 111 131**	**12,67**
صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	8 000 000	43 636 042	48 229 839	**4 593 797**	**10,53**
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**59 000 000**	**111 704 405**	**106 522 852**	**-5 181 553**	**-4,64**
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة في القطاع الفلاحي والصيد البحري	47 000 000	85 163 346	63 489 743	-21 673 603	-25,45
صندوق النهوض بجودة التمور	5 000 000	8 640 595	10 279 705	1 639 110	18,97
صندوق تمويل الراحة البيولوجيّة في قطاع الصيد البحري	7 000 000	17 900 464	32 753 404	14 852 940	82,98
مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	**146 440 000**	**341 886 685**	**420 687 245**	**78 800 560**	**23,05**
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية	85 440 000	244 039 398	255 063 859	**11 024 461**	**4,52**
صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب	9 000 000	33 422 474	55 781 885	22 359 411	66,90
صندوق الانتقال الطاقي	52 000 000	64 424 813	109 841 501	45 416 688	70,50
مهمة التجارة وتنمية الصادرات	**-**	**59 433 219**	**188 181 754**	**128 748 535**	**216,63**
الصندوق العامّ للتعويض	-	58 940 160	155 921 639	96 981 479	164,54
صندوق النهوض بالصادرات	-	493 059	32 260 115	31 767 056	6442,85
مهمة تكنولوجيات الاتصال	**97 000 000**	**337 308 188**	**217 384 435**	**-119 923 753**	**-35,55**
صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال	97 000 000	337 308 188	217 384 435	**-119 923 753**	**-35,55**

مهمة السياحة	**18 000 000**	**78 705 865**	**101 426 694**	**22 720 829**	**28,87**
صندوق حماية المناطق السياحيّة	10 000 000	26 238 695	33 607 833	**7 369 138**	**28,09**
صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحة	8 000 000	52 467 170	67 818 861	**15 351 691**	**29,26**
مهمة التجهيزوالإسكان	**48 000 000**	**396 123 447**	**401 686 482**	**5 563 035**	**1,40**
الصندوق الوطني لتحسين السّكن	10 000 000	14 451 544	18 131 728	**3 680 184**	**25,47**
صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	38 000 000	381 671 903	383 554 754	**1 882 851**	**0,49**
مهمة البيئة	**26 000 000**	**352 860 484**	**361 560 982**	**8 700 498**	**2,47**
صندوق سلامة البيئة وجماليّة المحيط	6 000 000	7 576 137	8 430 992	854 855	11,28
صندوق مقاومة التلوث	20 000 000	345 284 347	353 129 990	7 845 643	2,27
مهمة النقل	**1 000 000**	-	-	-	-
حساب تمويل التنقلات الحضرية	1 000 000	-	-	-	-
مهمة الشؤون الثقافية	**7 000 000**	**23 225 575**	**25 226 013**	**2 000 438**	**8,61**
صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني	7 000 000	23 225 575	25 226 013	2 000 438	8,61
مهمة الشباب والرياضة	**20 000 000**	**13 226 407**	**14 834 606**	**1 608 199**	**12,16**
الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب	20 000 000	13 226 407	**14 834 606**	**1 608 199**	**12,16**
مهمة الصحة	**100 000 000**	**72 103 211**	**73 418 696**	**1 315 485**	**1,82**
صندوق دعم الصحة العمومية	100 000 000	72 103 211	73 418 696	1 315 485	1,82
مهمة الشؤون الاجتماعيّة	**807 500 000**	**822 961 707**	**873 810 640**	**50 848 933**	**6,18**
الصندوق الوطني للتّضامن الاجتماعي	7 500 000	5 472 281	6 558 311	1 086 030	19,85
حساب تمويل الإجراءات الاستثنائية للإحالة على التقاعد	-	4 372 074	1 414 940	-2 957 134	67,64-
حساب تنويع مصادر تمويل الضّمان الاجتماعي	800 000 000	813 117 352	865 837 389	**52 720 037**	**6,48**
مهمة التربية	**-**	**1 360**	**2 890**	**1 530**	**112,50**
صندوق دعم المؤسسات التربوية وصيانتها وتعهدها	-	1 360	**2 890**	**1 530**	**112,50**
مهمة التّشغيل والتكوين المهني	**490 500 000**	**759 581 459**	**773 805 443**	**14 223 984**	**1,87**
الصندوق الوطني للتشغيل	420 500 000	465 822 635	477 704 932	11 882 297	2,55
صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	70 000 000	293 758 824	296 100 511	**2 341 687**	**0,80**
الجملة	**1 856 240 000**	**3 471 977 111**	**3 446 593 200**	**-25 383 911**	**0,73-**

ملحق عدد 7: جدول تطور موارد حسابات أموال المشاركة خلال سنتي2023 و2024

بالدّينار

بيان الحسابات	المقابيض		التغيّرات 2023/2024	
	2023	2024	القيمة	النسبة %
مهمة الدّاخلية	**8 786 364**	**5 752 574**	**-3 033 790**	**-34,53**
- حساب تسيير مطاعم المصالح النشيطة	5 139 679	938 230	-4 201 449	-81,75
- حساب اقتناء التّجهيزات لفائدة قوات الأمن الدّاخلي	3 646 685	4 814 344	1 167 659	32,02
مهمة الدفاع الوطني	**151 341 983**	**177 959 352**	**26 617 369**	**17,59**
- حساب الخدمات المسداة من قبل الجيش	63 905 911	80 478 615	16 572 704	25,93
- حساب معدّات الإرشادات البحرية والتجهيز	3 146 985	2 329 890	-817 095	-25,96
- حساب التصرف وصيانة السيارات الخاصّة بالتّشريفات	500 820	375 726	-125 094	-24,98
حساب دعم القوات المسلّحة	76 388 267	94 775 121	18 386 854	24,07
حساب تنمية وإحياء منطقة المحدث بولاية قبلي	7 400 000	-	-7 400 000	-100,00
مهمة المالية	**16 508 591**	**17 166 187**	**657 596**	**3,98**
- حساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة	12 477 103	13 783 769	1 306 666	10,47
- حساب القروض المرتبطة برهن	4 031 488	3 382 418	-649 070	-16,10
مهمة الاقتصاد والتّخطيط	**26 936 196**	**-**	**-26 936 196**	**-100,00**
- حساب عائدات الصلح الجزائي لتمويل المشاريع التنموية	26 936 196	-	-26 936 196	-100,00
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	**18 192**	**1 517**	**-16 675**	**-91,66**
- حساب حراسة وصيانة بعض المباني الراجعة للدولة	20	-	-20	-100,00
- حساب تحيين الرسوم العقارية وتخليصها من الجمود	6 924	1 517	-5 407	-78,09
- حساب انجاز مشروع تسوية وضعية التجمعات السكنية القديمة المقامة على ملك الدولة	11 248	-	-11 248	-100,00
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**5 706 185**	**32 792 875**	**27 086 690**	**474,69**
- حساب حماية النباتات	2 133 295	1 693 357	-439 938	-20,62
- حساب المراقبة الصحية البيطرية الحدودية	3 572 890	3 393 540	-179 350	-5,02
- حساب برنامج استهلاك زيت الزيتون البكر الممتاز	-	27 705 978	27 705 978	-
مهمة التجارة وتنمية الصادرات	**808 061**	**196 535**	**-611 526**	**-75,68**
- صندوق دعم القدرات وتطوير مجال المنافسة	808 061	196 535	-611 526	-75,68
مهمة التجهيز والإسكان	**964 536**	**713 778**	**-250 758**	**-26,00**
- حساب بناء الجسور والطرقات	487 903	228 518	-259 385	-53,16
- حساب بطاح جربة	476 623	485 060	8 437	1,77
- حساب البناءات المدنية والحي الأولمبي 7 نوفمبر ومراقبة مواني الصيد	10	200	190	1900,00
مهمة البيئة	-	298 448	298 448	-
- حساب النهوض بالاقتصاد الدائري	-	298 448	298 448	-

مهمة الشؤون الثقافية	**557 722**	**554 283**	**3 439-**	**0,62-**
- حساب للقطاع الثقافي	48 989	-	48 989-	100,00-
- حساب دفع القطاع الثقافي ودعم الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي للمتدخلين فيه	508 733	554 283	45 550	8,95
مهمة الصحة	**10 836 568**	**114 560**	**10 722 008-**	**98,94-**
- حساب دعم مراقبة تصفية الدم والوقاية من القصور الكلوي والنهوض بزرع الأعضاء	10 520 266	-	10 520 266-	100,00-
- حساب تمويل عملية تركيز البنية التحتية الرقمية للاتصال والمعلومات	257 571	102 325	155 246-	60,27-
- حساب التوقي ومجابهة الجوائح الصحية	58 731	12 235	46 496-	79,17-
مهمة التربية	**5 106 872**	**5 429 874**	**323 002**	**6,32**
- حساب تنظيم الامتحانات والمناظرات	5 106 872	5 429 874	323 002	6,32
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	**51 099**	**105 228**	**54 129**	**105,93**
- حساب القروض الجامعية	51 099	105 228	54 129	105,93
مهمة التشغيل والتكوين المهني	-	**184 980**	**184 980**	**-**
- حساب مشروع تطوير ريادة الأعمال مع المؤسسة النرويجية	-	184 980	184 980	-
المجموع العامّ	**227 622 369**	**241 270 191**	**13 647 822**	**6,00**

ملحق عدد 8: جدول تطور نفقات الحسابات الخاصّة في الخزينة خلال سنتي 2023 و2024

بالدّينار

بيان الحسابات	الاعتمادات النهائية 2023	المبالغ المأمور بصرفها		التغيّرات 2023/2024	
		2023	2024	القيمة	النسبة %
رئاسة الحكومة	**3 500 000**	**3 538 183**	**3 451 739**	**-86 444**	**-2,44**
حساب استعمال مصاريف المراقبة ومكافآت الحضور وأقساط الأرباح الرّاجعة للدّولة	3 500 000	3 538 183	3 451 739	-86 444	-2,44
مهمة الدّاخليّة	**12 500 000**	**10 000 000**	**11 192 355**	**1 192 355**	**11,92**
صندوق الحماية المدنيّة وسلامة الجولان بالطرقات	10 000 000	10 000 000	10 000 000	-	0,00
صندوق الوقاية من حوادث المرور	2 500 000	-	1 192 355	1 192 355	-
صندوق التعاون بين الجماعات المحلية	-	-	-	-	-
مهمة العدل	**7 000 000**	**-**	**-**	**-**	**-**
حساب دعم تطوير المنظومة العدلية	7 000 000	-	-	-	-
مهمة الدفاع الوطني	**2 500 000**	**3 406 170**	**5 493 709**	**2 087 539**	**61,29**
صندوق الخدمة الوطنيّة	2 500 000	3 406 170	5 493 709	2 087 539	61,29
مهمة المالية	**100 000**	**-**	**-**	**-**	**-**
حساب الضمان التعاوني للمحاسبين العموميّين	100 000	-	-	-	-
مهمة أملاك الدولة والشؤون العقاريّة	**10 200 000**	**24 882 223**	**20 184 548**	**-4 697 675**	**-18,88**
صندوق ضمان ضحايا حوادث المرور	2 200 000	14 388 290	9 634 178	-4 754 112	-33,04
صندوق دعم تحديد الرصيد العقاري	8 000 000	10 493 933	10 550 370	56 437	0,54
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**59 000 000**	**60 082 415**	**46 725 292**	**-13 357 123**	**-22,23**
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة في القطاع الفلاحي والصيد البحري	47 000 000	54 570 028	37 563 292	-17 006 736	-31,16
صندوق النهوض بجودة التمور	5 000 000	-	5 000 000	5 000 000	-
صندوق تمويل الراحة البيولوجيّة في قطاع الصيد البحري	7 000 000	5 512 387	4 162 000	-1 350 387	-24,50
مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	**146 440 000**	**75 055 826**	**78 413 444**	**3 357 618**	**4,47**
صندوق تنمية القدرة التنافسيّة في قطاعات الصناعة والخدمات والصناعات التقليدية	85 440 000	55 869 861	66 159 044	10 289 183	18,42
صندوق النهوض بزيت الزيتون المعلّب	9 000 000	6 495 965	1 907 400	-4 588 565	-70,64
صندوق الانتقال الطاقي	52 000 000	12 690 000	10 347 000	-2 343 000	-18,46
مهمة تكنولوجيات الاتصال	**97 000 000**	**103 502 174**	**98 871 150**	**-4 631 024**	**-4,47**
صندوق تنمية المواصلات وتكنولوجيات المعلومات والاتصال	97 000 000	103 502 174	98 871 150	-4 631 024	-4,47
مهمة السياحة	**18 000 000**	**5 772 585**	**4 270 674**	**-1 501 911**	**-26,02**
صندوق حماية المناطق السياحيّة	10 000 000	4 877 243	2 604 567	-2 272 676	-46,60

صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي	8 000 000	895 342	1 666 107	770 765	86,09
مهمة التجهيز والإسكان	**48 000 000**	**44 864 360**	**64 665 500**	**19 801 140**	**44,14**
الصندوق الوطني لتحسين السّكن	10 000 000	9 837 360	9 999 000	161 640	1,64
صندوق النهوض بالمسكن لفائدة الأجراء	38 000 000	35 027 000	54 666 500	19 639 500	56,07
مهمة البيئة	**26 000 000**	**93 166 051**	**112 515 096**	**19 349 045**	**20,77**
صندوق سلامة البيئة وجماليّة المحيط	6 000 000	8 121 051	1 645 096	-6 475 955	79,74-
صندوق مقاومة التلوث	20 000 000	85 045 000	110 870 000	25 825 000	30,4
مهمة النقل	**1 000 000**	-	-	-	-
حساب تمويل التنقلات الحضرية	1 000 000	-	-	-	-
مهمة الشؤون الثقافية	**7 000 000**	**5 416 775**	**8 451 250**	**3 034 475**	**56,02**
صندوق التشجيع على الإبداع الأدبي والفني	7 000 000	5 416 775	8 451 250	3 034 475	56,02
مهمة الشباب والرياضة	**20 000 000**	**14 090 651**	**11 493 500**	**-2 597 151**	**18,43-**
الصندوق الوطني للنهوض بالرياضة والشباب	20 000 000	14 090 651	11 493 500	-2 597 151	18,43-
مهمة الصحة	**100 000 000**	**90 000 000**	**100 000 000**	**10 000 000**	**11,11**
صندوق دعم الصحة العمومية	100 000 000	90 000 000	100 000 000	10 000 000	11,11
مهمة الشؤون الاجتماعيّة	**807 500 000**	**819 007 524**	**910 266 620**	**91 259 096**	**11,14**
الصندوق الوطني للتّضامن الاجتماعي	7 500 000	4 983 485	5 566 620	583 135	11,70
حساب تنويع مصادر تمويل الضّمان الاجتماعي	800 000 000	814 024 039	904 700 000	90 675 961	11,14
مهمّة التّشغيل والتّكوين المهني	**490 500 000**	**353 342 476**	**322 620 892**	**-30 721 584**	**8,69-**
الصندوق الوطني للتشغيل	420 500 000	322 193 200	284 604 600	-37 588 600	11,67-
صندوق النهوض بالتكوين والتدريب المهني	70 000 000	31 149 276	38 016 292	6 867 016	22,05
الجملة	**1 856 240 000**	**1 706 127 413**	**1 798 615 769**	**92 488 356**	**5,42**

ملحق عدد 9: جدول تطورنفقات حسابات أموال المشاركة خلال سنتي 2023 و2024

بالدّينار

بيان الحسابات	المبالغ المأموربصرفها		التغيّرات 2023/2024	
	2023	2024	القيمة	النسبة %
رئاسة الجمهورية	**1 696 463**	**2 129 652**	**433 189**	**25,53**
- حساب مصاريف القمة العربية العادية الثلاثين تونس2019	2 946	21 339	18 393	624,34
- حساب القمة الفرنكوفونية	1 693 517	2 108 313	414 796	24,49
رئاسة الحكومة	**460 200**	**274 000**	**-186 200**	**40,46-**
- حساب صرف التعويضات المخولة للجرحى وأهالي الشهداء	447 000	174 000	-273 000	61,07-
- حساب جبر الأضرار الناتجة عن الأحداث التي شهدتها البلاد منذ 17 ديسمبر 2010 إلى 28 فيفري 2011 لفائدة عائلات شهداء الثورة ومصابيها	13 200	100 000	86 800	657,58
مهمة الدّاخلية	**6 744 602**	**19 508 428**	**12 763 826**	**189,25**
- حساب تسيير مطاعم المصالح النشيطة	-	511 164	511 164	-
- حساب اقتناء التّجهيزات لفائدة قوات الأمن الدّاخلي	6 744 602	18 997 264	12 252 662	181,67
مهمة الشّؤون الخارجيّة والهجرة والتونسيين بالخارج	**331 937**	**-**	**-331 937**	**100,00-**
- حساب تنظيم التظاهرات الدّولية بتونس	331 937	-	-331 937	100,00-
مهمة الدفاع الوطني	**105 271 562**	**106 006 930**	**735 368**	**0,70**
- حساب الخدمات المسداة من قبل الجيش	80 229 999	82 248 441	2 018 442	2,52
- حساب معدّات الإرشادات البحرية والتجهيز	1 067 224	1 869 023	801 799	75,13
- حساب التصرف وصيانة السيارات الخاصّة بالتّشريفات	1 172 087	364 908	-807 179	68,87-
- حساب دعم القوات المسلّحة	22 802 252	21 524 558	-1 277 694	5,60-
- حساب تنمية وإحياء منطقة المحدث بولاية قبلي	-	-	-	-
مهمة المالية	**10 549 092**	**8 163 994**	**-2 385 098**	**22,61-**
- حساب المصاريف الخصوصية للإدارة العامة للديوانة	9 725 790	7 889 961	-1 835 829	18,88-
- حساب القروض المرتبطة برهن	823 302	274 033	-549 269	66,72-
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	**2 257 024**	**807 069**	**-1 449 955**	**64,24-**
- حساب حماية النباتات	294 765	271 813	-22 952	7,79-
- حساب المراقبة الصحية البيطرية الحدودية	1 962 259	535 256	-1 427 003	72,72-
مهمة التجارة وتنمية الصادرات	**-**	**109 126**	**109 126**	**-**
صندوق دعم القدرات وتطوير مجال المنافسة	-	109 126	109 126	-
مهمة تكنولوجيات الاتصال والاقتصاد الرقمي	**-**	**501 604**	**501 604**	**-**
- حساب إنجاز مشروع توسيع قطب الغزالة لتكنولوجيات الاتصال بجهتي منوبة والنحلي	-	501 604	501 604	-
مهمة التجهيزوالإسكان	**3 030 492**	**2 529 546**	**-500 946**	**16,53-**

- حساب بناء الجسور والطرقات	217 157	57 816	-159 341	73,38-
- حساب انجاز منشئات مائية مختلفة	-	492 018	492 018	-
- حساب بطاح جربة	329 330	432 047	102 717	31,19
- حساب إنجاز الجسور والطرقات والمسالك	2 484 005	1 547 665	-936 340	37,69-
مهمة البيئة	**-**	**146 846**	**146 846**	**-**
- حساب النهوض بالاقتصاد الدائري	-	146 846	146 846	-
مهمة الصحة	**22 456 991**	**14 024 408**	**-8 432 583**	**37,55-**
- حساب دعم مراقبة تصفية الدم والوقاية من القصور الكلوي والنهوض بزرع الأعضاء	-	7 231 520	7 231 520	-
- حساب التوقي ومجابهة الجوائح الصحية	16 780 054	4 696 208	-12 083 846	72,01-
- حساب دعم الهياكل الصحية العمومية في مجال التزود بالأدوية والمستلزمات الطبية	5 676 937	2 096 680	-3 580 257	63,07-
مهمة التربية	**10 630 821**	**8 645 325**	**-1 985 496**	**18,68-**
- حساب تنظيم الامتحانات والمناظرات	4 131 718	5 007 174	875 456	21,19
- حساب العودة المدرسية	6 499 103	3 638 151	-2 860 952	44,02-
المجموع العامّ	**163 429 184**	**162 846 928**	**-582 256**	**0,36-**

ملحق عدد 10: جدول موارد العنوان الأوّل للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة لسنة 2024

بالدّينار

المهمّات	عدد المؤسّسات في سنة 2024	التقديرات النهائيّة	الإنجازات		التغيّرات 2024/ 2023	
			2023	2024	القيمة	النسبة %
مهمة رئاسة الجمهورية	3	6 653 055	2 871 824	5 093 805	2 221 981	77,37
مهمة رئاسة الحكومة	7	15 903 711	12 134 597	14 130 908	1 996 311	16,45
مهمة الداخلية	17	44 850 257	36 067 073	43 720 564	7 653 491	21,22
مهمة العدل	42	92 601 290	73 119 816	78 466 774	5 346 958	7,31
مهمة الدفاع الوطني	44	57 872 457	49 404 790	59 476 180	10 071 390	20,39
مهمة الشؤون الدينية	2	508 018	221 363	430 518	209 155	94,49
مهمة المالية	4	7 442 439	4 621 894	6 829 567	2 207 673	47,77
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	94	132 862 253	91 593 795	91 687 221	93 426	0,10
مهمة التجارة وتنمية الصادرات	2	4 097 448	3 431 112	3 947 447	516 335	15,05
مهمة تكنولوجيات الاتصال	2	5 653 515	5 404 271	5 652 713	248 442	4,60
مهمة السياحة	1	3 532 444	3 361 544	3 550 912	189 368	5,63
مهمة التجهيز والإسكان	2	9 854 948	6 373 353	7 340 695	967 342	15,18
مهمة البيئة	1	3 332 876	2 925 130	1 745 376	-1 179 754	40,33-
مهمة الشؤون الثقافية	65	113 121 308	97 599 854	110 910 568	13 310 714	13,64
مهمة الشباب والرياضة	83	75 697 496	54 057 393	68 181 527	14 124 134	26,13
مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	51	41 588 820	34 462 806	36 752 211	2 289 405	6,64
مهمة الصحة	215	866 200 190	676 162 088	643 671 785	-32 490 303	4,81-
مهمة الشؤون الاجتماعية	49	47 801 961	32 869 665	47 430 741	14 561 076	44,30
مهمة التربية	1599	229 822 562	209 867 841	206 970 548	-2 897 293	1,38-
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	337	382 627 310	337 757 627	352 547 713	14 790 086	4,38
المجموع	**2 620**	**2 142 024 358**	**1 734 307 836**	**1 788 537 773**	**54 229 937**	**3,13**

ملحق عدد 11: جدول موارد العنوان الثاني للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة لسنة 2024

بالدّينار

المهمّات	عدد المؤسّسات في سنة 2024	الإنجازات		التغيّرات 2024/ 2023	
		2023	2024	القيمة	النسبة %
مهمة رئاسة الجمهورية	3	-	-	-	-
مهمة رئاسة الحكومة	7	-	-	-	-
مهمة الداخلية	17	35 000	15 000	-20 000	-57
مهمة العدل	42	25 551 190	10 573 653	-14 977 537	-58,62
مهمة الدفاع الوطني	44	10 313 907	23 297 119	12 983 212	125,88
مهمة الشؤون الدينية	2	-	-	-	-
مهمة الماليّة	4	451 677	395 462	-56 215	-12,45
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	94	259 951 822	291 687 144	31 735 322	12,21
مهمة التجارة وتنمية الصادرات	2	-	-	-	-
مهمة تكنولوجيات الاتصال	2	1 836 665	1 416 733	-419 932	-22,86
مهمة السياحة	1	-	10 000	10 000	-
مهمة التجهيز والإسكان	2	2 765 962	2 896 953	130 991	4,74
مهمة البيئة	1	294 272	225 000	-69 272	-23,54
مهمة الشؤون الثقافية	65	4 776 391	6 770 348	1 993 957	41,75
مهمة الشباب و الرياضة	83	100 000	237 500	137 500	137,50
مهمة الأسرة و المرأة و الطفولة و كبار السن	51	18 998 765	20 268 605	1 269 840	6,68
مهمة الصحة	215	10 025 849	43 476 943	33 451 094	333,65
مهمة الشؤون الاجتماعية	49	-	28 055	28 055	-
مهمة التربية	1599	117 173 544	180 834 065	63 660 521	54,33
مهمة التعليم العالي و البحث العلمي	337	71 919 680	94 737 595	22 817 915	31,73
المجموع	**2 620**	**524 194 723**	**676 870 175**	**152 675 452**	**29,13**

ملحق عدد 12: جدول نفقات العنوان الأول للمؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2024

بالدّينار

المهمّات	عدد المؤسّسات في سنة 2024	التقديرات الأوليّة	التنقيحات	التقديرات النهائيّة	النفقات		التغيّرات 2024/ 2023	
					2023	2024	القيمة	النسبة %
مهمة رئاسة الجمهورية	3	4 978 000	1 675 055	6 653 055	1 197 469	4 135 097	2 937 628	245,32
مهمة رئاسة الحكومة	7	12 173 000	3 730 712	15 903 712	9 115 752	10 694 161	1 578 409	17,32
مهمة الداخلية	17	28 057 000	16 793 257	44 850 257	21 531 683	25 328 747	3 797 064	17,63
مهمة العدل	42	66 140 000	26 461 289	92 601 289	59 765 226	64 459 606	4 694 380	7,85
مهمة الدفاع الوطني	44	25 595 000	32 277 457	57 872 457	29 547 633	35 003 620	5 455 987	18,47
مهمة الشؤون الدينية	2	310 000	198 018	508 018	131 154	323 708	192 554	146,82
مهمة المالية	4	6 393 000	1 049 439	7 442 439	3 994 004	5 917 916	1 923 912	48,17
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	94	91 430 000	41 432 253	132 862 253	62 830 302	66 456 791	3 626 489	5,77
مهمة التجارة وتنمية الصادرات	2	3 571 000	526 448	4 097 448	2 904 665	3 315 633	410 968	14,15
مهمة تكنولوجيات الاتصال	2	4 680 000	973 515	5 653 515	4 430 756	4 434 369	3 613	0,08
مهمة السياحة	1	3 050 000	482 444	3 532 444	2 996 865	2 970 259	-26 606	-0,89
مهمة التجهيز والإسكان	2	7 326 000	2 528 948	9 854 948	5 763 160	5 700 959	-62 201	-1,08
مهمة البيئة	1	2 050 000	1 282 876	3 332 876	1 642 254	1 668 021	25 767	1,57
مهمة الشؤون الثقافية	65	92 861 000	20 260 308	113 121 308	85 472 243	86 239 602	767 359	0,90
مهمة الشباب والرياضة	83	53 503 000	22 194 496	75 697 496	36 284 989	42 783 767	6 498 778	17,91
مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	51	27 851 275	13 737 545	41 588 820	23 813 989	27 046 280	3 232 291	13,57
مهمة الصحة	215	641 230 000	224 970 190	866 200 190	599 052 614	563 475 886	-35 576 728	-5,94
مهمة الشؤون الاجتماعية	49	39 888 300	7 913 661	47 801 961	25 340 110	34 857 531	9 517 421	37,56
مهمة التربية	1599	177 269 000	52 553 562	229 822 562	176 368 020	177 283 048	915 028	0,52
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	337	143 411 000	239 216 310	382 627 310	285 336 908	294 344 818	9 007 910	3,16
المجموع	**2620**	**1 431 766 575**	**710 257 783**	**2 142 024 358**	**1 437 519 796**	**1 456 439 819**	**18 920 023**	**1,32**

ملحق عدد 13: جدول نفقات العنوان الثاني للمؤسّسات العموميّة الملحقة ميزانياتها ترتيبيّا بميزانية الدّولة لسنة 2024

بالدّينار

المهمّات	عدد المؤسّسات في سنة 2024	الإنجازات		التغيّرات 2024/ 2023	
		2023	2024	القيمة	النسبة %
مهمة رئاسة الجمهورية	3	-	-	-	-
مهمة رئاسة الحكومة	7	-	-	-	-
مهمة الداخلية	17	987	16 771	15 784	1 599,19
مهمة العدل	42	8 902 997	13 601 010	4 698 013	52,77
مهمة الدفاع الوطني	44	6 786 161	10 933 488	4 147 327	61,11
مهمة الشؤون الدينية	2	-	-	-	-
مهمة الماليّة	4	480 048	401 847	-78 201	-16,29
مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	94	256 563 798	275 081 095	18 517 297	7,22
مهمة التجارة وتنمية الصادرات	2	-	-	-	-
مهمة تكنولوجيات الاتصال	2	2 552 582	1 521 548	-1 031 034	-40,39
مهمة السياحة	1	-	4 191	4 191	-
مهمة التجهيز والإسكان	2	1 464 343	2 529 937	1 065 594	72,77
مهمة البيئة	1	245 075	286 276	41 201	16,81
مهمة الشؤون الثقافية	65	4 780 319	4 257 213	-523 106	-10,94
مهمة الشباب والرياضة	83	120 634	132 078	11 444	9,49
مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	51	19 145 790	21 771 988	2 626 198	13,72
مهمة الصحة	215	12 017 125	33 227 018	21 209 893	176,50
مهمة الشؤون الاجتماعية	49	46 187	35 432	-10 755	-23,29
مهمة التربية	1599	117 131 283	164 440 006	47 308 723	40,39
مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	337	75 310 384	80 862 206	5 551 822	7,37
المجموع	**2 620**	**505 547 714**	**609 102 104**	**103 554 390**	**20,48**

المرفقات

قائمة أمانات المصاريف وأمانات المال الجهوية والخزينة العامّة ومستودع الطابع الجبائي وقباضات المالية وقباضات الديوانة

قباضة التصرف في وكالات المقابيض ببلدية تونس
الأمانة العامة للمصاريف
القباضة الماليّة نهج الجزيرة تونس
قباضة تسجيل عقود الشّركات المكتب الأوّل بتونس
أمانة المصاريف لدى وزارة التربية
أمانة المصاريف لدى وزارة الصحة
أمانة المصاريف لدى وزارة الداخلية
أمانة المصاريف لدى وزارة العدل
القباضة الماليّة نهج غاندي بتونس
قطب استخلاص المؤسسات المتوسطة تونس
القباضة الماليّة بمنبليزير
القباضة الماليّة بسيدي حسين سيجومي
القباضة الماليّة نهج أنقلترا بتونس
مركز استخلاص الموارد العمومية عن بعد
القباضة المالية شارع المحطّة بتونس
القباضة الماليّة نهج نلسن منديلا بتونس
القباضة الماليّة بالمنار
القباضة الماليّة بالبحيرة
قباضة البيوعات والتصرف في المحجوزات سيدي رزيق
قباضة التصرف في وكالات المقابيض ببلدية تونس
قباضة الديوانة الميناء بتونس
قباضة الديوانة الشباك الموحد مونبليزير
أمانة المال الجهوية بأريانة
قباضة المجلس الجهوي بأريانة
قباضة الديوانة (3156)
القباضة المالية برواد
قباضة المالية بقصر السعيد
القباضة البلدية بأريانة
قباضة منتوجات الإختصاصات
القباضة المالية بوادي الليل
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بقصر السعيد
القباضة البلديّة "المكتب الثاني" بأريانة
القباضة المالية شارع الإستقلال باردو

أمانة المال الجهوية بتونس I
قباضة المجلس الجهوي بتونس
أمانة المال الجهوية بتونسII
أمانة المصاريف لدى وزارة الفلاحة
القباضة الماليّة نهج باب بنات بتونس
أمانة المصاريف لدى وزارة التجهيز
أمانة المصاريف لدى وزارة الرياضة
القباضة الماليّة الحي الإداري بحي الخضراء تونس
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بالسّيجومي
القباضة الماليّة نهج النّمسا بتونس
القباضة الماليّة شارع الحبيب ثامر بتونس
أمانة المصاريف بلدية تونس
القباضة الماليّة بباب سويقة بتونس
القباضة البلديّة "المكتب الأوّل" بتونس
القباضة البلديّة "المكتب الثالث" بتونس
القباضة الماليّة بالكباريّة
القباضة البلديّة "المكتب الرّابع" بتونس
القباضة الماليّة نهج الساحل بتونس
قطب استخلاص أداءات المؤسسات الكبرى بالبحيرة
قباضة المؤسسات العمومية بتونس 1
مكتب الديوانة الطرود البريدية بتونس
القباضة المالية المنزه التاسع
القباضة المالية برج الوزير
قباضة المالية بالمنهلة
القباضة المالية المنزه السادس
القباضة المالية حي المهرجان تونس
قباضة العقود العدلية بأريانة
قباضة المالية بدوار هيشر
القباضة المالية قلعة الأندلس
القباضة المالية نهج الجنة أريانة

القباضة المالية حي التضامن
القباضة البلديّة بحيّ التّضامن

القباضة المالية بالدندان
القباضة البلدية ببن عروس
القباضة المالية ببومهل
قباضة الديوانة منوبة
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بحمام الأنف
القباضة المالية بحلق الوادي
القباضة الماليّة بقرطاج
القباضة الماليّة ببئر القصعة
القباضة الماليّة الحيّ الإداري بأريانة
القباضة الماليّة بمنّوبة
القباضة الماليّة بالجديْدة
القباضة الماليّة بالشرقيّة
القباضة الماليّة بالياسمينات
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بمقرين
القباضة البلديّة بمقرين
القباضة الماليّة ساحة الجمهوريّة برادس
قباضة الديوانة بحلق الوادي الشمالي
القباضة الماليّة بحمّام الشطّ
قباضة الديوانة برادس الميناء
قباضة الديوانة بتونس قرطاج
القباضة البلدية بمرناق
القباضة الماليّة بالمرناقية
قباضة العقود العدليّة ببن عروس
القباضة البلديّة المحمدية
أمانة المال الجهويّة ببن عروس2
قباضة البيوعات والتصرف في المحجوزات بسيدي رزيق
القباضة المالية بالفحص
القباضة الماليّة بطبربة
قباضة الديوانة بزغوان
قباضة المجلس الجهوي بزغوان
أمانة المال الجهويّة بزغوان
القباضة المالية فرحات حشاد بنزرت
القباضة الماليّة نهج إبن خلدون ببنزرت
القباضة الماليّة بمنزل جميل
قباضة الديوانة بالمنطقة الحرة بمنزل بورقيبة
القباضة البلدية بباردو
القباضة المالية المدينة الجديدة بن عروس
قباضة التصرف في المؤسسات العمومية ببن عروس
القباضة المالية بالزهراء
القباضة المالية حي الزهور تونس
القباضة الماليّة نهج إبن بطّوطة بحلق الوادي
القباضة المالية بالكرم
القباضة الماليّة نهج القيروان بحمّام الأنف
القباضة البلديّة بحمّام الأنف نهج القيروان
أمانة المال الجهوية بمنوبة
قباضة المجلس الجهوي بمنّوبة
القباضة البلديّة بمنّوبة
القباضة الماليّة المكتب الأول بالمرسى
القباضة البلديّة بالمرسى
القباضة الماليّة بمقرين
القباضة البلديّة بالمروج
القباضة البلديّة برادس
امانة المال الجهوية تونس 3
قباضة الديوانة بحلق الوادي الجنوبي
قباضة الديوانة برادس و الميناء الحدودية
القباضة الماليّة بفوشانة
القباضة الماليّة بمرناق
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بخيرالدين
القباضة الماليّة بالمروج
أمانة المال الجهويّة ببن عروس 1
قباضة المجلس الجهوي ببن عروس
قباضة الديوانة بن عروس
القباضة الماليّة بالنّاظور
القباضة البلديّة بالفحص
القباضة الماليّة الحيّ الإداري بزغوان
القباضة البلديّة بزغوان
القباضة الماليّة نهج حلق الوادي ببنزرت
القباضة الماليّة نهج طارق إبن زياد ببنزرت
القباضة الماليّة بماطر
قباضة الديوانة بالمنطقة الحرة ببنزرت

القباضة البلديّة بماطر	القباضة الماليّة بمنزل بورقيبة
القباضة المالية برأس الجبل	القباضة البلدية برأس الجبل بنزرت
قباضة الديوانة بنزرت الميناء	القباضة الماليّة بالعالية
قباضة المالية للمؤسسات العمومية بنزرت	قباضة الديوانة بنزرت 2
أمانة المال الجهويّة ببنزرت	قباضة الديوانة تكرير النفط
القباضة الماليّة بسجنان	قباضة المجلس الجهوي ببنزرت
القباضة الماليّة بنفزة	القباضة الماليّة بتستور
القباضة الماليّة 16 نهج العربي زرّوق بباجة	القباضة الماليّة 18 نهج العربي زرّوق بباجة
قباضة منتوجات الإختصاص بباجة	القباضة البلدية بباجة
القباضة الماليّة بمجاز الباب	قباضة الديوانة بباجة
القباضة الماليّة بتبرسق	القباضة البلديّة بمجاز الباب
قباضة المجلس الجهوي بباجة	أمانة المال الجهويّة بباجة
القباضة الماليّة بعين دراهم	القباضة الماليّة نهج الجزائر بجندوبة
القباضة البلديّة ببوسالم	القباضة الماليّة ببوسالم
قباضة الديوانة بجندوبة	القباضة الماليّة بغارالدّماء
القباضة الماليّة نهج عين دراهم بجندوبة	القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بجندوبة
القباضة البلديّة بجندوبة	القباضة الماليّة بطبرقة
القباضة البلديّة بطبرقة	قباضة الديوانة ببوش
المكتب الحدودي للديوانة بملولة	قباضة الديوانة بغارالدّماء
أمانة المال الجهويّة بجندوبة	قباضة الديوانة بطبرقة
القباضة المالية بالدهماني	قباضة المجلس الجهوي بجندوبة
القباضة الماليّة نهج علي البلهوان بالكاف	القباضة المالية بقلعة سنان
القباضة البلديّة بالكاف	القباضة الماليّة نهج بيروت بالكاف
القباضة الماليّة بالسّرس	القباضة الماليّة بنبر
القباضة الماليّة بتاجروين	القباضة الماليّة بالقصور
قباضة الديوانة بقلعة سنان	قباضة الديوانة بالكاف
قباضة الديوانة بساقية سيدي يوسف	القباضة الماليّة بساقية سيدي يوسف
أمانة المال الجهويّة بالكاف	القباضة الماليّة بالجريصة
القباضة الماليّة ببوعرادة	قباضة المجلس الجهوي بالكاف
القباضة الماليّة بقعفور	القباضة المالية كسرة سلياتة
قباضة الديوانة بسليانة	القباضة الماليّة بالرّوحيّة
القباضة الماليّة شارع الطيّب المهيري بسليانة	القباضة الماليّة بمكثر
أمانة المال الجهويّة بسليانة	القباضة الماليّة نهج البريد بسليانة
القباضة الماليّة بالكريب	قباضة المجلس الجهوي بسليانة
القباضة الماليّة بفريانة	القباضة الماليّة ببرقو سليانة
القباضة الماليّة بماجل بلعبّاس	القباضة البلدية بفريانة
قباضة الديوانة بالقصرين	القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بالقصرين
القباضة البلديّة بالقصرين	القباضة المالية شارع الجامع

القباضة الماليّة بسبيـة	القباضة الماليّة بسبيطلـة
القباضة الماليّة بفوسانـة	القباضة الماليّة بتالـة
قباضة الديوانة بحيدرة	قباضة الديوانة ببوشبكة
قباضة المجلس الجهوي بالقصرين	أمانة المال الجهويّة بالقصرين
القباضة الماليّة بجلمـة	قباضة منتوجات الإختصاصات بسيدي بوزيد
القباضة الماليّة بأولاد حفّـوز	القباضة الماليّة بالرّقـاب
القباضة الماليّة بالمزونـة	القباضة الماليّة بالمكناسي
قباضة الديوانة بسيدي بوزيد	القباضة الماليّة شارع الجمهوريّة بسيدي بوزيد
أمانة المال الجهويّة بسيدي بوزيد	القباضة البلديّة بسيدي بوزيد
القباضة الماليّة بالقطـار	قباضة المجلس الجهوي بسيدي بوزيد
القباضة الماليّة نهج فرحات حشاد عدد 3 بقفصة	القباضة الماليّة نهج فرحات حشاد عدد 7 بقفصة
القباضة الماليّة بالسّنـد	القباضة الماليّة بالمتلـوّي
القباضة المالية بقصر قفصة	القباضة المالية بنفطة
أمانة المال الجهويّة بتـوزر	القباضة الماليّة بالرديّـف
القباضة المالية بتوزر	القباضة الماليّة بأمّ العرائس
قباضة المجلس الجهوي بتـوزر	القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بتـوزر
قباضة الديوانة نفطة حزوة	القباضة الماليّة بدقـاش
قباضة الديوانة بقفصة	قباضة الديوانة بتمغزة
قباضة المجلس الجهوي بقفصـة	أمانة المال الجهوية بقفصة
القباضة الماليّة نهج إبن المقفّع بقفصـة	قباضة الديوانة نفطة مطار توزر
القباضة البلديّة بن قردان	القباضة البلديّة بقفصـة
القباضة الماليّة بجربـة أجيـم	القباضة المالية بن قردان
القباضة البلديّة بجربـة	القباضة الماليّة نهج 2 مارس 1934 بجربة (ح. سوق)
القباضة الماليّة نهج عبد الحميد القاضي بمدنين	القباضة الماليّة بجربة ميدون
أمانة المال الجهويّة بتطاويـن	قباضة المجلس الجهوي بتطاويـن
القباضة البلدية بمدنين المكتب الثاني	قباضة المالية للمؤسسات العمومية
القباضة الماليّة ببني خـداش	قباضة التصرف في المؤسسات العمومية
القباضة الماليّة نهج أحمد التليلي بتطاوين	القباضة الماليّة نهج 2 مارس 1934 بتطاوين
قباضة الديوانة تطاوين	القباضة الماليّة بغمراسـن
القباضة الماليّة برمـادة	القباضة الماليّة نهج الميناء بجرجيـس
القباضة الديوانية بجرجيـس	القباضة المالية جرجيس نهج طاهر الصفر
القباضة الماليّة بذهيبة	قباضة الديوانة بن قردان
قباضة الديوانة مدنين	قباضة الديوانة بالذهيبة
أمانة المال الجهويّة بمدنيـن	قباضة الديوانة جربة مليتة
القباضة الماليّة ببئر الأحمر	قباضة المجلس الجهوي بمدنيـن
القباضة المالية بالحامة	القباضة المالية بدوز
قباضة المؤسسات العمومية بقابس	القباضة الماليّة نهج 9 أفريل بقابس
القباضة الماليّة نهج بولبابة مرابط بقابس	المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات

بقابس

القباضة المالية بسوق الأحد
القباضة الماليّة بقبلّي
قباضة المجلس الجهوي بقبلّي
القباضة الماليّة بمارث
القباضة الماليّة بقابس عنّوش
القباضة الماليّة بالمطويّة
القباضة البلديّة بقابس
القباضة الجهوية للديوانة بقابس
القباضة الماليّة بشنني نهال قابس
القباضة الماليّة نهج علي بن صالح الظّاهري بقابس
القباضة الماليّة بطينة
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات
القباضة البلديّة بقبلي
أمانة المال الجهويّة بقبلي
القباضة الماليّة بالفوار
قباضة الديوانة قبلي
القباضة المالية المكتب الثاني قبلي
القباضة الماليّة بمطماطة
القباضة الماليّة بمطماطة الجديدة
قباضة الديوانة بقابس عنّوش
أمانة المال الجهويّة بقابس
قباضة المجلس الجهوي بقابس
القباضة الماليّة ببئر علي بن خليفة
القباضة الماليّة بساقية الزّيت

بصفاقس

القباضة الماليّة بالشّيحيّة
القباضة الماليّة نهج العربي زرّوق بصفاقس
القباضة الماليّة بساقية الدّائر
القباضة الماليّة بقرمدة
القباضة الماليّة بمنزل شاكر
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بساقية الزيت

قباضة العقود العدليّة بصفاقس
القباضة الماليّة طريق العين بصفاقس
القباضة الماليّة بعقارب
القباضة الماليّة بالحنشة
القباضة الماليّة طريق تونس بصفاقس
القباضة البلديّة بساقية الزّيت
القباضة الماليّة ديار الوفاء بصفاقس
القباضة البلدية بصفاقس
قباضة تسجيل عقود الشّركات بصفاقس
قباضة الديوانة صفاقس
القباضة الماليّة بالصّخيرة
أمانة المال الجهويّة بصفاقس2
المكتب الحدودي للديوانة بمطار صفاقس تينة
قباضة البلدية القيروان نهج حبيب بورقيبة
القباضة الماليّة ببوحجلة
القباضة الماليّة بحاجب العيون
القباضة الماليّة بالشبيكة
قباضة البلدية قرمدة صفاقس
القباضة الماليّة نهج أبوالقاسم الشابّي بصفاقس
قباضة شارع الحبيب بورقيبة بصفاقس
القباضة الماليّة بجبنيانة
القباضة البلدية بالشيحية
القباضة الماليّة بقرقنة
القباضة الماليّة بالمحرس
قباضة التصرّف في المؤسّسات العموميّة بصفاقس
القباضة البلدية طريق العين بصفاقس
القباضة الجهوية للديوانة صفاقس
قباضة الديوانة الصخيرة
قباضة المجلس الجهوي بصفاقس
أمانة المال الجهويّة بصفاقس 1
قباضة الديوانة الشباك الموحد صفاقس 2
قباضة العقود العدلية بالقيروان
القباضة الماليّة بحفّوز
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بالقيروان

القباضة الماليّة بالشراردة
القباضة الماليّة بالعلا
القباضة الماليّة نهج الخوارزمي بالقيروان
القباضة الماليّة بنصراللّه

القباضة الماليّة بالسّبيخة	القباضة الماليّة بالوسلاتيّة
قباضة الديوانة بالقيروان	قباضة المجلس الجهوي بالقيروان
القباضة الماليّة بالمنصورة	أمانة المال الجهويّة بالقيروان
القباضة الماليّة ببومرداس	القباضة الماليّة بشربان
القباضة الماليّة بالجمّ	القباضة الماليّة بالشابّة
القباضة الماليّة بقصورالسّاف	القباضة البلديّة بالجمّ
قباضة المعاليم المختلفة بالمهديّة	القباضة الماليّة بسيدي علوان
القباضة البلديّة بالمهديّة	قباضة الديوانة بالمهدية
القباضة الماليّة شارع علي البلهوان بالمهدية	المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالمهدية
أمانة المال الجهويّة بالمهديّة	القباضة الماليّة بالسّواسي
قباضة المجلس الجهوي بالمهديّة	القباضة البلديّة بالشابة
القباضة الماليّة بصيّادة	القباضة البلديّة بقصور السّاف
القباضة الماليّة بجمال المكتب الثاني	القباضة الماليّة الحيّ الإداري بجمّال
القباضة البلديّة بقصر هلال	القباضة الماليّة نهج فرج الإميّم بقصر هلال
القباضة المالية المكنين شارع 7 نوفمبر	القباضة الماليّة بالبقالطة
القباضة الماليّة بقصيبة المديوني	القباضة المالية شارع الجمهورية
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالمنستير	القباضة الماليّة ببني حسّان
قباضة المالية منزل حياة	القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بالمنستير
قباضة المالية المنستير المكتب الثاني	قباضة المؤسسات بالمنستير
قباضة البلدية بطبلبلة	قباضة المالية منستير قبريال مدين
القباضة المالية بطبلبة	المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالمكنين
قباضة الديوانة صقانس المنستير	القباضة المالية ببمبلة
القباضة الماليّة بزرمدين	القباضة الجهوية للديوانة بالمنستير
أمانة المال الجهويّة بالمنستير	القباضة الماليّة بالوردانين
القباضة الماليّة بالسّاحلين	قباضة المجلس الجهوي بالمنستير
قباضة التصرف في المؤسسات العمومية بسوسة	القباضة الماليّة نهج الإستقلال بسوسة
القباضة الماليّة لمنتوجات الإختصاصات	القباضة الماليّة شارع محمّد معروف بسوسة
القباضة الماليّة نهج 3 سبتمبر 1934 بسوسة	القباضة الماليّة نهج فيكتور هيقو بسوسة
قباضة الديوانة مطار النفيضة	القباضة الماليّة بالنّفيضة
القباضة الماليّة ببوفيشة	القباضة الماليّة بسيدي بوعلي
القباضة الماليّة بأكودة	القباضة الماليّة بالقلعة الكبرى
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الإختصاصات بالقلعة الكبرى	القباضة الماليّة بالقلعة الصّغرى
القباضة البلديّة بمساكن	القباضة الماليّة شارع فرحات حشّاد بمساكن
المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات	القباضة الماليّة شارع محمّد الخامس بسوسة

بسوسة

قباضة الديوانة الميناء سوسة

القباضة الجهوية للديوانة سوسة المدينة

قباضة المجلس الجهوي بسوسة

القباضة الماليّة بحمّام سوسة

القباضة الماليّة حيّ الرّياض بسوسة

القباضة الماليّة ببوعرقوب

القباضة المالية قرمبالية نهج السلم

القباضة البلدية بالحمامات

المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بالحمامات

القباضة المالية بقليبية

القباضة المالية بقربة

القباضة الماليّة شارع الحبيب بورقيبة بمنزل تميم

القباضة الماليّة شارع الطيّب المهيري بنابل

القباضة البلديّة بدار شعبان الفهري

القباضة الماليّة شارع فرنسا بنابل

القباضة الماليّة بسليمان

أمانة المال الجهويّة بنابل

قباضة الديوانة نابل

القباضة المالية بتاكلسة

قباضة تسجيل عقود الشركات بسوسة

القباضة الماليّة زاوية سوسة

أمانة المال الجهويّة بسوسة

قباضة الديوانة الشباك الموحد بسوسة

القباضة البلدية بحمّام سوسة

القباضة الماليّة بالهواريّة

القباضة البلدية بقرمبالية

قباضة الديوانة بقرمبالية

القباضة المالية بالحمامات

القباضة المالية بني خيار

القباضة البلدية بقليبية

القباضة المالية ببني خلاد

القباضة البلدية بمنزل تميم

القباضة الماليّة بدار شعبان الفهري

القباضة البلديّة بنابل

المركز المحاسبي لإستخلاص محاصيل بيع مواد الاختصاصات بنابل

القباضة الماليّة بمنزل بوزلفة

قباضة المجلس الجهوي بنابل

قائمة المراكز الدّبلوماسية والقنصلية للبلاد التونسيّة بالخارج

العدد	المركز	العدد	المركز
1	ابيدجان	46	مونيخ
2	ابو ظبي	47	نانتر
3	ابوجا	48	نابولي
4	اديس ابابا	49	دلهي الجديدة
5	الجزائر "س"	50	نيويورك
6	عمان	51	نيس
7	انقرة	52	نواق الشط
8	عنابة "ق"	53	اوسلو
9	اثينا	54	اوتاوا
10	باماكو	55	بالارمو
11	بغداد	56	باريس "س"
12	بلغراد	57	باريس "ق ع"
13	برلين	58	بكين
14	بارن	59	براغ
15	بيروت	60	بريتوريا
16	برازيليا	61	الرباط
17	بروكسال "س"	62	روما "س"
18	بروكسال "ق"	63	روما "ق ع"
19	بيونس ايرس	64	الرياض
20	داكار	65	سيول
21	دمشق	66	ستوكهولم
22	بون	67	سترازبورغ
23	جنوة "ق"	68	تبسة
24	جنيف "م د"	69	طهران
25	قرمنوبل	70	طوكيو "س"
26	همبورغ	71	تولوز
27	اسلام اباد	72	فارصوفيا
28	جاكرتا	73	فيان
29	جدة	74	واشنطن

30	كنشاسا	75	ياوندای
31	الكويت	76	طولون
32	الخرطوم	77	بوخراست
33	لاهاي	78	الدوحة
34	لافالات	79	هلسنكي
35	القاهرة	80	باريس يونسكو
36	لشبونة	81	بودابست
37	لندن	82	طرابلس "ق ع"
38	ليون	83	دبي
39	مدريد	84	اسطنبول
40	مرسيليا	85	نيروبي
41	المنامة	86	واقادوقو
42	مسقط	87	طرابلس "س"
43	ميلانو	88	رام الله
44	منتريال	89	صنعاء
45	موسكو	90	بنغازي

مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2024

ردود وزارة المالية بخصوص تقرير محكمة المحاسبات حول غلق ميزانية الدولة لسنة 2024

الجمهوريـــة التونسـية

وزارة الماليـــــة

مشروع قانون غلق ميزانية الدولة لسنة 2024

02 مارس 2026

03

قانون عدد.....لسنة.....مؤرخ في.....يتعلق بغلق ميزانية الدولة لسنة 2024.

الفصل الأول:
يهدف هذا القانون إلى غلق ميزانية الدولة لتصرف 2024 وفقا لأحكام القانون عـــــدد 15 لسنة 2019 المؤرخ في 13 فيفري 2019 المتعلق بالقانون الأساسي للميزانية.

ولا تحول المصادقة على هذا القانون دون القيام بالإجراءات القضائية ضد كل من ارتكب جريمة في حق المجموعة الوطنية.

الفصل 2:

بلغت التقديرات النهائية لمداخيل ميزانية الدولة لسنة 2024 ما جملته **49 650 184 069,000 دينار**

مفصلة كما يلي :

- تقديرات قانون المالية **49 160 000 000,000 دينار**
  - المداخيل الجبائية 44 050 000 000,000 دينار
  - المداخيل غير الجبائية 4 760 000 000,000 دينار
  - الهبات 350 000 000,000 دينار
- ترفيعات في تقديرات مداخيل الحسابات الخاصة في الخزينة 284 897 421,000 دينار
- ترفيعات في تقديرات مداخيل حسابات أموال المشاركة 205 286 648,000 دينار

وتتوزع هذه التقديرات وفق الجدول 1 الملحق بهذا القانون.

الفصل 3:

بلغت التقديرات النهائية لنفقات الدولة لسنة 2024 ما جملته **60 295 184 069,000 دينار**

مفصلة حسب مصادر التمويل والأقسام كالآتي:

*** النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية** **48 438 766 705,000 دينار**

- نفقات التأجير 23 113 117 069,000 دينار
- نفقات الاستثمار 4 274 787 263,000 دينار
- نفقات العمليات المالية 133 098 000,000 دينار
- نفقات أخرى 20 917 764 373,000 دينار

*** النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة** **1 569 771 000,000 دينار**

- نفقات الاستثمار 1 194 390 000,000 دينار
- نفقات أخرى 375 381 000,000 دينار

*** النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة** **2 141 137 421,000 دينار**

- نفقات الاستثمار 213 996 968,000 دينار
- نفقات أخرى 1 927 140 453,000 دينار

*** النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة** **258 208 648,000 دينار**

- نفقات التأجير 6 750 491,000 دينار
- نفقات الاستثمار 150 253 642,000 دينار
- نفقات أخرى 101 204 515,000 دينار

*** نفقات التمويل** **6 838 000 000,000 دينار**

*** النفقات الطارئة وغير الموزعة** **1 049 300 295,000 دينار**

وتتوزع هذه التقديرات وفق الجداول 2 ،3، 4 ،5، 6 و7 الملحقة بهذا القانون.

الفصل 4:

بلغت التقديرات النهائية لنتيجة ميزانية الدولة (عجز) ما جملته **10 645 000 000,000 دينار**

الفصل 5:

بلغت المداخيل المستخلصة لميزانية الدولة لسنة 2024 ما جملته **56 392 678 605,217 دينار**

مفصلة كما يلي:

القسم الأول: المداخيل الجبائية 50 440 640 577,616 دينار

القسم الثاني: المداخيل غير الجبائية 5 326 297 834,260 دينار

القسم الثالث: الهبات 625 740 193,341 دينار

وتتوزع هذه المداخيل المستخلصة وفق الجدول 1 الملحق بهذا القانون.

الفصل 6:

بلغت النفقات المنجزة لميزانية الدولة لسنة 2024 ما جملته **55 630 873 037,345 دينار**

مفصلة حسب مصادر التمويل والأقسام كالآتي:

*** النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية** **46 126 577 014,100 دينار**

- نفقات التأجير 22 268 232 750,582 دينار
- نفقات الاستثمار 3 629 411 880,572 دينار
- نفقات العمليات المالية 118 548 507,732 دينار
- نفقات أخرى 20 110 383 875,214 دينار

*** النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة** **1 172 745 186,457 دينار**

- نفقات الاستثمار 931 832 876,726 دينار
- نفقات أخرى 240 912 309,731 دينار

*** النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة** **1 798 615 768,818 دينار**

- نفقات الاستثمار 186 181 521,712 دينار
- نفقات أخرى 1 612 434 247,106 دينار

*** النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة** **162 846 927,870 دينار**

- نفقات التأجير 4 859 891,850 دينار
- نفقات الاستثمار 77 322 134,790 دينار
- نفقات أخرى 80 664 901,230 دينار

*** نفقات التمويل** **6 370 088 140,100 دينار**

وتتوزع هذه النفقات المنجزة وفق الجداول 2، 8 ،9، 10، 11 و12 الملحقة بهذا القانون.

الفصل 7:

أفضى تنفيذ ميزانية الدولة إلى فائض قدره **761 805 567,872 دينار**

ناتج عن:

فـــــــــائض النفقـــــات المنجزة على الموارد الحـــــاصلة للميـــزانية دون إعتبـــار الحســـــابات الخـــاصة **10 576 835 272,153 دينار**

فائض الموارد الحاصلة على النفقات المنجزة للحسابات الخاصة **11 338 640 840,025 دينار**

تفصل نتيجة تنفيذ ميزانية الدولة ضمن الجدول 13 الملحق بهذا القانون.

الفصل 8:

- يحمل فائض النفقات المنجزة على الموارد العامة الحاصلة لميزانية الدولة دون إعتبار الحسابات الخاصة لسنة 2024 الذي بلغ **10 576 835 272,153 دينار** على الحساب القار لتسبقات الخزينة وفق الجدول 13 الملحق بهذا القانون.
- بلغت فواضل الحسابات الخاصة ما قدره **11 338 640 840,025 دينار** في موفى سنة 2024 موزعة بين الحسابات الخاصة في الخزينة في حدود 10 595 299 118,427 دينار وحسابات أموال المشاركة في حدود 743 341 721,598 دينار وتنقل فواضل الحسابات الخاصة إلى سنة 2025 وفق الجدول 13 الملحق بهذا القانون.
- بلغت إعتمـادات نفقات ميزانية الدولة غير المستعملة ما قدره **4 664 311 031,655 دينار** ويقع إلغاؤها وفق الجدول 2 الملحق بهذا القانون.

الفصل 9:

بلغت التقديرات النهائية لموارد الخزينة لسنة 2024 ما قدره **28 708 000 000,000 دينار**

تستعمل هاته الموارد كالآتي:

- تمويل عجز الميزانية 10 645 000 000,000 دينار
- تسديد نفقات الخزينة 18 063 000 000,000 دينار

بلغت موارد الخزينة المستخلصة لسنة 2024 ما قدره **425 071 848 890,239 دينار**

بلغت جملة نفقات الخزينة لسنة 2024 ما قدره **425 858 608 107,069 دينار**

مما أدى إلى عجز لعمليات الخزينة لسنة 2024 قدره **786 759 216,830 دينار**

يتم تحميله على فائض ميزانية الدولة لسنة 2024 والبالغ **761 805 567,872 دينار**

وعلى الفارق بين فائض مقابيض وفائض نفقات عمليات الخزينة المنقولين من سنة 2023 والبالغ **4 626 747 939,458 دينار**

ليبلغ فائض المقابيض على نفقات عمليات الخزينة لسنة 2024 **4 601 794 290,500 دينار**

ينقل إلى سنة 2025.

تفصل نتائج التوازن العام للخزينة ضمن الجدول 14 الملحق بهذا القانون.

الفصل 10:

بلغت الموارد الحاصلة للمراكز الدبلوماسية والقنصلية بالخارج لسنة 2024 ما جملته 186 444 606,413 دينار بينما بلغت النفقات المنجزة ما جملته 182 754 658,516 دينار مما أسفر عن فائض للموارد الحاصلة على النفقات المنجزة قدره **3 689 947,897 دينار** يحال إلى الحساب القار لتسبقات الخزينة وذلك وفق الجدول عدد 15 الملحق بهذا القانون.

الفصل 11:

بلغت جملة التقديرات النهائية لموارد ونفقات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة 2 142 024 358,337 دينار بينما بلغت الموارد الحاصلة 1 788 537 773,499 دينار والنفقات المنجزة 1 456 439 819,243 دينار.

وبذلك أسفر تنفيذ ميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ميزانياتها ترتيبيا بميزانية الدولة عن فائض للموارد الحاصلة على النفقات المنجزة بما قدره **332 097 954,256 دينار** ينقل إلى سنة 2025 وعن اعتمادات غير مستعملة بما قدره **685 584 539,094 دينار** يقع إلغاؤها وفق الجدول عدد 16 الملحق بهذا القانون.

الملاحق

الجدول عدد 1: مداخيل ميزانية الدولة لسنة 2024

بالدينار

البيانات	تقديرات قانون المالية	تنقيحات أخرى	التقديرات النهائية	المداخيل الحاصلة	مقارنة المداخيل الحاصلة بالتقديرات النهائية	
					+	-
مداخيل ميزانية الدولة دون الترفيعات في اعتمادات الحسابات الخاصة						
القسم الأول: المداخيل الجبائية						
جملة القسم الأول	44,050,000,000,000	0	44,050,000,000,000	50,440,640,577,616	6,390,640,577,616	
القسم الثاني: المداخيل غير الجبائية						
جملة القسم الثاني	4,760,000,000,000	0	4,760,000,000,000	5,326,297,834,260	566,297,834,260	
القسم الثالث: الهبات						
جملة القسم الثالث	350,000,000,000	0	350,000,000,000	625,740,193,341	275,740,193,341	
جملة 1	**49,160,000,000,000**	**0**	**49,160,000,000,000**	**56,392,678,605,217**	**7,232,678,605,217**	**0**
الترفيعات في اعتمادات الحسابات الخاصة						
ترفيعات في تقديرات مداخيل الحسابات الخاصة في الخزينة		284,897,421,000	284,897,421,000			284,897,421,000
ترفيعات في تقديرات مداخيل حسابات أموال المشاركة		205,286,648,000	205,286,648,000			205,286,648,000
جملة 2	0	490,184,069,000	490,184,069,000	0	0	490,184,069,000
الجملة العامة	49,160,000,000,000	490,184,069,000	49,650,184,069,000	56,392,678,605,217	7,232,678,605,217	490,184,069,000

6,742,494,536,217

الجدول عدد 2: نفقات ميزانية الدولة لسنة 2024

بالدينار

النفقات حسب مصادر التمويل/الأقسام	تقديرات قانون المالية	التنقيحات	التقديرات النهائية	النفقات المنجزة	الاعتمادات غير المستعملة يقع إلغاؤها
الموارد العامة للميزانية					
نفقات التأجير	23,704,436,000,000	-591,318,931,000	23,113,117,069,000	22,268,232,750,582	844,884,318,418
نفقات الاستثمار	4,032,579,000,000	242,208,263,000	4,274,787,263,000	3,629,411,880,572	645,375,382,428
نفقات العمليات المالية	67,073,000,000	66,025,000,000	133,098,000,000	118,548,507,732	14,549,492,268
نفقات أخرى	20,096,954,000,000	820,810,373,000	20,917,764,373,000	20,110,383,875,214	807,380,497,786
جملة النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية	**47,901,042,000,000**	**537,724,705,000**	**48,438,766,705,000**	**46,126,577,014,100**	**2,312,189,690,900**
موارد القروض الخارجية الموظفة					
نفقات الاستثمار	1,114,390,000,000	80,000,000,000	1,194,390,000,000	931,832,876,726	262,557,123,274
نفقات أخرى	362,180,000,000	13,201,000,000	375,381,000,000	240,912,309,731	134,468,690,269
جملة النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة	**1,476,570,000,000**	**93,201,000,000**	**1,569,771,000,000**	**1,172,745,186,457**	**397,025,813,543**
موارد الحسابات الخاصة في الخزينة					
نفقات الاستثمار	98,900,000,000	115,096,968,000	213,996,968,000	186,181,521,712	27,815,446,288
نفقات أخرى	1,757,340,000,000	169,800,453,000	1,927,140,453,000	1,612,434,247,106	314,706,205,894
جملة النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة	**1,856,240,000,000**	**284,897,421,000**	**2,141,137,421,000**	**1,798,615,768,818**	**342,521,652,182**
موارد حسابات أموال المشاركة					
نفقات التأجير	6,630,000,000	120,491,000	6,750,491,000	4,859,891,850	1,890,599,150
نفقات الاستثمار	28,178,000,000	122,075,642,000	150,253,642,000	77,322,134,790	72,931,507,210
نفقات أخرى	18,114,000,000	83,090,515,000	101,204,515,000	80,664,901,230	20,539,613,770
جملة النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة	**52,922,000,000**	**205,286,648,000**	**258,208,648,000**	**162,846,927,870**	**95,361,720,130**
نفقات التمويل	**6,838,000,000,000**	**0**	**6,838,000,000,000**	**6,370,088,140,100**	**467,911,859,900**
النفقات الطارئة وغير الموزعة	**1,680,226,000,000**	**-630,925,705,000**	**1,049,300,295,000**	**0**	**1,049,300,295,000**
الجملة العامة	**59,805,000,000,000**	**490,184,069,000**	**60,295,184,069,000**	**55,630,873,037,345**	**4,664,311,031,655**

جدول عدد 3
الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2024 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
1	مجلس نواب الشعب	27,844,000,000	2,900,000,000		7,809,000,000	38,553,000,000
2	المجلس الوطني للجهات والأقاليم	3,949,000,000			400,000,000	4,349,000,000
3	رئاسة الجمهورية	148,613,000,000	12,830,000,000		39,101,072,000	200,544,072,000
4	رئاسة الحكومة	198,473,000,000	4,870,000,000		71,459,000,000	274,802,000,000
5	مهمة الداخلية	3,871,965,281,000	321,364,263,000		1,594,170,456,000	5,787,500,000,000
6	مهمة العدل	773,688,000,000	51,687,000,000		115,649,132,000	941,024,132,000
7	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	199,308,893,000	12,300,000,000		145,800,107,000	357,409,000,000
8	مهمة الدفاع الوطني	2,640,974,919,000	784,075,000,000		648,540,527,000	4,073,590,446,000
9	مهمة الشؤون الدينية	152,620,000,000	3,000,000,000		31,380,000,000	187,000,000,000
10	مهمة المالية	1,098,816,000,000	124,390,000,000	66,025,000,000	134,470,405,000	1,423,701,405,000
11	مهمة الاقتصاد والتخطيط	77,847,000,000	350,000,000	64,323,000,000	757,630,000,000	900,150,000,000
12	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	64,750,517,000	5,578,000,000		8,089,483,000	78,418,000,000
13	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	684,615,000,000	486,333,000,000		700,024,000,000	1,870,972,000,000

جدول عدد 3
الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2024 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
14	مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	39,363,000,000	8,985,000,000		7,152,089,000,000	7,200,437,000,000
15	مهمة التجارة وتنمية الصادرات	53,317,000,000	4,716,000,000		3,714,659,000,000	3,772,692,000,000
16	مهمة تكنولوجيات الاتصال	17,450,000,000	6,785,000,000		11,227,000,000	35,462,000,000
17	مهمة السياحة	70,135,000,000	9,735,000,000		82,130,000,000	162,000,000,000
18	مهمة التجهيز والإسكان	120,075,000,000	872,300,000,000	2,750,000,000	339,875,000,000	1,335,000,000,000
19	مهمة البيئة	37,580,000,000	5,630,000,000		382,791,000,000	426,001,000,000
20	مهمة النقل	24,269,000,000	14,220,000,000		998,042,000,000	1,036,531,000,000
21	مهمة الشؤون الثقافية	243,499,000,000	53,985,000,000		109,816,000,000	407,300,000,000
22	مهمة الشباب والرياضة	624,513,000,000	134,100,000,000		143,811,000,000	902,424,000,000
23	مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	150,000,000,000	49,995,000,000		54,413,650,000	254,408,650,000
24	مهمة الصحة	2,766,040,000,000	432,145,000,000		499,115,000,000	3,697,300,000,000
25	مهمة الشؤون الاجتماعية	284,000,000,000	14,000,000,000		1,974,100,000,000	2,272,100,000,000

جدول عدد 3
الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2024 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
26	مهمة التربية	6,720,384,059,000	584,500,000,000		534,993,941,000	7,839,878,000,000
27	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	1,543,280,400,000	264,570,000,000		423,027,600,000	2,230,878,000,000
28	مهمة التشغيل والتكوين المهني	434,176,000,000	9,000,000,000		57,413,000,000	500,589,000,000
29	المجلس الأعلى المؤقت للقضاء	600,000,000			1,607,000,000	2,207,000,000
30	المحكمة الدستورية	0	0		0	0
31	محكمة المحاسبات	26,766,000,000	444,000,000		5,867,000,000	33,077,000,000
32	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	14,205,000,000			178,264,000,000	192,469,000,000
33	نفقات التمويل					0
34	النفقات الطارئة وغير الموزعة					0
	الجملة	23,113,117,069,000	4,274,787,263,000	133,098,000,000	20,917,764,373,000	48,438,766,705,000

جدول عدد 4

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2024 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مجلس نواب الشعب			
2	المجلس الوطني للجهات والأقاليم			
3	رئاسة الجمهورية			
4	رئاسة الحكومة			
5	مهمة الداخلية			
6	مهمة العدل			
7	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج			
8	مهمة الدفاع الوطني			
9	مهمة الشؤون الدينية			
10	مهمة المالية			
11	مهمة الاقتصاد والتخطيط		50,000,000,000	50,000,000,000
12	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية			
13	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	215,742,000,000	148,180,000,000	363,922,000,000

جدول عدد 4

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2024 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
14	مهمة الصناعة والمناجم والطاقة		60,000,000,000	60,000,000,000
15	مهمة التجارة وتنمية الصادرات			
16	مهمة تكنولوجيات الاتصال	42,688,000,000		42,688,000,000
17	مهمة السياحة			
18	مهمة التجهيز والإسكان	667,000,000,000		667,000,000,000
19	مهمة البيئة		8,500,000,000	8,500,000,000
20	مهمة النقل		64,500,000,000	64,500,000,000
21	مهمة الشؤون الثقافية			
22	مهمة الشباب والرياضة			
23	مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن			
24	مهمة الصحة	150,100,000,000		150,100,000,000
25	مهمة الشؤون الاجتماعية		38,201,000,000	38,201,000,000

جدول عدد 4

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2024 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
26	مهمة التربية	70,000,000,000		70,000,000,000
27	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	46,360,000,000		46,360,000,000
28	مهمة التشغيل والتكوين المهني	2,500,000,000	6,000,000,000	8,500,000,000
29	المجلس الأعلى المؤقت للقضاء			
30	المحكمة الدستورية			
31	محكمة المحاسبات			
32	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات			
33	نفقات التمويل			
34	النفقات الطارئة وغير الموزعة			
	الجملة	1,194,390,000,000	375,381,000,000	1,569,771,000,000

جدول عدد 5

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2024 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مجلس نواب الشعب			
2	المجلس الوطني للجهات والأقاليم			
3	رناسة الجمهورية			
4	رناسة الحكومة		3,758,000,000	3,758,000,000
5	مهمة الداخلية	2,500,000,000	10,175,200,000	12,675,200,000
6	مهمة العدل	3,400,000,000	3,600,000,000	7,000,000,000
7	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج			
8	مهمة الدفاع الوطني	8,526,000,000	1,550,000,000	10,076,000,000
9	مهمة الشؤون الدينية			
10	مهمة المالية		100,000,000	100,000,000
11	مهمة الاقتصاد والتخطيط			
12	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	10,550,968,000	13,567,253,000	24,118,221,000
13	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري		59,000,000,000	59,000,000,000

جدول عدد 5

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2024 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
14	مهمة الصناعة والمناجم والطاقة		146,440,000,000	146,440,000,000
15	مهمة التجارة وتنمية الصادرات			
16	مهمة تكنولوجيات الاتصال	44,480,000,000	68,020,000,000	112,500,000,000
17	مهمة السياحة		18,000,000,000	18,000,000,000
18	مهمة التجهيز والإسكان	66,000,000,000		66,000,000,000
19	مهمة البيئة	78,540,000,000	38,330,000,000	116,870,000,000
20	مهمة النقل		1,000,000,000	1,000,000,000
21	مهمة الشؤون الثقافية		12,320,000,000	12,320,000,000
22	مهمة الشباب والرياضة		20,000,000,000	20,000,000,000
23	مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن			
24	مهمة الصحة		100,000,000,000	100,000,000,000
25	مهمة الشؤون الاجتماعية		940,780,000,000	940,780,000,000

جدول عدد 5

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2024 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
26	مهمة التربية			
27	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي			
28	مهمة التشغيل والتكوين المهني		490,500,000,000	490,500,000,000
29	المجلس الأعلى المؤقت للقضاء			
30	المحكمة الدستورية			
31	محكمة المحاسبات			
32	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات			
33	نفقات التمويل			
34	النفقات الطارئة وغير الموزعة			
	الجملة	213,996,968,000	1,927,140,453,000	2,141,137,421,000

جدول عدد 6

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2024 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مجلس نواب الشعب				
2	المجلس الوطني للجهات والأقاليم				
3	رئاسة الجمهورية		689,000,000	1,518,300,000	2,207,300,000
4	رئاسة الحكومة			274,000,000	274,000,000
5	مهمة الداخلية		27,299,507,000	8,318,493,000	35,618,000,000
6	مهمة العدل				
7	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج				
8	مهمة الدفاع الوطني		92,097,549,000	66,586,730,000	158,684,279,000
9	مهمة الشؤون الدينية				
10	مهمة المالية	6,630,000,000		5,170,000,000	11,800,000,000
11	مهمة الاقتصاد والتخطيط				
12	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية				
13	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	4,121,000	2,180,908,000	450,232,000	2,635,261,000

جدول عدد 6

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2024 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
14	مهمة الصناعة والمناجم والطاقة				
15	مهمة التجارة وتنمية الصادرات			500,000,000	500,000,000
16	مهمة تكنولوجيات الاتصال		502,000,000		502,000,000
17	مهمة السياحة				
18	مهمة التجهيز والإسكان		7,565,218,000	695,389,000	8,260,607,000
19	مهمة البيئة		298,447,000		298,447,000
20	مهمة النقل				
21	مهمة الشؤون الثقافية				
22	مهمة الشباب والرياضة				
23	مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن				
24	مهمة الصحة	116,370,000	4,795,000,000	9,690,520,000	14,601,890,000
25	مهمة الشؤون الاجتماعية				

جدول عدد 6

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2024 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
26	مهمة التربية		14,826,013,000	7,815,871,000	22,641,884,000
27	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي				
28	مهمة التشغيل والتكوين المهني			184,980,000	184,980,000
29	المجلس الأعلى المؤقت للقضاء				
30	المحكمة الدستورية				
31	محكمة المحاسبات				
32	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات				
33	نفقات التمويل				
34	النفقات الطارئة وغير الموزعة				
	الجملة	6,750,491,000	150,253,642,000	101,204,515,000	258,208,648,000

جدول عدد 7

الاعتمادات النهائية لنفقات ميزانية الدولة لسنة 2024 (نفقات التمويل و النفقات الطارئة وغير الموزعة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	نفقات التمويل	النفقات الطارئة وغير الموزعة
33	نفقات التمويل	6,838,000,000,000	
34	النفقات الطارئة وغير الموزعة		1,049,300,295,000
	الجملة	6,838,000,000,000	1,049,300,295,000

جدول عدد 8
نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2024 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
1	مجلس نواب الشعب	25,615,146,161	2,530,694,392		7,703,878,392	35,849,718,945
2	المجلس الوطني للجهات والأقاليم	3,760,975,526			96,373,145	3,857,348,671
3	رناسة الجمهورية	136,637,594,216	11,142,344,363		33,076,744,603	180,856,683,182
4	رناسة الحكومة	191,436,943,923	1,896,586,048		57,736,770,437	251,070,300,408
5	مهمة الداخلية	3,863,093,561,399	320,029,345,319		1,449,593,123,874	5,632,716,030,592
6	مهمة العدل	768,398,937,710	38,895,641,607		112,912,570,610	920,207,149,927
7	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج	199,032,072,258	10,051,913,230		143,547,025,071	352,631,010,559
8	مهمة الدفاع الوطني	2,640,628,361,607	784,068,436,311		648,311,610,179	4,073,008,408,097
9	مهمة الشؤون الدينية	149,847,640,930	863,908,419		30,639,635,584	181,351,184,933
10	مهمة المالية	1,083,257,306,158	40,547,541,021	65,560,602,732	95,702,441,246	1,285,067,891,157
11	مهمة الاقتصاد والتخطيط	74,701,336,318	201,366,211	50,237,905,000	685,533,818,445	810,674,425,974
12	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	63,158,079,432	2,713,237,376		8,049,659,366	73,920,976,174
13	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	643,046,053,994	392,374,879,348		695,481,384,082	1,730,902,317,424

جدول عدد 8
نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2024 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
14	مهمة الصناعة والمناجم والطاقة	37,082,971,604	136,515,322		7,133,197,181,339	7,170,416,668,265
15	مهمة التجارة وتنمية الصادرات	52,837,854,092	3,078,730,695		3,687,565,931,446	3,743,482,516,233
16	مهمة تكنولوجيات الاتصال	17,045,515,976	2,296,792,658		10,575,205,117	29,917,513,751
17	مهمة السياحة	69,978,132,535	74,928,205		62,874,515,515	132,927,576,255
18	مهمة التجهيز والإسكان	112,952,476,059	751,552,688,323	2,750,000,000	301,706,559,240	1,168,961,723,622
19	مهمة البيئة	36,054,255,635	1,968,208,388		381,144,016,425	419,166,480,448
20	مهمة النقل	18,082,585,360	6,403,736,230		898,552,504,890	923,038,826,480
21	مهمة الشؤون الثقافية	226,274,818,060	47,299,493,925		104,317,507,526	377,891,819,511
22	مهمة الشباب والرياضة	566,526,246,254	123,949,047,290		131,060,153,152	821,535,446,696
23	مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن	141,060,882,339	49,907,866,118		44,414,591,430	235,383,339,887
24	مهمة الصحة	2,668,208,856,412	278,400,427,814		493,317,916,142	3,439,927,200,368
25	مهمة الشؤون الاجتماعية	260,387,103,639	5,575,864,832		1,833,555,941,706	2,099,518,910,177

جدول عدد 8
نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2024 (النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على الموارد العامة للميزانية				
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات العمليات المالية	نفقات أخرى	المجموع
26	مهمة التربية	6,270,171,055,601	562,671,082,569		482,213,738,618	7,315,055,876,788
27	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	1,475,589,035,595	188,515,390,086		411,326,189,844	2,075,430,615,525
28	مهمة التشغيل والتكوين المهني	432,128,331,334	2,215,317,772		47,614,758,786	481,958,407,892
29	المجلس الأعلى المؤقت للقضاء	276,829,330			325,827,863	602,657,193
30	المحكمة الدستورية	0	0		0	0
31	محكمة المحاسبات	26,757,041,125	49,896,700		5,522,551,141	32,329,488,966
32	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات	14,204,750,000			112,713,750,000	126,918,500,000
33	نفقات التمويل					
34	النفقات الطارئة وغير الموزعة					
	الجملة	22,268,232,750,582	3,629,411,880,572	118,548,507,732	20,110,383,875,214	46,126,577,014,100

جدول عدد 9

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2024 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مجلس نواب الشعب			
2	المجلس الوطني للجهات والأقاليم			
3	رئاسة الجمهورية			
4	رئاسة الحكومة			
5	مهمة الداخلية			
6	مهمة العدل			
7	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج			
8	مهمة الدفاع الوطني			
9	مهمة الشؤون الدينية			
10	مهمة المالية			
11	مهمة الاقتصاد والتخطيط		10,090,500,000	10,090,500,000
12	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية			
13	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	181,653,877,437	136,271,845,798	317,925,723,235

جدول عدد 9

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2024 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
14	مهمة الصناعة والمناجم والطاقة		4,508,666,408	4,508,666,408
15	مهمة التجارة وتنمية الصادرات			
16	مهمة تكنولوجيات الاتصال	42,559,829,742		42,559,829,742
17	مهمة السياحة			
18	مهمة التجهيز والإسكان	616,773,800,792		616,773,800,792
19	مهمة البيئة		7,648,935,598	7,648,935,598
20	مهمة النقل		44,430,856,927	44,430,856,927
21	مهمة الشؤون الثقافية			
22	مهمة الشباب والرياضة			
23	مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن			
24	مهمة الصحة	17,754,719,812		17,754,719,812
25	مهمة الشؤون الاجتماعية		37,961,505,000	37,961,505,000

جدول عدد 9

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2024 (النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد القروض الخارجية الموظفة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
26	مهمة التربية	45,929,938,788		45,929,938,788
27	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي	27,160,710,155		27,160,710,155
28	مهمة التشغيل والتكوين المهني	0	0	0
29	المجلس الأعلى المؤقت للقضاء			
30	المحكمة الدستورية			
31	محكمة المحاسبات			
32	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات			
33	نفقات التمويل			
34	النفقات الطارئة وغير الموزعة			
	الجملة	931,832,876,726	240,912,309,731	1,172,745,186,457

جدول عدد 10

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2024 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مجلس نواب الشعب			
2	المجلس الوطني للجهات والأقاليم			
3	رئاسة الجمهورية			
4	رئاسة الحكومة		3,451,739,250	3,451,739,250
5	مهمة الداخلية	1,017,154,961	10,175,200,000	11,192,354,961
6	مهمة العدل	0	0	0
7	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج			
8	مهمة الدفاع الوطني	4,912,251,146	581,457,606	5,493,708,752
9	مهمة الشؤون الدينية			
10	مهمة المالية		0	0
11	مهمة الاقتصاد والتخطيط			
12	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية	10,550,370,225	9,634,177,876	20,184,548,101
13	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري		46,725,292,000	46,725,292,000

جدول عدد 10

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2024 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
14	مهمة الصناعة والمناجم والطاقة		78,413,444,505	78,413,444,505
15	مهمة التجارة وتنمية الصادرات		0	0
16	مهمة تكنولوجيات الاتصال	30,851,149,596	68,020,000,000	98,871,149,596
17	مهمة السياحة		4,270,673,586	4,270,673,586
18	مهمة التجهيز والإسكان	64,665,500,000		64,665,500,000
19	مهمة البيئة	74,185,095,784	38,330,000,000	112,515,095,784
20	مهمة النقل		0	0
21	مهمة الشؤون الثقافية		8,451,250,000	8,451,250,000
22	مهمة الشباب والرياضة		11,493,500,000	11,493,500,000
23	مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن			
24	مهمة الصحة		100,000,000,000	100,000,000,000
25	مهمة الشؤون الاجتماعية		910,266,619,750	910,266,619,750

جدول عدد 10

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2024 (النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد الحسابات الخاصة في الخزينة		
		نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
26	مهمة التربية			
27	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي			
28	مهمة التشغيل والتكوين المهني		322,620,892,533	322,620,892,533
29	المجلس الأعلى المؤقت للقضاء			
30	المحكمة الدستورية			
31	محكمة المحاسبات			
32	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات			
33	نفقات التمويل			
34	النفقات الطارئة وغير الموزعة			
	الجملة	186,181,521,712	1,612,434,247,106	1,798,615,768,818

جدول عدد 11

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2024 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
1	مجلس نواب الشعب				
2	المجلس الوطني للجهات والأقاليم				
3	رئاسة الجمهورية		665,956,400	1,463,696,050	2,129,652,450
4	رئاسة الحكومة			274,000,000	274,000,000
5	مهمة الداخلية		17,079,271,458	2,429,157,554	19,508,429,012
6	مهمة العدل				
7	مهمة الشؤون الخارجية والهجرة والتونسيين بالخارج				
8	مهمة الدفاع الوطني		48,020,189,736	57,986,740,447	106,006,930,183
9	مهمة الشؤون الدينية				
10	مهمة المالية	4,820,011,050		3,343,983,200	8,163,994,250
11	مهمة الاقتصاد والتخطيط				
12	مهمة أملاك الدولة والشؤون العقارية				
13	مهمة الفلاحة والموارد المائية والصيد البحري	4,120,800	584,184,072	218,763,939	807,068,811

جدول عدد 11

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2024 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
14	مهمة الصناعة والمناجم والطاقة				
15	مهمة التجارة وتنمية الصادرات			109,125,784	109,125,784
16	مهمة تكنولوجيات الاتصال		501,604,000		501,604,000
17	مهمة السياحة				
18	مهمة التجهيز والإسكان		2,039,682,266	489,863,136	2,529,545,402
19	مهمة البيئة		146,846,000		146,846,000
20	مهمة النقل				
21	مهمة الشؤون الثقافية				
22	مهمة الشباب والرياضة				
23	مهمة الأسرة والمرأة والطفولة وكبار السن				
24	مهمة الصحة	35,760,000	4,696,207,734	9,292,440,000	14,024,407,734
25	مهمة الشؤون الاجتماعية				

جدول عدد 11

نفقات ميزانية الدولة المنجزة لسنة 2024 (النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة)

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	النفقات المحمولة على موارد حسابات أموال المشاركة			
		نفقات التأجير	نفقات الإستثمار	نفقات أخرى	المجموع
26	مهمة التربية		3,588,193,124	5,057,131,120	8,645,324,244
27	مهمة التعليم العالي والبحث العلمي				
28	مهمة التشغيل والتكوين المهني			0	0
29	المجلس الأعلى المؤقت للقضاء				
30	المحكمة الدستورية				
31	محكمة المحاسبات				
32	الهيئة العليا المستقلة للانتخابات				
33	نفقات التمويل				
34	النفقات الطارئة وغير الموزعة				
	الجملة	4,859,891,850	77,322,134,790	80,664,901,230	162,846,927,870

جدول عدد 12

نفقات التمويل المنجزة لسنة 2024

بالدينار

عدد المهمة	بيان المهمة	نفقات التمويل
33	نفقات التمويل	6,370,088,140,100
	الجملة	6,370,088,140,100

جدول عدد 13

نتيجة تنفيذ ميزانية الدولة لسنة 2024

بالدينار

البيانات		الإنجازات		الفارق بين الموارد الحاصلة والنفقات المنجزة	
		الموارد	النفقات	بالزيادة	بالنقص
الميزانية دون إعتبار الحسابات الخاصة		43,092,575,068,504	53,669,410,340,657		(*) 10,576,835,272,153
	جملة 1	**43,092,575,068,504**	**53,669,410,340,657**		**10,576,835,272,153**
الحسابات الخاصة					
الحسابات الخاصة في الخزينة		12,393,914,887,245	1,798,615,768,818	10,595,299,118,427	
حسابات أموال المشاركة		906,188,649,468	162,846,927,870	743,341,721,598	
	جملة 2	**13,300,103,536,713**	**1,961,462,696,688**	(**) **11,338,640,840,025**	
	الجملة	**56,392,678,605,217**	**55,630,873,037,345**	**11,338,640,840,025**	**10,576,835,272,153**

(***)
761,805,567,872

(*) فائض النفقات المنجزة على الموارد العامة الحاصلة لميزانية الدولة يحمل على الحساب القار لتسبقات الخزينة .

(**) فائض الموارد الحاصلة على النفقات المنجزة للحسابات الخاصة ينقل إلى سنة **2025** .

(***) نتيجة تنفيذ ميزانية الدولة لسنة **2024** (فائض) .

جدول عدد 14

التوازن العام للخزينة

بالدينار

البيان	التقديرات النهائية	الإنجازات	مقارنة الإنجازات بالتقديرات	
			بالزيادة	بالنقص
عمليات الميزانية لسنة 2024				
مداخيل الميزانية لسنة 2024	49,650,184,069,000	56,392,678,605,217	6,742,494,536,217	
نفقات الميزانية لسنة 2024	60,295,184,069,000	55,630,873,037,345		4,664,311,031,655
نتيجة ميزانية الدولة لسنة 2024 (عجز في التقديرات و فائض في الإنجازات)	10,645,000,000,000	761,805,567,872		11,406,805,567,872
عمليات الخزينة لسنة 2024				
موارد الخزينة لسنة 2024	28,708,000,000,000	425,071,848,890,239	396,363,848,890,239	
نفقات الخزينة لسنة 2024	18,063,000,000,000	425,858,608,107,069	407,795,608,107,069	
نتيجة عمليات الخزينة لسنة 2024 (فائض في التقديرات وعجز في الإنجازات)	10,645,000,000,000	786,759,216,830		11,431,759,216,830
نتيجة عمليات الميزانية وعمليات الخزينة لسنة 2024 (عجز في الإنجازات)	0	24,953,648,958	24,953,648,958	
فائض مقابيض عمليات الخزينة للسنة المنقضية		89,576,421,132,960		
فائض نفقات عمليات الخزينة للسنة المنقضية		84,949,673,193,502		
النتيجة النهائة لعمليات الميزانية وعمليات الخزينة		4,601,794,290,500		

جدول عدد 15
وضعية المراكز الدبلوماسية و القنصلية بالخارج
لسنة 2024

بالدينار

البيانات	المبالغ
الموارد الحاصلة	186,444,606,413
النفقات المنجزة	182,754,658,516
فائض الموارد الحاصلة على النفقات المنجزة	3,689,947,897

(*) يحال للحساب القار لتسبقات الخزينة

جدول عدد 16
ميزانيات المؤسسات العمومية الملحقة ترتيبيا بميزانية الدولة لسنة 2024

بالدينار

البيانات	التقديرات الأولية للموارد والنفقات	التنقيحات	التقديرات النهائية للموارد والنفقات	الإنجازات	الفارق بين التقديرات النهائية و الإنجازات	
الموارد الحاصلة	1,431,766,575,000	710,257,783,337	2,142,024,358,337	1,788,537,773,499	353,486,584,838	
النفقات المنجزة	1,431,766,575,000	710,257,783,337	2,142,024,358,337	1,456,439,819,243	685,584,539,094	(**)
فائض الموارد الحاصلة على النفقات المنجزة				332,097,954,256 (*)		

(*) ينقل إلى سنة 2025

(**) إعتمادات غير مستعملة يتم إلغاؤها

الجمهورية التونسية
RÉPUBLIQUE TUNISIENNE
وزارة الماليّة
MINISTÈRE DES FINANCES

الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص
DGCPR
DIRECTION GÉNÉRALE DE LA COMPTABILITÉ PUBLIQUE ET DU RECOUVREMENT

ردود وزارة المالية بخصوص تقرير محكمة المحاسبات

حول غلق ميزانية الدولة لسنة 2024

الصفحة	الملاحظات	ردود وزارة المالية
الصفحات 11 و12 و13	**1. التأخير في إيداع الحسابات المالية لدى محكمة المحاسبات**	**إجابة الخزينة العامة للبلاد التونسية:** تحرص مصالح الخزينة على تقديم حساب التصرف إلى محكمة المحاسبات في الآجال القانونية. غير أن مهمتها كمحاسب مركزي مكلف بتجميع حسابات كل المحاسبين العموميين وإدراجها ضمن حساب التصرف، يحتم عليها انتظار استكمال جميع المراكز المحاسبية لعملياتها المالية. وبالتالي فالتأخير المسجل على صعيد إحالة الجداول النهائية لبعض هذه المراكز ينجم عنه تأخير في إحالة حساب التصرف إلى محكمة المحاسبات. **إجابة الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص:** **الوضعية الحالية لمسك الحسابات:** يرتبط إعداد الحساب العام للدولة بالنتائج المضمنة بحساب تصرف أمين المال العام للبلاد التونسية وباستكمال كافة مراحل التجميع المحاسبي لموارد ونفقات الدولة وللميزانيات الملحقة بها المسجلة في دفاتر كافة المحاسبين العموميين. ونظرا لأن عملية التجميع المحاسبي على مستوى الخزينة العامة للبلاد التونسية مازالت تنجز بطريقة يدوية ولا توجد منظومة معلوماتية تجمّع الحسابات وتنجز حساب التصرف وتنقل النتائج بصفة آلية إلى الحساب العام، فإن ذلك يؤثر على آجال إعداد الحسابين وإيداعهما لدى محكمة المحاسبات.

		وتعمل الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص على تلافي التأخير في اعداد حسابات تصرف قباض المالية من خلال استحثاث أمناء المال الجهويين على المصادقة على الجداول النهائية لسنة التصرف بعد اجراء التعديلات إن وجدت وعلى القيام بتهيئة الحسابات وإرسالها في الآجال إلى محكمة المحاسبات. وعملت ولازالت بالتنسيق مع الإدارة العامة للتصرف في الدين العمومي والتعاون المالي والإدارة العامة لمتابعة تأدية النفقات على القروض الخارجية الموظفة على تلافي التأخير المسجل في تسوية عمليات الدين العمومي وتسوية النفقات على القروض الخارجية الموظفة مما أدى إلى تحسين آجال تقديم الحساب العام من سنة و5 أشهر تأخير خلال سنة 2020 إلى شهرين تأخير خلال سنة 2024.
الصفحة 13	**2. إعداد القوائم المالية للدولة** .	**إجابة الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص:** أودعت الحكومة لدى مجلس نواب الشعب بتاريخ 22 أكتوبر 2020 مشروع قانون لتنقيح الفصل 72 من القانون الأساسي للميزانية ينصّ على تعويض عبارتي "سنة 2022" و"سنة 2023" الواردة به بعبارتي "سنة 2028" و"سنة 2029" في انتظار استكمال النظر فيه من قبل الوظيفة التشريعية واصداره في صيغته النهائية.
الصفحات 16 و17	**4. أداء تنفيذ ميزانية الدّولة**	**إجابة الإدارة العامة للموارد والتوازنات:** يقدر قانون المالية لكل سنة جملة موارد الدولة وتكاليفها وبالتالي فإن تقديرات قانون المالية هي تقديرات الموارد المحتمل تحصيلها خلال السنة المالية المعنية ولا تتضمن أي فواضل مرحلة من سنة مالية أخرى. وبالتالي فإن مقارنة الموارد المنجزة باعتبار فواضل الحسابات الخاصة للسنة الفارطة بتقديرات الموارد بقانون المالية لا يعكس حقيقة الإنجاز. وباعتبار ما سبق تبلغ الفوارق المسجلة بين تقديرات الموارد بقانون المالية لسنة 2024 والإنجازات نسبة 4%. أما الفوارق المسجلة بين تقديرات الموارد النهائية لسنة 2024 والإنجازات فقد بلغت 5%. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة المالية تعمل جاهدا للتقليل من هذه الفوارق وتحسين جودة التقديرات.

وتجدون بالجدول الموالي نسب الانجاز مفصلة:

بحساب المليون دينار

البنود	تصرّف 2024						
	تقديرات قانون المالية	التّقديرات النهائية	الإنجازات	فارق الإنجازات مقارنة بتقديرات قانون المالية	نسبة الإنجاز مقارنة بتقديرات قانون المالية	فارق الإنجازات مقارنة بالتقديرات النهائية	نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات النهائية
المداخيل الجبائية	44 050,000	44 050,000	41 723,909	-2 326,091	95%	-2 326,091	95%
المداخيل غير الجبائية	4 760,000	4 760,000	4 661,379	-98,621	98%	-98,621	98%
الهبات	350,000	350,000	625,740	275,740	179%	275,740	179%
الترفيعات في تقديرات مداخيل الحسابات الخاصّة في الخزينة		284,897				-284,897	
الترفيعات في تقديرات مداخيل حسابات أموال المشاركة		205,287				-205,287	
جملة موارد ميزانية الدّولة دون اعتبار فواضل حسابات الخزينة للسنة الفارطة	49 160,000	49 650,184	47 011,029	-2 148,971	96%	-2 639,155	95%

وتجدر الإشارة إلى أن إعداد تقديرات موارد ميزانية الدولة يُعدّ عملية معقدة لأنها تقوم على فرضيات اقتصادية يصعب التنبؤ بها بدقة، مثل نسب النمو، أسعار الطاقة، مستويات التضخم، وحجم المبادلات التجارية. هذه المتغيرات تتأثر مباشرة بالأوضاع العالمية والظروف الجيوسياسية، مما يجعل الفجوة بين المقدر والمنجز أمرا متكررا ويضع صانعي القرار أمام تحديات كبيرة في تحقيق التوازن المالي.

		وللتقليل من هذه الفجوات، تعمل وزارة المالية على تطوير وتحسين نماذج اقتصاد قياسي أكثر كفاءة وقدرة على دمج أكبر قدر ممكن من المتغيرات الداخلية والخارجية، واستعمال تقنيات المحاكاة والتحليل الكمي للتنبؤ بالانعكاسات المحتملة. هذه النماذج تساعد على تحسين دقة التقديرات، وتمنح الدولة أدوات أكثر فعالية للتخطيط المالي، بما يعزز قدرتها على مواجهة الصدمات الاقتصادية والاضطرابات الجيوسياسية. كما تجدر الإشارة أيضا أنه خلال السنوات الأخيرة تواجه وزارة المالية تحديات كبيرة عند مناقشة قانون المالية بالعلاقة مع العدد الكبير من الإجراءات الجبائية التي يتم إلحاقها بمشروع القانون أو بالنسخة الأولية للقانون عند مناقشته مما يؤثر سلبا على جودة التقديرات مقارنة بما يتم إنجازه وتحقيقه خلال السنة من مردود.
الصفحات 16و17 و18	**3. أداء تنفيذ ميزانية الدّولة**	**إجابة الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة:** تجدر الإشارة إلى أن مستويات إنجاز نفقات ميزانية الدولة كان قريبا من المستوى المطلوب بالنسبة للسنوات 2022 و2023 و2024 أي بين 95 % و105 %. وستعمل مصالح وزارة المالية بالتنسيق مع الهياكل المعنية في جميع المهمات على تحسين نسبة إنجاز النفقات للحصول على التصنيف A. **إجابة الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة:** أدى اندلاع الحرب الروسية الأكرانية خلال سنة 2022 إلى ارتفاع الأسعار العالمية للمحروقات والمواد الأساسية حيث بلغت مستويات فاقت كل التوقعات وتجاوزت بذلك الفرضيات الأولية التي بنيت عليها تقديرات الميزانية مما استوجب اللجوء إلى قانون مالية تعديلي.

		كما شهدت الأشهر الأولى من سنة 2023 مستجدات خارجية وداخلية أثرت على تطور مؤشرات الاقتصاد الوطني وخاصة التغيرات المناخية والجفاف هذا بالإضافة إلى تواصل النزاع الروسي الأكراني وتواصل ارتفاع أسعار المواد الأولية وخاصة الطاقة والحبوب وهو ما شكل ضغوطات إضافية على تنفيذ الميزانية واستدعى مراجعة الفرضيات الأولية لقانون المالية لسنة 2023 وملاءمتها مع المستوى المتوقع لأسعار النفط والمواد الأساسية وسعر صرف أهم العملات الأجنبية وخاصة الدولار.
الصفحات 19 و20	**6. الحاجة إلى التمويل**	**إجابة الإدارة العامة للدين العمومي والتعاون المالي:** ينص القانون الأساسي للميزانية (قانون أساسي عدد 15 لسنة 2019 مؤرخ في 13 فيفري2019) على: **الفصل الاول** :توظف **موارد الخزينة في تمويل الميزانية**. **الفصل 11**: **تستعمل جملة موارد الدولة** (موارد الميزانية وموارد الخزينة) **لتسديد جملة تكاليفها** (تكاليف الميزانية وتكاليف الخزينة) **الفصل 17**: تشمل موارد الخزينة موارد الاقتراض والصكوك وحسابات الإيداعات وأموال العهد والودائع والأمانات على اختلاف أنواعها والنقود والقيم الشبيهة بها.. **لا يمكن توظيف أو تخصيص موارد معينة لتمويل تكاليف معينة** باستثناء الحالات الواردة بالفصل 11 من القانون الأساسي للميزانية (أهمها قروض خارجية موظفة لتمويل نفقات الاستثمار). **وتمثل موارد الدولة وتكاليفها تدفقات لسيولة الخزينة** حيث يتم تنزيل موارد الميزانية وموارد الخزينة بالحساب الجاري للخزينة **ويتم استعمال سيولة الخزينة المتوفرة لتسديد جملة تكاليف الميزانية وتكاليف الخزينة.** **تطور وضعية رصيد سيولة الخزينة سنة 2024**:

(مليون دينار)	موفى سنة 2023	موفى سنة 2024	الفارق
رصيد الحساب الجاري للخزينة	431.8	247.1	184.7-
رصيد الحسابات الخاصة بالعملة المرتبط بقروض دعم الميزانية		1651.1	1651.1
المجموع	**431.8**	**1898.2**	**1466.4**

رصيد الحسابات الخاصة بالعملة المرتبط بقروض دعم الميزانية: قروض خارجية لدعم الميزانية (أبرزها قرض البنك الافريقي للاستيراد والتصدير 500 م دولار) تم سحبها سنة 2024 وتم تنزيلها بالحساب الجاري للخزينة سنة 2025 وتم احتسابها ضمن موارد تمويل ميزانية سنة 2025.

حاجيات التمويل لسنة 2024: تكاليف الخزينة

(مليون دينار)	ق م 2024	2024
1. عجز الميزانية باعتبار الهبات	10645.0	9465.0
منها العجز الأولي باعتبار الهبات	3807.0	3174.3
فوائد الدين	6838.0	6290.7
2. أصل الدين	17863.0	18520.9
3. تسبيقات الصافية و قروض الخزينة	200.0	995.3
جملة تكاليف الخزينة	**28708.0**	**28981.2**

التمويل لسنة 2024: موارد الخزينة

(مليون دينار)	ق م 2024	2024
1. موارد الاقتراض (متوسط وطويل المدى)	**28188.0**	**26703.6**
الداخلي	11743.0	23203.4

الخارجي	16445.0	3500.2
2. الموارد الأخرى للخزينة	**520.0**	**2277.7**
✓ الإصدارات الصافية للدين قصير المدى	0.0	2350.2-
✓ ايداعات لدى الخزينة (البريد وحسابات ن مكرر) و موارد أخرى	320.0	4324.9
✓ استخلاص أصل قروض الخزينة	200.0	303.0
جملة موارد الخزينة	**28708.0**	**28981.2**

الصفحات 20 و21	**7. وضعية الحساب القارّ لتسبقات الخزينة**	**إجابة الإدارة العامة للموارد والتوازنات:** يعتمد إعداد غلق الميزانية لسنة 2019 و ما قبلها على التبويب المنصوص عليه بالقانون الأساسي للميزانية عدد 42 لسنة 2004 و الذي يصنف موارد الاقتراض ضمن موارد الميزانية و يصنف نفقات تسديد أصل الدين ضمن نفقات الميزانية. وبالتالي فإن احتساب فائض النفقات على موارد العنوانين الأول والثاني لميزانية الدولة يأخذ بعين الاعتبار موارد الاقتراض ونفقات تسديد أصل الدين. أما بالنسبة لسنة 2020 و ما يليها فقد تم اعتماد التبويب المنصوص عليه بالقانون الأساسي للميزانية عدد15 لسنة 2019 و الذي صنف كل من موارد الاقتراض و نفقات تسديد أصل القروض ضمن موارد الخزينة و تكاليفها. وبالتالي فإن عدم اعتمادها ضمن موارد و نفقات ميزانية الدولة أدى إلى الارتفاع الملحوظ لفائض المصاريف على مقابيض الميزانية و بالتالي ارتفاع الرصيد المدين الفعلي للحساب القار لتسبقات الخزينة. بالنسبة لسنة 2024 فإن فائض النفقات المنجزة على الموارد العامة الحاصلة لميزانية الدولة دون اعتبار الحسابات الخاصة و الذي تم تحميله على الحساب القار لتسبقات الخزينة بلغ 10.576,835 مليون دينار باعتماد التبويب الجديد في حين أن هذا الرصيد لو تم احتسابه بالتبويب القديم فسيكون في حدود 4.126,971 مليون دينار. وبالتالي فإن الفارق بين الرصيدين (6.449,864 مليون دينار) هو مجموع موارد الاقتراض صافي نفقات تسديد أصل الدين.

الصفحة 21	8. تعبئة موارد الاقتراض	**إجابة الإدارة العامة للدين العمومي والتعاون المالي:**

طبقا لمهام الإدارة العامة للتصرف في الدين والتعاون المالي كما تم ضبطها بالأمر عدد 2856 لسنة 2011 فإنها تساهم في ضبط حاجيات الاقتراض وتتولى فقط تعبئة موارد الاقتراض من السوق الداخلية في حين تعبئة موارد الاقتراض الخارجي الثنائي والمتعدد الأطراف تعود إلى هياكل أخرى غير وزارة المالية.

موارد الاقتراض الخارجي:

- بلغت سحوبات القروض الخارجية 5192.8 م د
- رصيد حسابات الدولة بالعملة المرتبطة بالقروض الخارجية ارتفع بمبلغ 1692.6 م د موفى سنة 2024
- بلغت موارد الاقتراض الخارجي 3500.2

(مليون دينار)	ق م 2024	2024	نسبة الإنجاز%
موارد الاقتراض الخارجي	16445.0	3500.2	%21.3
❖ قروض موظفة لمشاريع الدولة[أ - ب]	1775.0	2097.3	%118.2
أ-السحوبات		2097.7	
ب-حسابات الدولة بالعملة		0.3	
❖ قرض لدعم ديوان الحبوب		898.6	
❖ قروض معاد إقراضها [أ - ب]	200.0	176.2	%88.1
أ-السحوبات		217.4	
ب-حسابات الدولة بالعملة		41.2	

		❖ قروض دعم الميزانية (أ - ب)	14470.0	328.0	2.3%
		أ–السحوبات	**14470.0**	**1979.1**	**13.7%**
		✓ صندوق النقد العربي	121.5	59.0	
		✓ البنك العالمي	218.2	146.0	
		✓ البنك الافريقي للاستيراد والتصدير	1264.2	1592.0	
		✓ الوكالة الفرنسية للتنمية		14.1	
		✓ إيطاليا		167.9	
		✓ أخرى (تعاون ثنائي)	12866.1		
		ب–حسابات الدولة بالعملة	**0.0**	**1651.1**	
		✓ البنك العالمي		59.1	
		✓ البنك الافريقي للاستيراد والتصدير		1592.0	
الصفحات 21 و22	**9. العمليات المالية للحسابات الخاصة**	**إجابة الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة:** يتم العمل والتنسيق حاليا مع مختلف الهياكل المعنية على تطهير الحسابات التي انتفت الحاجة إليها وذلك تفاديا للإشكاليات التي يمكن أن تنجر عن عملية حذفها. **إجابة الخزينة العامة للبلاد التونسية:** بخصوص الملاحظات المتعلقة بالحسابات الخاصة التي لم تسجل نفقات خلال السنوات الأخيرة، وتؤكد في هذا الصدد أنّ وضعية هذه الحسابات تختلف بحسب طبيعة كل حساب والأهداف التي أحدث من أجلها ومقتضيات النصوص المنظمة له.			

		وفيما يتعلق بتطبيق أحكام الفصل 32 من القانون الأساسي للميزانية، تجدر الإشارة إلى أنّ عدم تسجيل نفقات خلال فترة معينة لا يعني بالضرورة انتفاء الحاجة إلى الإبقاء على الحساب أو انتهاء الغاية من إحداثه، خاصة بالنسبة لبعض الحسابات التي تمثل آليات مالية أو حسابات مرتبطة ببرامج أو تدخلات ظرفية أو استثنائية قد لا تستوجب صرف اعتمادات بصورة دورية أو سنوية. كما أن عدداً من الحسابات الخاصة موضوع الملاحظة مازال مرتبطاً بنصوص تشريعية أو ترتيبية سارية المفعول ولم يصدر بشأنها إلى حد الآن أي إجراء قانوني يقضي بإلغائها أو تعديل مجال تدخلها، الأمر الذي يقتضي استكمال دراسة وضعيتها القانونية والمالية قبل اتخاذ أي قرار نهائي بخصوص مواصلة العمل بها أو اقتراح حذفها. وبخصوص الحسابات التي تعرف فوائض مالية هامة، على غرار الصندوق العام للتعويض وصندوق النهوض بالصادرات وبعض الحسابات الأخرى، فإن هذه الأرصدة تعكس بالأساس الموارد المخصصة لهذه الحسابات طبقاً للتشريع الجاري به العمل، ولا يمكن اعتبارها فوائض قابلة للتصرف خارج الأهداف التي أحدثت من أجلها إلا في إطار مراجعة الإطار القانوني المنظم لها. كما ستتولى المصالح المختصة، بالتنسيق بين مختلف المتدخلين، مواصلة مراجعة وضعية الحسابات الخاصة التي لم تشهد حركية مالية لفترات طويلة، وخاصة الحسابات ذات الأرصدة المحدودة جداً أو التي انتفت عملياً مبررات الإبقاء عليها، قصد اقتراح الإجراءات القانونية والتنظيمية الملائمة بشأنها، سواء عبر غلقها أو دمجها أو تحويل أرصدتها طبقاً للتشريع الجاري به العمل.

	10. تعويض صندوق التعاون بين الجماعات المحلية بصندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية	بخصوص تواصل فتح حساب "صندوق التعاون بين الجماعات المحلية" قامت الخزينة العامة بمراسلة الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص في عدة مناسبات قصد ضبط الإجراءات العملية المتعلقة بحذف الحساب المذكور وتعويضه بالصندوق الجديد. ويعود تواصل تسجيل العمليات بهذا الحساب خلال سنتي 2021 و2022 إلى غياب الترتيبات التطبيقية الواضحة في تلك الفترة. وقد تم لاحقًا اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحويل بقايا الرصيد إلى الصندوق الجديد، وذلك تبعًا لمراسلة الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة بتاريخ 15 جانفي 2026. بخصوص عدم فتح الصندوق الجديد كحساب خاص بالخزينة في الإبان توضح الخزينة العامة أنه انعقدت جلسة عمل بتاريخ 13 جويلية 2022 ضمّت مختلف الأطراف المتدخلة (الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة، الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص، والخزينة العامة)، تمّ على إثرها الاتفاق على الصيغ العملية لإحداث الصندوق. وبناءً على ذلك، تم فتح حساب "صندوق دعم اللامركزية والتسوية والتعديل والتضامن بين الجماعات المحلية" بكتابات الخزينة ضمن عمليات الخزينة لتنزيل الموارد الراجعة له، وذلك تطبيقًا لتعليمات العمل عدد 46 بتاريخ 05 سبتمبر 2022، في انتظار استكمال الإطار الترتيبي المنظم. بخصوص غياب النصوص الترتيبية المنظمة لطرق التصرف في الصندوق تؤكد مصالح الخزينة العامة أنّ غياب الأمر الحكومي المنصوص عليه بالفصل 13 حال دون الشروع في صرف الاعتمادات رغم تسجيل مداخيل هامة بهذا العنوان.

		وتبقى عمليات الصرف مرتبطة بصدور النصوص التطبيقية التي تضبط شروط التوزيع ومعاييره، وهو ما لا يدخل ضمن صلاحيات الخزينة العامة وتؤكد المصالح المعنية حرصها على مواصلة مراجعة وتحيين وضعية الحسابات الخاصة للدولة في إطار تطبيق أحكام القانون الأساسي للميزانية وتحسين حوكمة هذه الحسابات وترشيد عددها وضمان استعمالها بما يحقق مبادئ الشفافية والنجاعة وحسن التصرف في المال العمومي
الصفحات 24 و25	**موارد ميزانية الدولة**	**إجابة الإدارة العامة للموارد والتوازنات:** يقدر قانون المالية لكل سنة جملة موارد الدولة وتكاليفها وبالتالي فإن تقديرات قانون المالية هي تقديرات الموارد المحتمل تحصيلها خلال السنة المالية المعنية ولا تتضمن أي فواضل مرحلة من سنة مالية لأخرى. وبالتالي فإن مقارنة الموارد المنجزة باعتبار فواضل الحسابات الخاصة للسنة الفارطة بتقديرات الموارد بقانون المالية لا يعكس حقيقة الإنجاز. وباعتبار ما سبق تبلغ الفوارق المسجلة بين تقديرات الموارد بقانون المالية لسنة 2024 والإنجازات نسبة 4%. أما الفوارق المسجلة بين تقديرات الموارد النهائية لسنة 2024 والإنجازات بلغت 5%. وتجدر الإشارة إلى أن وزارة المالية تعمل جاهدا للتقليل من هذه الفوارق وتحسين جودة التقديرات. و تجدون بالجدول الموالي نسب الانجاز مفصلة:

بحساب المليون دينار

البنود	تصرف 2024						
	تقديرات قانون المالية	التقديرات النهائية	الإنجازات	فارق الإنجازات مقارنة بتقديرات قانون المالية	نسبة الإنجاز مقارنة بتقديرات قانون المالية	فارق الإنجازات مقارنة بالتقديرات النهائية	نسبة الإنجاز مقارنة بالتقديرات النهائية
المداخيل الجبائية	44 050,000	44 050,000	41 723,909	-2 326,091	95%	-2 326,091	95%
المداخيل غير الجبائية	4 760,000	4 760,000	4 661,379	-98,621	98%	-98,621	98%
الهبات	350,000	350,000	625,740	275,740	179%	275,740	179%
الترفيعات في تقديرات مداخيل الحسابات الخاصة في الخزينة		284,897				-284,897	
الترفيعات في تقديرات مداخيل حسابات أموال المشاركة		205,287				-205,287	
جملة موارد ميزانية الدّولة دون اعتبار فواضل حسابات الخزينة للسنة الفارطة	49 160,000	49 650,184	47 011,029	-2 148,971	96%	-2 639,155	95%

الصفحة 36	**أداءات ومعاليم أخرى**	**إجابة الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة:** قامت مصالح وزارة النقل بإعداد مشروع أمر يضبط مجال تدخل "حساب تمويل التنقلات الحضرية" وأبدت مصالح وزارة المالية رأيها في مشروع الأمر غير أنه لم يصدر إلى الآن. **إجابة الخزينة العامة للبلاد التونسية:**

		توضّح مصالح الخزينة العامة أنّه تمّ فعليًا فتح الحساب الخاص في الخزينة المسمّى "حساب دعم تطوير المنظومة القضائية العدلية" والتعهد بالعمليات المتعلقة به طبقًا لأحكام الفصل 13 من قانون المالية لسنة 2024، وقد تم تسجيل الموارد المستخلصة بعنوانه ضمن حسابات أمين المال العام. أمّا بخصوص "حساب تمويل التنقلات الحضرية" المحدث بمقتضى الفصل 14 من قانون المالية لسنة 2024 فقد تم فتح هذا الحساب بدفاتر أمين المال العام للبلاد التونسية.
الصفحة 42	**موارد بعنوان مبيعات سلع وخدمات**	**إجابة الإدارة العامة للموارد والتوازنات:** تم منذ اعتماد التصنيف الجديد لموارد الميزانية بالقانون الأساسي للميزانية العمل على تبويب كل معلوم أو أداء أو أي مورد جديد وإدراجه ضمن الصنف المناسب له. إلا أن هذه العملية تتطلب الكثير من الدقة حيث أنها مستمدة من التصنيفات الدولية المعتمدة وتراعي في نفس الوقت الخصوصية التونسية لطبيعة الأداء. وفي هذا السياق تم عند إعداد تقديرات قانون المالية لسنة 2024 إدراج تقديرات مردود "المعلوم على الكشف بالأشعة على وحدات الشحن عند التوريد " ضمن الصنف التاسع "مداخيل غير جبائية أخرى" إلا أنه تم لاحقا إعادة تصنيفه بما يتناسب أكثر وطبيعة المعلوم ضمن الصنف الثامن " مبيعات سلع وخدمات" وتم اعتماد هذا التصنيف ضمن قانون المالية لسنة 2025. وتجدر الإشارة أن مصالح وزارة المالية تسعى جاهدة لتوفير أي مورد إضافي يساهم في تمويل ميزانية الدولة وبالتالي الإيفاء بكل تعهدات الدولة دون تقليل أو تضخيم لمواردها.

الصفحات 61 و62	**نفقات ميزانية الدولة**	**إجابة الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة:** نص الفصل 52 من القانون الأساسي للميزانية على أن الوزير المكلف بالمالية يوزع الاعتمادات المصادق عليها بقانون المالية داخل كل برنامج بين نفقات التأجير ونفقات الاستثمار ونفقات العمليات المالية **والنفقات الأخرى**. والهدف من ذلك إعطاء المزيد من المرونة لرؤساء المهمات في توزيع النفقات الأخرى بين نفقات التسيير ونفقات التدخلات وتحويل الاعتمادات بين القسمين المذكورين دون ترخيص مسبق من الوزير المكلف بالمالية. وبهدف إضفاء مزيد من الشفافية على المعطيات المقدمة سيتم العمل مستقبلا على تفصيل النفقات الأخرى الواردة في قانون المالية للسنة وقانون المالية التعديلي ومشروع قانون غلق الميزانية، بين نفقات التسيير ونفقات التدخلات. وسيتم تضمين هذه المعطيات التفصيلية ضمن جداول إضافية ترفق بمشروع قانون غلق الميزانية. أعدت مصالح الهيئة العامة للتصرف في ميزانية الدولة جدولا يتضمن تفصيل النفقات الأخرى بين نفقات التسيير ونفقات التدخلات. **هذا وقد تم إرسال تفصيل معطيات قانون المالية لسنة 2024 إلى مصالح محكمة المحاسبات عبر البريد الإلكتروني.**
الصفحات 103 و104	**1. موارد الحسابات الخاصة في الخزينة**	**إجابة الإدارة العامة للموارد والتوازنات:** تسعى مصالح وزارة المالية إلى ضمان وفاء الدولة التونسية بالتزاماتها، وتوفير الموارد الضرورية لتغطية النفقات العمومية وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وذلك رغم التحديات المتعددة التي تواجهها. ويجري هذا العمل في إطار احترام مبدأ المصداقية والشفافية، بعيدًا عن أي تضخيم أو تقليل في التقديرات، التي تظل بطبيعتها قابلة للتغيير باعتبارها مبنية على فرضيات ومتغيرات مرتبطة بالأوضاع العالمية والداخلية. أما بالنسبة لتقديرات موارد الحسابات الخاصة في الخزينة هي تقديرات واقعية تأخذ بعين الاعتبار نسق تحصيل الموارد خلال السنوات الفارطة إلى جانب مردود أي إجراء جبائي تم اتخاذه كما أن تقديرات النفقات للحسابات الخاصة في الخزينة تأخذ بعين الاعتبار برامج تدخلات الصناديق بما يضمن حسن تنفيذها في إطار **حسن التصرف والانضباط المالي**.

الصفحات 105 و106		**إجابة الإدارة العامة للموارد والتوازنات:** تسعى مصالح وزارة المالية إلى ضمان وفاء الدولة التونسية بالتزاماتها، وتوفير الموارد الضرورية لتغطية النفقات العمومية وتحسين جودة الخدمات المقدمة، وذلك رغم التحديات المتعددة التي تواجهها. ويجري هذا العمل في إطار احترام مبدأ المصداقية والشفافية، بعيدًا عن أي تضخيم أو تقليل في التقديرات، التي تظل بطبيعتها قابلة للتغيير باعتبارها مبنية على فرضيات ومتغيرات مرتبطة بالأوضاع العالمية والداخلية. أما بالنسبة لتقديرات موارد الحسابات الخاصة في الخزينة هي تقديرات واقعية تأخذ بعين الاعتبار نسق تحصيل الموارد خلال السنوات الفارطة إلى جانب مردود أي إجراء جبائي تم اتخاذه كما أن تقديرات النفقات للحسابات الخاصة في الخزينة تأخذ بعين الاعتبار برامج تدخلات الصناديق بما يضمن حسن تنفيذها في إطار **حسن التصرف و الانضباط المالي**. و باعتبار أن الجدول "ب" يمثل نفقات الحسابات الخاصة في الخزينة فإن فائض الموارد على النفقات أي الفارق بين تقديرات الموارد و النفقات المقدرة للسنة 2024 وقع إدراجه ضمن الصنف الخامس و تحت بند " فائض مداخيل الحسابات الخاصة في الخزينة على النفقات ". و بالتالي فإن الموارد الجملية المقدرة للسنة 2024 للحسابات الخاصة في الخزينة تشمل جملة الموارد بالبند "فائض مداخيل الحسابات الخاصة في الخزينة على النفقات" و البند " مداخيل جبائية موظفة على الحسابات الخاصة" و البند " مداخيل غير جبائية موظفة على الحسابات الخاصة" كما هو مفصل في الجدول "أ" الملحق بقانون المالية لسنة 2024.
الصفحة 124	4.عدم تضمن الحساب العام للسنة المالية 2024 لمبلغ البقايا للتسوية بتاريخ 31 ديسمبر 2024 والمتعلق بالعمليات بصدد التنزيل والذي يمثل عمليّات الصّرف	**إجابة الإدارة العامة للمحاسبة العمومية والاستخلاص:** سيتضمن الحساب العام للسنة المالية 2025 مذكرة مالية تحدد مبلغ البقايا للتسوية بتاريخ 31 ديسمبر 2025 والمتعلق بالعمليات بصدد التنزيل والتي تمثل الفارق بين رصيد بند حساب التسوية مع القباض ومجموع أرصدة محاسبي الدولة.

	المنجـزة مـن قبـل الأمـين العـامّ للمصـاريف وأمنـاء المصـاريف وأمنـاء المـال الجهـويين وقبّـاض الماليّة وقبّاض الديوانة،	